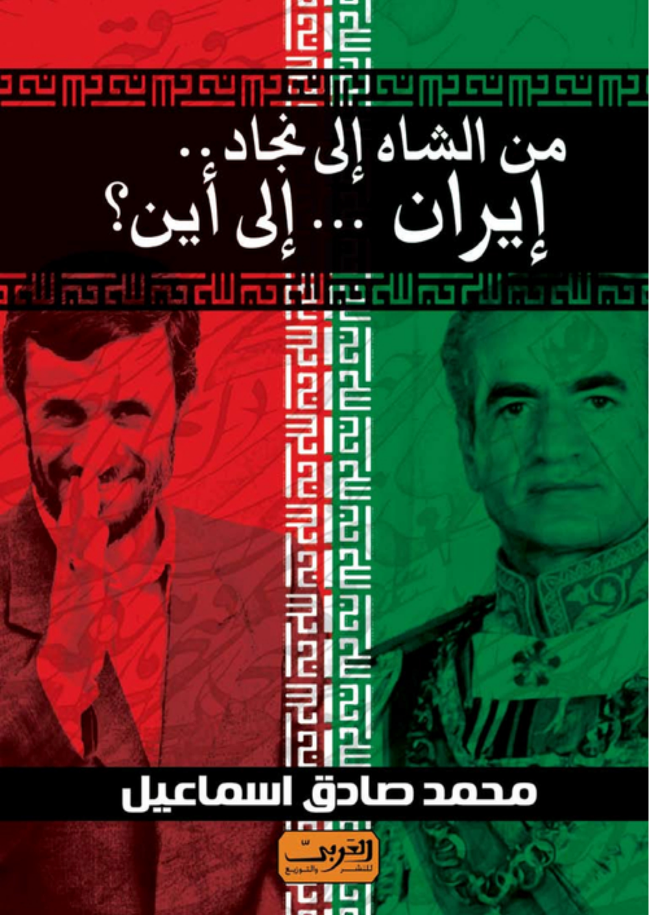

من الشاه إلى نجاد..
إيران ... إلى أين؟
محمد صادق اسماعيل
العربي للنشر والتوزيع

إيران...إلى اين؟

من الشاه الى نجاد..

محمد صادق اسماعيل

مقدمة

لم تكن اصطلاحات (المؤسسة الدينية) والهيئة الدينية و(الحوزات العلمية) و(الحزوة) وليدة الثورة الإسلامية التي قامت في إيران في 1979/2/11م، بل أن هذه الاصطلاحات ظهرت قبل اثورة، وفرضت نفسها على الساحة الإيرانية، بعد أن تبلور مفهوم التقليد، وأصبحت مرجعية التقليد قوة سياسية واجتماعية واقتصادية ذات حضور ملموس، وبعد أن توحد علماء الدين في صورة ظاهرة التقليد بعد وقوع غيبة الإمام(المهدي المنتظر) حتى أصبح كل فرد من عوام الشيعة مقلدًا لأحد الفقهاء الكبار (المراجع)، وساد اعتقاد بين العوام أن تدين الفرد لا قيمة له ما لم يكن مقلدًا لمرجع ما، وبذلك تمكن الفقهاء من إيجاد رباط قوي بين القيادة الدينية وجمهور الشيعة، واتضحت هذه الرابطة من خلال قيام جمهور الشيعة . عن طواعية . بدفع الزكاة والخمس للفقهاء باعتبارهم وكلاء الإمام خلال غيبته.

وكان للمؤسسة الدينية في إيران قبل الثورة الإسلامية وجود متميز ومستقل، وكانت لها سمات حافظت عليها منذ نشأتها، مما جعلها قادرة على إفراز قيادات سياسية تستقطب الجماهير خارجها من ناحية، وتربي قيادات جديدة تدفع إلى الساحة عندما يجد الجد من ناحية أخرى. واستغلال المؤسسة الدينية حولها إلى قوة لها وزنها، فالمرجع الذي صار تقليده وجوبيًا عند الشيعة الإثنى عشرية، أصبح دولة داخل الدولة، فعنده تصب أموال الزكاة والخمس التي يخرجها المقلد عن ماله كل عام، مما جعله يشكل كيانًا ماديًا ومعنويًا مستقلا، بل يسميه البعض مركزية أو سلطة روحية ومالية. وهذا الاستقلال هو الذي ساعد على قيام الثورة الإسلامية في إيران، وقد حافظت الحوزات على استقلالها سنوات

طويلة، وكانت أشبه بقلاع حصينة قاومت العديد من الضغوط التي مارستها الحكومات المتعاقبة عليها. ودافعت عن هذا الاستقلال.

ولقد ثار الإيرانيون على نظام الشاه قبل ثلاثين سنة أملا في حياة أفضل.. الطبقة الوسطى كانت ترغب بالمزيد من الحريات والحقوق الديمقراطية، والفقراء (المستضعفون) كانوا يتطلعون إلى نهاية سريعة لجوعهم وجهلهم وتخلّفهم.. وبعد ثلاثين سنة فقدت الطبقة الوسطى الإيرانية، حتى الهامش المحدود لحرياتها وحقوقها في زمن الشاه، أما المستضعفون فازدادوا ضعفا واستضعافا وعلى الرغم من كل شيء فقد كان للشاه الراحل محمد رضا بهلوي، ميزة كبيرة على حكام إيران الحاليين، فهو أدرك أن مشكلة نظامه لا تُحل بالقوة، فسمح بأن يجري التغيير على نحو سلس لتجنيب بلده وشعبه مصيرا غير محمود.. بخلافه تصرّف الرئيس الراحل صدام حسين، الذي عاند واستكبر وحال دون أي إمكانية لتغيير سلس لنظامه الذي بلغ أرذل عمره، فكان أن خلّف للعراق الخراب والدمار والإستعمار.

وعلى الجانب الآخر وفي وقت تسعى فيه الولايات المتحدة إلى تكريس أولوية التسوية الفلسطينية –الإسرائيلية على ما عداها من شئون وشجون شرق أوسطية، لم يكن مستغربا أن تحاول إسرائيل التهرب من هذا الاستحقاق بتقديم أولوية «خطر» آخر على النزاع العربي - الإسرائيلي، هو خطر البرنامج النووي الإيراني عليها هي بالذات.. الأمر الذي استدعى إيفاد وزير الدفاع الأمريكي إلى إسرائيل في مهمة «تطمين» تزامنت مع، وربما كملت، مهمة مبعوث السلام الأميركي جورج ميتشل.

وتأتي المناورة الإسرائيلية في وقت يتأكد فيه باطراد التجاوب العربي مع المبادرة الأميركية، بما في ذلك التجاوب السوري الذي خرج إلى العلن خلال زيارة ميتشل لدمشق. ورغم أن طريق التوصل إلى اتفاق ينهي الانقسام الفلسطيني لا يزال طويلا، فإن إعلان حماس أنها لن تقف عقبة أمام دولة فلسطينية ذات سيادة وبحقوق كاملة على حدود الرابع من يونيو (حزيران) 1967، مؤشر اعتدال أولي، وإن في إطار ثوابت فلسطينية لا تخرج في نهاية المطاف عن قرارات الشرعية الدولية. من هنا يبدو سعي إسرائيل لتعليق القضية الإيرانية على شماعة القضية الفلسطينية محاولة مشبوهة لربط سلام الشرق الأوسط بشروط لا ناقة لفلسطين فيها ولا جمل. وإذا كان الهدف الآني من الطرح الإسرائيلي وضع إدارة أوباما في موقف مقايضة (زمنية على الأقل) بين القضية الإيرانية والقضية الفلسطينية، فإن هدفه للمدى البعيد يظل كسب المزيد من الوقت لتكريس الأمر الواقع الاحتلالي في الضفة والقدس الشرقية بانتظار تبدّل العهود، وربما الوعود، في واشنطن. بين ضغوط واشنطن على إسرائيل وضغوط إسرائيل على واشنطن، عاد العالم العربي كما كان إبان عصر الحرب الباردة، عرضة لمفاعيل تصادم المصالح الإقليمية بالدولية، ما من شأنه تقليص خيارات السلام إن لم يكن إحباطها.

إن ايران دولة تموج بالمتناقضات والإختلافات، ليس فى الجانب الدينى فقط – بل على الصعيد السياسى ايضا خاصة بعد فوز الرئيس الحالى احمدى نجاد بفترة رئاسة اخرى حيث شكك المعارضين له فى نزاهة العملية الانتخابية وقامت العديد من المظاهرات والاشتباكات والتى نجم عنها حركة اعتقالات واسعة فى الشارع السياسى الايرانى.

ومن هنا يمكن القول بأن المشهد العام فى ايران لا تكفيه صورة واحدة لتعبر عنه، بل هو زخم تاريخى امتد لما يقرب من قرن كامل من الزمان حيث تراكمت خطايا انظمة سابقة ورثتها انظمة اخرى حتى جاءت الثورة والتى لم تفلح فى التعامل مع المواطن الايرانى البسيط ولم تستغل الدين كما ينبغى فى اصول الحكم، بل فرضت نظرية ولاية الفقيه وما يعرف بالمهدية تأثيراتها على الداخل الايرانى وكانت النتيجة كما هو واضح للعيان. انها محاولة للخوض فى الألغام الإيرانية عسى أن نعرف ألى أين تتجه ايران ؟

والله من وراء القصد

المؤلف

الفصل الأول

نظرة إطارية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية

إيران بالفارسية: *جمهوری اسلامی ایران* (أو *ایران* اختصـارا) هـي دولـة فـي الشرق الأوسط كـان يشـار لهـا حتـى بدايـة القرن الماضـي باسـم فـارس أو بـلاد فـارس، يحـدها مـن الشـرق باكسـتان وأفغانسـتان ومـن الشـمال تركمانسـتان وبحـر قزوين وأرمينيا وأذربيجان ومن الغرب تركيا والعراق ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان سميت إيران بـ "جمهورية إيران الإسلامية" بعد الإطاحة بنظام الشاه محمـد رضـا بهلـوي إبـان الثـورة الإسـلامية 1979 ووصـول الإمـام الخمينـي إلـى السلطة.

وأصل كلمة إيران كلمة آري (آريون) وتعني "الطاهر" وقد نزحوا إلي غرب فارس عام 2000 ق.م. أيام حكم الأشوريين. وأقاموا لهم إمبراطوريتهم الفارسية التي بلغت أوجها أيام الملك كورش الكبير عام 55 ق.م. والإمبراطور دارا الأول وخلفه خشايارشا الأول حيث كانت تضم مصر السفلى (الدلتا) واليونان وآسيا الصغرى وأجزاء مما يعرف حاليا بـباكستان وتركستان. أقاموا خدمة بريدية، ومهدوا الطرق، وشجعوا التجارة وفنون الكتابة. وحاولوا دمج الحضارات البابلية مع الفرعونية والآشورية والليدية، إلا أن الإسكندر الأكبر أسقط هذه الإمبراطورية في القرن الرابع ق.م. لكنهم استطاعوا التخلص من حكم الإغريق لبلدان الشرق الأدنـى إبـان القـرن الثالـث ق.م.، واسـتعادوا قـوتهم. لكـن الساسـانيون اسـتغلوا النزاعات الداخلية ووحدوا فارس. وقاموا بنهضة. لكنهم دخلوا في حروب مستمرة مع البيزنطيين طوال أربعة قرون حتى جاء الإسلام في القرن السابع الميلادي.

أولا: جغرافية ايران

تقع إيران بين دائرتي عرض(25 و40)شمال خط الاستواء وبين خطي طول (44و 63) شرقي خط جرينتش، وهي بذلك تقع اغلب أراضيها ضمن المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة وهذا يعني امتداد إيران على (15دائرة عرض)،وقد كان لهذا الامتداد الأثر الكبير في تنوع الأقاليم المناخية وتنوع النبات الطبيعي،ومن ثم اثر في تباين توزيع السكان ونشاطهم الاقتصادي،إذ يتركز السكان في الجهات الشمالية والغربية حيث المناخ المعتدل والسهول الخصبة على حين يتشتت السكان في المناطق الداخلية والشرقية الجافة والوعرة ليكون النشاط الاقتصادي الرئيس للسكان هو النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

وتقع إيران في جنوب غربي آسيا، وشمال شرقي شبه الجزيرة العربية. يواجه البلد الاتحاد السوفيتي (سابقًا) وبحر قزوين من الشمال، وأفغانستان وباكستان من الشرق. ويقع الخليج العربي وخليج عمان إلى الجنوب، وتحد العراق وتركيا إيران من الغرب. وتغطي إيران مساحة 1,633,188كم².

وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطا قويا بموقعها الجغرافي وتبلغ مساحتها (1648000) كم2 وتتمتع إيران بإطلالتها على أهم ثلاث مسطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال وتبلغ مجموع سواحل إيران البحرية (2524كم)وبنسبة (32.66%) من مجموع الحدود الكلية البالغة (5204كم) وتتوزع هذه السواحل على الخليج العربي بـ(1180كم)وبنسبة (46.75%)من مجموع السواحل البحرية وعلى خليج عمان وبحر العرب بـ(700كم) وبنسبة (27.37%)

من السواحل البحرية وعلى بحر قزوين بـ (644كم) وبنسبة (25.51%) من مجموع السواحل البحرية

ويمكن تقسيم البلد من ناحية التضاريس إلى أربعة أقاليم رئيسية:

الهضبة الداخلية

تقع الهضبة الداخلية في وسط إيران وغربها وتحتل حوالي نصف مجموع مساحة البلد. ترتفع الهضبة حوالي 900م فوق مستوى سطح البحر ، وتحيط بها الجبال إلى درجة كبيرة. وتغطي معظم سطح الهضبة الداخلية صحراوان كبيرتان غير آهلتين بالسكان تقريبًا، وهما الصحراء المِلْحِية الكبرى وصحراء لوط، وتُعدّان من أكثر صحاري العالم جفافًا وجدبًا، وتحتلان معًا أكثر من 98,000كم².

الجبال

تحد سلسلتان كبيرتان من الجبال هما: إلبُرْز ، وزاغروس، معظم الهضبة الداخلية. تقع جبال إلبرز على طول حدود إيران الشمالية. وهما يكوّنان جدارًا هائلاً بين إقليم ساحل بحر قزوين والهضبة الداخلية. ترتفع أعلى قمة في إيران . جبل دمافاند . 5,604م فوق مستوى سطح البحر . تسقط كمية وفيرة من الأمطار على منحدرات إلبْرْز الشمالية، ويزرع الفلاحون مجموعة متنوعة من المحصولات في الأرض الخصبة.وأما مُنْحدرات السلسلة الجنوبية، فقاحلة وجافة نسبيًا.

ساحل بحر قزوين

ساحل بحر قزوين هو شريط ضيّق من الأرض المنخفضة بين بحر قزوين ومنحدرات جبال إلبرز الوعرة. وقد جعلها المناخ المعتدل والأمطار الغزيرة على مدار السنة أكثر أقاليم إيران كثافة في السكان. يزرع الفلاحون القطن والأرز وقصب السكر والشاي وغيرها من المحصولات في الأرض الخصبة. ويُعد أكثر المناطق المزروعة في إيران. يمكّن المناخ المعتدل والأمطار الغزيرة الفلاحين من زراعة مختلف أنواع المحصولات في الأرض الغنية الواقعة على امتداد البحر. تمتد جبال زاغروس إلى الجنوب والشرق من حدود تركيا والاتحاد السوفييتي السابق نحو الخليج العربي. يعيش كثير من الناس في الأودية الفسيحة الخصبة بأجزاء السلسلة الشمالية والوسطى. ولكن القسم الجنوبي شديد الجفاف والوعورة، قليل السكان. وتقع سلاسل جبلية أصغر حجمًا على امتداد خليج عمان وحدود أفغانستان وباكستان.

سهل ُخوز ْستان.

يقع سهل خوزستان شمالي الخليج العربي، بين حدود العراق وجبال زاغروس. ويضمُ الإقليم أغنى مستودعات إيران النفطية. ويعتبر سهل خوزستان أيضًا منطقة زراعية مهمّة.

ويختلف مناخ إيران من إقليم لأخرحيث تنخفض درجات الحرارة في المناطق الجبلية في الشمال الغربي إلى 29°م تحت الصفر. ولكن فصول الشتاء الطويلة القاسية تتبعها فصول الصيف المعتدلة. وعلى النقيض، فإنّ فصول الصيف في سهول خوزستان بالغة الحرارة والرطوبة، ويبلغ متوسط درجة الحرارة فيها حوالي 35°م. ولكن فصول الشتاء في السهل معتدلة ولطيفة. كما أن مناخ معظم

الهضبة الداخلية جاف جدًا. يسقط المطر في طهران التي تقع على الهضبة عند سفح جبال إلبُرز بمعدل حوالي 23سم فقط في السنة. وتتراوح نسبة درجات الحرارة في المدينة بين درجتين مئويتين في يناير و29°م في يوليو. تنخفض درجات حرارة الشتاء إلى التّجمد في الصحراء الملحية الكبرى وصحراء لوط، ولكن درجات حرارة الصيف ترتفع عاليًا حتى تصل إلى 54°م. ويسقط ما متوسطه حوالي 5سم من المطر على الصحارى سنويًا. كما أن ساحل بحر قزوين هو إقليم إيران الوحيد الذي يسقط عليه المطر بغزارة، وهو يتلقّى حوالي 100سم من المطر سنويًا. ونادرًا ما ترتفع درجات الحرارة في الإقليم فوق 32°م أو تنخفض تحت التجمد.

وتقع إيران ضمن منطقه الهلال الداخلي في نظريه (قلب الأرض) التي وضعها هالفورد ماكندر والتي تتلخص بأن من يسيطر علي منطقه الهلال الداخلي يسيطر علي قلب الأرض. ويقع جزء من إيران ضمن المنطقة الإستراتيجية التي حددها فيرجريف والتي اسماها منطقة التصادم والارتطام. لقد اسهم وجود واستخراج النفط عام (1908) في تعزيز مكانة إيران السياسية،إذ يبلغ احتياطيها النفطي لعام 2000 (89.7 مليار برميل)، ويضاف إلى ذلك وقوعها بين منطقتين غنيتين بالنفط تتمثل الأولى – وهي غربا– بالخليج العربي الذي يكتسب أهمية كبيرة لاحتوائه على اكبر احتياطي نفطي في العالم (643 مليار برميل)، والثانية شمالا تتمثل ببحر قزوين الذي يحضى بأهمية اقتصادية بحيث وصفته بأنه خليج عربي ثاني، إذ يبلغ الاحتياطي النفطي فيها (8 – 16 مليار برميل) ولنفس العام.

وقد اكتسب موقع إيران أهمية كبيرة بسبب إطلالته وإشرافه على مضيق هرمز وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه،إذ يعد هذا المضيق من أهم المعابر

المائية عالميا"إذ يعبر خلاله يوميا" اكثر من 100سفينة أي بمعدل سفينة واحدة كل 15 دقيقة، مما أدى إلى ازدياد أهمية إيران لاسيما وأنها قوة تشرف وتسيطر على المضيق والجزر الواقعة فيه وهذا يزيد من أهمية إيران الاستراتيجية،لان القوة التي تشرف وتسيطر على هذا المضيق تستطيع أن تتحكم في الحياة السياسية والعسكرية والتجارية الداخلة والخارجة من الخليج العربي

وقد جعلت هذه المعطيات التي يتمتع بها موقع إيران الجغرافي يحضى بأهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى فقد تم تقسيم إيران عام (1907) على ثلاث مناطق الأولى منطقة نفوذ بريطانية في الجنوب والثانية منطقة وسطى في الوسط تبقى كمنطقة عازلة والثالثة منطقة نفوذ روسية في الشمال وكانت غاية بريطانية الأساسية جعل إيران دولة عازلة تحول دون وصول روسيا إلى المحيط الهندي والخليج العربي لما لهما من أهميه في الاستراتيجية الروسية، يضاف إلى ذ لك إن الأخيرة تدرك أهميه موقع إيران الجغرافي ورغبتها في الحصول على النفط الإيراني الموجود في شماله وعلى أثر انسحاب بريطانيا من شرق السويس عام 1971 بدأت الولايات المتحدة تفكر في ملء الفراغ الناشئ من جراء ذلك آلا أن المصالح الأمريكية والبريطانية تعانقت في جعل إيران دوله عازلة بين الاتحاد السوفيتي والمصالح الأمريكية في المنطقة.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور القطبية الثنائية المتمثلة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اصبح موقع إيران محل اهتمام القوى الكبرى فهو يمثل . موقع إيران . غاية الأهمية لدى صناع القرار الاتحاد السوفيتي لكون إيران هي إحدى الدول التي تجاور الاتحاد السوفيتي برا وتعزله عن المحيط الهندي والخليج العربي بحرا وقد جاء هذا من إطلالة الاتحاد السوفيتي على بحار بعضها أما غير صالح أو أنها مغلقة وقد دفع هذا الواقع البحري إلى حاجة

الاتحاد السوفيتي لكسر الحصار الجغرافي الطبيعي ومن هنا كان التقرب المستمر من المياه الدافئة هي أتحدى سمات الحركة الاستراتيجية،هذا أولا وشعور الاتحاد السوفيتي بان إيران هي المكان الطبيعي للانتشار والتوسع امنع القوى البحرية المعادية من فرض سيطرتها عليه والحد من احتمالات استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية المتمركزة في المحيط الهندي ثانيا وإطلالة السواحل الإيرانية على مضيق هرمز والخليج العربي وتأثير هذه الإطلالة في حركة نقل النفط من مناطق الفيض الإنتاجي في الخليج العربي إلى مناطق العجز أو شبه العجز في الدول المتقدمة صناعيا وفي نقلي البضائع المصنعة من مناطق الفيض في الدول المتقدمة إلى منطق العجز في منطقة الخليج ثالثا والعامل الاقتصادي المتمثل في رغبة الاتحاد السوفيتي في الحصول على نفط إيران وذلك لقربه من مناطق الإنتاج في آسيا الوسطى رابعا، ولخوف الاتحاد السوفيتي من تحول إيران قاعدة لتأجيج الشعور الديني في الجمهوريات السوفيتية الإسلامية خامسا، وقد تحقق ما كان يخشاه الاتحاد السوفيتي فعلا بعد تفككه وظهور الولايات المتحدة كقطب أحادى،حيث توجهت إيران اتجاه الجمهوريات الإسلامية لملء الفراغ الناشئ من زوال الاتحاد السوفيتي هذا من جهة ومحاولة إيران القيام بدور مهم لاسيما في مجال الأمن على افتراض (أن أمن الخليج مسؤولية إيران ودول الخليج العربي من دون تدخل قوى أخرى غير خليجية سواء كانت عربية أو غير عربية)من جهة ثانية، وعلى الرغم من ذلك فلازالت روسيا تشعر بقيمة موقع إيران الجغرافي غير الاعتيادية على الخليج العربي وبحر قزوين بسبب التوجه الأمريكي نحو الخليج ومنطقة بحر قزوين التي تتمتع بأهمية اقتصادية لإزاحة النفوذ الروسي من هذه المنطقة كليا حسب المخطط الشامل إلى يبدا بتوسع حلف الشمال الأطلسي نحو التخوم الغربية

لروسيا في (عمق الخاصرة الأسيوية)لروسيا في منطقة كانت على مدى قرون ضمن دائرة المصالح الحيوية لروسيا ونتيجة لذلك تسعى روسيا إلى توطيد علاقاتها مع إيران باعتبارها المنفذ الوحيد للتخلص من الضغوط الأمريكية لاسيما وان تعاون إيران وروسيا سيضعف من أهمية التواجد الأمريكي الداعم لتركيا وأذربيجان في المنطقة.

أما فيما يتعلق بأهمية موقع إيران بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد كان موقع إيران يشكل هدفا استراتيجيا دائما ومستمرا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ويخدم مصالحها وسياساتها إقليميا، فقد كانت ترى في إيران مركزا ممتازا للمراقبة والرصد والتجسس لما يدور داخل الاتحاد السوفيتي،وإيران هي بمثابة وقاء أو دولة عازلة ضد الاتحاد السوفيتي والشيوعية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تخوف الولايات المتحدة من وقوع إيران تحت النفوذ السوفيتي ويعني هذا تهديدا" لمصالحها في المنطقة،أما إذا وقعت تحت نفوذها فهذا يعني ضمان بقائها أطول فترة ممكنة في المنطقة ومن ثم حصولها على النفط الإيراني لذلك سعت الولايات المتحدة وسوف تسعى إلى منع استيلاء أية فئة يسارية تكون موالية للسوفيت على إيران وهذا ما يمكن ملاحظته بشكل جلي من خلال إدارتها فقد اعتبرت محمد رضا بهلوي . شاه إيران . حليفا" هاما" لها في المحيط الهندي وقد زودته بالأسلحة والمعدات العسكرية والقواعد البحرية حتى اعتبر نفسه أحد القوى الضاغطة في المحيط الهندي،وبذلك أحكمت الولايات المتحدة الطوق على الشرق الأوسط من شرق البحر المتوسط حتى المحيط الهندي.إلا أن ذلك لم يدم طويلا" بسبب قيام ثورة (1979) على شاه إيران بقيادة الإمام الخميني من ثم فقدت أمريكا إحدى أهم مرتكزاتها في الشرق الأوسط مما زاد من قلق الولايات المتحدة على مصالحها في الخليج العربي ولذلك أخذت تسعى إلى إدخال إيران

في حروب لتحجيم دوره في المنطقة وليس أدل من ذلك الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية لم تخرج أهمية إيران من حساباتها أخذت تجري تعديلات جذرية في الوضع الجيوبوليتيكي في آسيا الوسطى تمثلت بأحتلال أفغانستان والعراق والتدخل المباشر في منطقة بحر قزوين . الغنية بالنفط . من خلال إنشاء منظومة ممرات أوربية آسيوية بين تركيا وأذربيجان وازبكستان وكازاخستان وجو رجيا بغية تحقيق العزل الجيوسياسي لإيران بسبب التقارب الروسي الإيراني الذي يضر بالمصالح الأمريكية والتي ستصبح إيران بموجبة أمام خيارين إما الرضوخ أو مواجهة محيط معاد لها على حدودها الشمالية.

ومما تقدم يتضح أن لإيران موقعا استراتيجيا متزايدا في الأهمية عبر التاريخ وهذا ما أكدته النظريات الاستراتيجية وذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم،فضلا عن وجود النفط فيها ووقوعها بين منطقتين غنيتين بالنفط هما الخليج العربي وبحر قزوين هذه الأمور جميعها جعلتها محط أنظار الدول الكبرى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا وروسيا حاليا ومحاولاتها لاستغلال إيران وموقعها بما يتفق ومصالحها الخاصة.

ثانيا: ديموجرافية ايران

بلغ عدد سكان إيران ما يقارب 70,049,262 نسمة في تعداد 2006، ربعهم تحت عمر 15 سنة. ويسكن معظمهم في جنوب بحر قزوين وفي شمال غرب إيران. أكبر مدن إيران هي طهران (8.6 مليون) ثم مشهد (2.3) ثم أصفهان (1.5) ثم تبريز (1.4) ثم شيراز (1.2). وينحدر ثلثا الشعب الإيراني من شعب آسيوي يُسمى الآريين. بدأت قبائل الآريين تهاجر إلى ايران من سهول آسيا الوسطى في القرن السادس عشر قبل الميلاد

وتحاول حكومة إيران عدم نشر إحصائية رسمية بالتوزع العرقي، بسبب سياستها القائمة على تفضيل العرق الفارسي. لكن تقديرات الحكومة الأميركية (CIA World Factbook) كما يلي: فرس 51% وأذر (أتراك) 24% وگيلاك ومازندرانيون 8%، أكراد 7% وعرب 3%، لور 2%، بلوش 2%، تركمان 2%، أعراق أخرى 1%.

لكن دراسة قام بها الباحث الإيراني يوسف عزيزي أثبتت أن العرب يشكلون أكثر من 7.7% من سكان إيران. منهم 3.5 مليون في محافظة خوزستان وما تبع لها (غالبهم شيعة ويتكلمون بلهجة عراقية)، و1.5 عرب في سواحل الخليج العربي خاصة لنجة (سنة يتكلمون لهجة خليجية)، و0.5 مليون متفرقين. وهذا العدد طبعاً لا يتضمن اللاجئين والمنفيين من العراق. كما يقدر عدد أكراد إيران بنحو 10% من سكان إيران.

ويكوّن الفرس . أكبر مجموعة عِرقية من أصول آرية . حوالي 60% من سكان إيران. ويعيش معظم الفرس في إيران الوسطى، وعلى منحدرات الجبال المحيطة. وتشمل المجموعات العرقية الأخرى التي يعْتقد أنها تنحدر من الأريين، الجيلانيين والمازندرانيين في الشمال، وأكراد الشمال الغربي، واللوريين

والبختياريين في الغرب، والبلوشيين في الجنوب الشرقي. أما التوزيع السكاني وفق إحصاء سنة 1399 هـ - 1979 م:

الإيرانيون (الفرس وشعوب آرية أخرى) 63%

الأتراك (الأذر والتركمان) 20%

العرب 7%

الأكراد 6%

البلوش 2%

جماعات أخرى 2%

ويدين معظم الإيرانيين بالإسلام، ويتبع أغلبية كبيرة من السكان المذهب الشيعي الجعفري والمعروف أيضا بالمذهب الإمامي أو الإثنى عشري. ويأتي في المرتبة الثانية المذهب السني. ثم ديانات أخرى مثل اليهودية والزردشتية والمجوسية القديمة والبهائية.

تاريخياً كان أهل السنة (الشافعية والحنفية) الأكثرية في إيران. وكان الشيعة أقلية، محصورة في بعض المدن الإيرانية، مثل قم، وقاشان، ونيسابور، ولما وصل الشاه إسماعيل الصفوي إلى الحكم سنة 907 هـ أجبر أهل السنة على التشيع حين خيرهم بينه، وبين الموت. وانتشر المذهب الشيعي بالتدريج في وسط إيران بينما بقي أهل السنة في الأطراف. ولا توجد إحصائيات رسمية بتوزع المذاهب في إيران، ولذلك فإن التقديرات تختلف كثيراً. ويمكن تصنيف المجموعات الدينية في إيران وفق التالي:

وهم الغالبية، وأكثرهم من الفرس ثم من الأذريين. وتنص المادة 12 من الدستور الإيراني على أن: "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الإثنى عشري" وأن هذه المادة تبقى للأبد وغير قابلة للتغيير. وبالتالي فكل المناصب الكبرى هي حكر على تلك الطائفة ولا يجوز إصدار تشريعات تخالف المذهب الشيعي.

السنة

تتضارب المعلومات بشأن الحجم الحقيقي للسنة في إيران: فالإحصاءات الشبه الرسمية لحكومة إيران تقول أنهم يشكلون 10% من السكان. إلا أن مصادر السنة تؤكد أنهم يشكلون 30%، وهو يوافق الإحصائية القديمة التي أجريت أثناء حكم الشاه. ومصادر مستقلة تقول أن السنة يشكلون من 15 إلى 20% من سكان إيران. ويتوزع السنة على أطراف إيران بعيداً عن المركز الذي تشيع أثناء الحكم الصفوي. أكثرهم من الأكراد (شافعية) والبلوش (حنفية) والتركمان (حنفية) والطوالش (الديلم، غرب بحر قزوين في محافظة غيلان ومحافظة اردبيل)، ثم يليهم العرب (خاصة في لنجة) وبعض الأذريين (حنفية نقشبندية). أما الفرس الشافعية فكثير منهم من في محافظة فارس وبعضهم في طهران. وأهل السنة يشكلون الغالبية في كردستان (من مدينة قصر شيرين شمال الأحواز إلى حدود أرمينية على طول حدود تركيا) وبلوشستان وبندر عباس والجزر الخليجية وبو شهر وتركمن صحرا (من بحر قزوين إلى حدود تركمانستان) وشرقي خراسان (تحدها من الشمال تركمانستان، ومن ناحية الشرق أفغانستان). كما يتواجدون كأقليات في كرمنشاه وخوزستان، ومناطق في محافظة لرستان إضافة لمن هاجر منهم للمدن الكبرى كطهران وأصفهان ومشهد.

النصارى

غالبيتهم الساحقة من الأرمن.

اليهود

لليهود صلات تاريخية قوية بإيران. لكن عددهم تناقص كثيراً بسبب الهجرة. ومع ذلك يعتبر يهود إيران أكبر تجمع يهودي في الشرق الأوسط خارج إسرائيل. وعددهم مختلف عليه لكن الكثير من المصادر تشير إلى 25 ألف يهودي. وهو دين معترف به رسمياً.

الزردشتية

يقدر عدد المجوس بـ22 ألف. وهو دين معترف به رسمياً. ويلقى تشجيعاً رسمياً كبيراً حيث تم اعتباره رمزاً للقومية الإيرانية. وقام الخميني بدعوة مجوس الهند للعودة إلى موطنهم الأصلي إيران.

البهائية

يقدر عددهم بـ300 ألف. وهو دين غير معترف به رسمياً.

وقد أحدثت الحكومة الإسلامية تغييراتٍ كثيرةً في أسلوب الحياة الإيرانية. تسيطر الحكومة على كل وسائل الترفيه وتحظر . في هذا المجال . أيّ شيء غير إسلامي، وهي تفرض على المدارس أن تحرص على التعاليم الإسلامية. كما يقطن أكثر من نصف الإيرانيين في المناطق الحضرية. في كثير من مدن إيران يوجد قسم تقليدي أكثر قدمًا، وقسم حديث. وتحتل المساجد ذات الأقبية الزرقاء مواقع في الأقسام الأكثر قِدَمًا. ويوجد أيضًا في معظم الأقسام التقليدية سوقٌ يبيع فيه التجار الأطعمة والمصنوعات اليدوية الصنع وغيرها من

البضـائع. تمتد السوق في شبكة من الممرات الضـيقة المليئـة بالمتـاجر البالغـة الصـغر، والأكشاك. وتحمي الأسطح المسقوفة بـالآجرّ، والتـي لهـا قبـاب، التُّجار والزبـائن مـن الشـمس والمطـر. وتُوجـد فـي الأقسـام الحديثـة مـن المـدن الإيرانيـة مستشفياتٌ ومدارس ومنازل ومبانٍ مكتبية. وفي الأحياء الأكثر حداثةً في المدن الكبـرى، تحـيط شـوارع علـى جوانبهـا الأشـجار بالمتنزهـات والمتـاجر الراقيـة والمطاعم.

وتشمل مساكن المدينة العمارات الحديثة، والمنـازل الإيرانيـة التقليديـة المكونـة من مبانٍ صـغيرة من الطين أو الآجُرّ تحيط بها جدران عالية. كل منزل ينفتح على فناء مركزي تزيّنه بضـعة أشـجار وزهور، وبركـة مـاء صـغيرة. تحـوي معظـم المساكن أثاثًا ذا طرازٍ غربيّ. وتغطي البُسُط الفارسية . وهي بُسُط منسوجة يدويًا في ايران . أرضيات كل المنازل تقريبًا.

ويعيش 37% من شعب إيران في مناطق ريفية. معظم القرى الريفيـة مجتمعـات زراعيـة تسـتقر فـي أقاليم بهـا مـا يكفيهـا مـن المـاء للزراعـة. وتتركـز القريـة الإيرانيـة النموذجية في ميدان صـغير، وشـارع رئيسـي واسـع. ويُوجد مسـجدٌ وحمامٌ شـعبي فـي الميدان. والمتجر الوحيد في كثير من القرى هو بقالـة صـغيرة. لايوجد فـي معظـم القرى مُستوصـف، وهناك مدارس في قليل من القرى الكبيرة.

وتعيش معظم العائلات الريفية في منازل تقليدية ذات غرفة أو غرفتين. تُبنـى المنـازل مـن الطيـن أو الآجرّ الطـري، ولهـا أسـقف مسـطحة، أو مغطـاة بـالقش. وتغطـي أرض الغرفـة بُسُط أو حشيّات مـن اللبـاد. ويجلـس النـاس علـى وسـائد وينـامون علـى مراتـب مفروشـة علـى الأرض، ويتنـاولون وجبـاتهم علـى الأرض، وتفتقر المنازل في معظم القرى إلى خدمات الكهرباء والماء. وبعض سكان إيران الريفيين بدو يتنقلون في الريف مع أغنامهم إلى مناطق الرعي الموسمية. يعيش

البدو في خيام مستديرة سوداء مصنوعة من اللباد. وعندما يتنقل البدو، فإنهم يحزمون كل متاعهم على ظهور الحمير أو الجمال.

ثالثا: الإقتصاد الإيراني

من الممكن تناول اهم القطاعات الإقتصادية فى ايران على النحو التالى:

1- الثروة المائية

تتعدد الأنهار في إيران وأهمها:

الزاب الصغير: وهو نهر يقع منابعه في شمال غربي إيران ويمتد لمسافة 402 كم داخل العراق. يعتبر من أحد الروافد المهمة لنهر دجلة حيث يصب في نهر دجلة شمال مدينة بيجي وقد تم إنشاء سد دوكان على نهر الزاب الصغير.

شط العرب: شط العرب هو نهر ناتج من التقاء نهري دجلة والفرات حيث يلتقي النهران في مدينة القرنة على بعد 375 كم جنوب بغداد. ويبلغ طوله حوالي 190 كم ويصب في الخليج العربي عند طرف مدينة الفاو والتي تعتبر اقصى نقطة في جنوب العراق ويصل عرض شط العرب في بعض مناطقه إلى 2 كيلو متر اما بالنسبة لضفافه فكلها مزروعة.

نهر ديالى: ويطلق عليه الأكراد تسمية نهر سيروان يعتبر من أحد روافد نهر دجلة ويمر النهر عبر إيران والعراق ويبلغ طوله الإجمالي 445 كم وينبع النهر من جبال زاكروس ويصب في دجلة جنوبي العاصمة العراقية بغداد.

نهر قارون: وأحيانا يلفظ كارون نهر يقع في إقليم خوزستان (الأحواز) في إيران ينبع من جبال زاغروس ويصب في شط العرب ومن ثم الخليج العربي مشكلا دلتا جزيرة عبادان وطوله حوالي 450 ميل أي 720 كيلومتر.

2- الثروة المعدنية

تطل إيران على بحر قزوين الذي يحتوي على ثروات هائلة من البترول والغازات الطبيعية التي تقول جريدة طهران تايمز الإيرانية عنهما: إن بحر قزوين يشتمل على حوالي 200 مليار برميل بترول و600 ألف مليار متر مكعب من الغازات الطبيعية وأن تطوير الحقول البحرية للبترول والغازات الطبيعية في هذا البحر في المستقبل القريب يمكن أن تزيد هذه الأرقام بنسبة بين 15–30% وهذه الأرقام تشير إلى أن احتياطات البترول والغازات الطبيعية لبحر قزوين تأتي في الترتيب العالمي الثالث بعد سيبيريا والخليج وهي تعني أيضاً ببساطة ثروة مالية ضخمة. وثروات إيران من النفط والغاز تجتذب شركات الطاقة رغم التوترات السياسية. وتحرص الدولة على أن تصبح مصدرا كبيرا للغاز لكنها تباطأت في تطوير مواردها.

كما تملك إيران أكبر احتياط عالمي للنفط الخام بعد المملكة العربية السعودية وأكبر احتياطي للغاز الطبيعي بعد روسيا وبسبب إنتاجها المنخفض من النفط والغاز فإنها مؤهلة لزيادة صادراتها منهما زيادات كبيرة جداً عبر العقدين القادمين بيد أنه لكي تستطيع إيران القيام بذلك فإنها تحتاج إلى استثمارات كبيرة والى تكنولوجيا متقدمة من الخارج . أي حوالي 160 بليون دولار في ربع القرن القادم بحسب وكالة الطاقة الدولية.

وتبحث إيران الآن عن مستثمرين جدد ومبادرات أخرى وفي الأعوام الأخيرة برزت الصين باعتبارها شريكاً كبيراً وواعداً وفي حين تستطيع الصين إنفاق الأموال فإن شركاتها المملوكة من الدولة لا تملك خبرات تكنولوجية عالية أو مؤثرة أكثر من إيران نفسها وهذا الفراغ هو ما تحاول روسيا الآن أن تملأه وصحيح أن الروس ليسوا متقدمين كثيراً في هذا المجال وبخاصة في تطوير

حقول النفط الإيرانية القديمة لكنهم يرغبون في الإسهام في الاكتشافات النفطية الإيرانية الجديدة كما يستطيعون المساعدة والتعاون في مجال إنتاج الغاز الطبيعي وتصديره لخبرتهم الكبيرة في هذا المجال بالذات وفي الواقع فإن المفاوضات بين إيران وروسيا بدأت منذ مدة وتوصلت إلى بعض النتائج المفيدة للطرفين ومن وجهة نظر روسيا فإن اتفاقيات كهذه بشأن الغاز مفيدة لها من عدة نواح. فنشوء تعاون بين روسيا وإيران في مجال إنتاج وتصدير البترول والغاز من الحقول الجديدة لن يقوي من قدرات روسيا الإستراتيجية فقط بل وسيضرب محاولات الولايات المتحدة لإضعاف النفوذ الروسي في آسيا الوسطى فروسيا وإيران تملكان معاً نصف احتياطي الغاز الطبيعي في العالم. وإذا تعاونت الدولتان في مجال إنتاج الغاز وتسويقه فسيكون بوسعهما السيطرة على أسواق الغاز بضعفي ما تسيطر به المملكة العربية السعودية على سوق النفط العالمي.

والاقتصاد الإيراني مرتبط إلى حد بعيد بالبترول، وإذا انخفض سعر البترول يواجه هذا الاقتصاد مشكلات عديدة وتشكل عائدات البترول المورد الرئيسي للدخل القومي الإيراني، والمصدر الأساسي للعملة الصعبة، حيث تعتمد إيران على البترول في صادراتها بشكل كبير، وقد اعتمدت الميزانية العامة في إيران على عوائد البترول والغاز الطبيعي بشكل أساسي في الخمسين عامًا الأخيرة، ذلك لأن إيران رابع دولة منتجة للبترول في العالم وثاني دولة مصدرة له كما أنها تمتلك احتياطيًا ضخمًا من الغاز الطبيعي يجعلها تأتي في المرتبة الثانية في العالم بعد روسيا الاتحادية.

وتاريخ البترول في إيران . بوصفها دولة مهمة من دول منطقة الشرق الأوسط الحساسة . مليء بالأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية، وزاخر بالنضال

والكفاح وبالدسائس والمؤامرات والصعود والهبوط والاغتيالات والانقلابات والثورات .وقد مر البترول الإيراني عبر تاريخه بمراحل أربع:

المرحلة الأولى: منذ بداية ظهور البترول في إيران وحتى مرحلة ما قبل التأميم في 1951/3/20:

تذكر بعض المراجع أن ينابيع البترول كانت تنساب خلال الصخور في إيران منذ أن ظهر الإنسان الأول على سطح الهضبة الإيرانية، ومن المحتمل أن تدفقات هذا البترول أو الغاز المنساب من القيعان المحملة بالزيت قد اشتعلت بفعل البرق، وأن أول بئر بترول حفر بأمر من دار يوش الكبير (552-486 ق.م)، وأن هذا البئر يقع في منطقة شوش الواقعة في خوزستان الغنية بالبترول. وكان القدماء يستفيدون من البترول في تكوين التماثيل وفي العلاج عن طريق تبخير المريض بحرق الأسفلت، كما استخدم الأسفلت في بناء الجدران والأعمدة والحجرات وفي دهان الأبواب.. وكان القار الأسود يشفي الدمامل، كما كانت بعض مشتقات البترول تعالج بعض الأمراض الجلدية وآلم الأسنان وغيرها من الأمراض. كما استخدم القار في عمليات البناء واستخدم البترول في الحروب وفي التدفئة والإضاءة.

وفي العصر الحديث أعطى أول امتياز للتنقيب عن البترول عام 1872 للبارون جوليوس رويتر البريطاني الجنسية في عهد ناصر الدين مشاه القاجاري 1848-1896، لكن المعارضة الشعبية أدت إلى إلغاء هذا الامتياز نظرًا لضآلة حصة إيران من عائدات البترول. ومنذ أن اكتشف احتياطي البترول الهائل في نهاية القرن التاسع عشر في جنوب إيران سال لعاب دول الغرب، وتمكن المهندس "لويم نوكس دارس "البريطاني الجنسية من الحصول على امتياز

التنقيب عن البترول في جميع أنحاء إيران ما عدا المقاطعات الشمالية الواقعة تحت النفوذ الروسي وهي: (أذربيجان. جيلان . مازندران . جرجان . خراسان)، وذلك في عام 1901 في عهد مظفر الدين مشاه القاجاري 1896-1906 مقابل تسديد نسبة تساوي 16% من صافي الأرباح إلى الحكومية الإيرانية، بالإضافة إلى رسوم امتياز وحصة من أسهم الشركة. وكانت مدة الامتياز ستين عامًا، وهي مدة طويلة، ولم يقتصر الأمر على التنقيب بل تعداه إلى الاستخراج والتكرير والبيع والتصدير.

وبعد أن ظفر "دارس" بهذا الامتياز فوض الحكومة البريطانية في جميع الحقوق المترتبة عليه. وفي عام 1907 أبرمت بين روسيا القيصرية وبريطانيا معاهدة تم الاتفاق فيها على تقسيم إيران إلى ثلاث مناطق: منطقة نفوذ روسية كبيرة في الشمال، ومنطقة نفوذ بريطانية صغيرة في الجنوب (حيث يوجد البترول)، ومنطقة عازلة محايدة تشمل طهران بينهما، مع التأكيد على حرص الدولتين على استقلال إيران وسيادتها في البنود الأخيرة من المعاهدة.

وفي عام 1908م بدأ تدفق البترول بغزارة في أول بئر حفر في منطقة "مسجد سليمان" في جنوبي البلاد وهي منطقة النفوذ البريطانية. وفي عام 1909م أنشئت شركة البترول البريطانية الإيرانية في لندن لمباشرة تنفيذ بنود الامتياز، وهي الشركة . التي أصبحت بعد وقت قصير من أكثر شركات البترول نفوذًا في العالم، وتم إنشاء فرع لهذه الشركة في إيران، لم يكن لإيران الحق في التدخل في شئون الشركة، وكان العمال البسطاء من إيران، وكان سائر العاملين والموظفين من جنسيات أخرى يختارها صاحب الامتياز، وكانت البحرية البريطانية هي المساهمة الرئيسية في هذه الشركة التي كانت تزود الأسطول البريطاني بالبترول بكميات كبيرة وأسعار زهيدة تقل عن السعر العالمي، كما

كانت الشركة تقدم نسبة (3%) من الأرباح لزعماء القبائل والعشائر لحراسة المنشآت البترولية وضمان الأمن والهدوء في المنطقة.

واستمر إنتاج البترول وتصديره وفق بنود امتياز دارس حتى تم إلغاء هذا الامتياز عام 1932م من جانب الحكومة الإيرانية والبرلمان الإيراني اللذين شعرا بالغبن الذي لحق باقتصاد البلاد وبالدخل القومي بسبب هذه الاتفاقية الجائرة المجحفة. وتفاوضت الحكومة على عقد اتفاق آخر في أواخر إبريل عام 1933م مع شركة البترول البريطانية . الإيرانية بشروط جديدة تحافظ على حقوق إيران ومصالحها الوطنية. وقد قلصت هذه الشروط مساحة المناطق التي يشملها الامتياز إلى مائة ألف ميل مربع، وزادت عائدات إيران من نفطها، فأصبحت حوالي 20%، إلا أن مدة الامتياز مددت حتى عام 1993م. وتم الاتفاق بين الطرفين على استبدال العمال الإيرانيين . بالتدريج ـ بالعمال الأجانب، وعلى تدريب الجيل الشاب من الإيرانيين على العمل في مجالات صناعة البترول، وبعد أن كنت إيران تحصل في امتياز دارس على (0.17) من الدولار على كل برميل مصدر ، أصبحت تحصل على (0.23) في الامتياز الجديد. وارتفعت كمية البترول المستخرج من عام 1933م وحتى عام 1951م، وزادت المبيعات وزاد التصدير ، ووصلت أرباح الشركة إلى أرقام فلكية، لكن إيران لم تستفد كثيرا من هذه الأرباح، وكان المستفيد الحقيقي هم المساهمون البريطانيون والخزانة البريطانية، ولم تنفذ بريطانيا معظم بنود الاتفاقية، وبخاصة البنود المتعلقة بتدريب الخبراء الفنيين الإيرانيين، وخفض أعداد العمال الأجانب، وتوفير السكن للعمال الإيرانيين، ومنحهم مرتبات مجزية مثلهم مثل الأجانب، وكان جزء كبير من العائدات والأرباح الناتجة عن الاستفادة من البترول الإيراني يستثمر من جانب البريطانيين في سائر دول العالم لاكتشاف واستخراج البترول .وكانت

الشركة تحرق الغاز الطبيعي المتدفق مع الزيت، ولم تكن إيران تستفيد من هذا الغاز لأنه كان يهدر دون جدوى. بالإضافة إلى أن نسبة الأرباح التي كانت الشرك البريطانية الإيرانية تقدمها إلى الكويت والعراق وغيرها من الدول تفوق ما كنت تقدمها لإيران بمراحل. وفي الوقت الذي كانت شركات البترول الأمريكية قد عقدت فيه اتفاقية مع السعويدة على اساس تنصيف عائدات البترول، كانت شركة البترول البريطانية الإيرانية تسدد لإيران أقل من (30%)، ولما طالب الإيرانيون بزيادة العائدات إلى مستوى مماثل رفضت الشركة هذا المطلب. هذا بالإضافة إلى أن الشركة كانت تحول دون دخول أية دولة أو شركة بترولية أخرى إلى المناطق التي يشملها الامتياز.

وفي الحرب العالمية الثانية (1939-1945) كان موقع إيران الجغرافي الاستراتيجي وتعاظم أهمية البترول في الحر سببًا دفع الحلفاء إلى توريط إيران في نشاطاتهم العسكرية أثناء الحرب، رغم إعلان إيران أنها تقف مرقفًا "محايدًا"، وبعد احتلال اليابان لإندونيسيا، "أصبح البترول الإيراني الاحتياطي الوحيد للحفاء في الشرق، ولجأت بريطانيا والاتحاد السوفيتي إلى احتلال إيران في الخامس والعشرين من شهر أغسطس عام 1941م، ودخلت بريطانيا من الجنوب، ودخل الاتحاد السوفيتي السابق من الشمال، للدفاع عن خطوط الإمداد، وبحجة وضع حد لنشاطات عملاء الألمان. وكانت إيران معبرًا تموينيًا للبلدين أثناء الحرب، وأجبر الحلفاء رضا شاه (1925-1941م) على التنازل عن العرش لولي عهده (محمد رضا)، وغادر رضا شاه البلاد منفيًا إلى جنوب أفريقيا، حيث قضى هناك بقية حياته، وتوفي في يونيو عام 1944م، ورفضت القوات البريطانية والروسية التي كانت تحتل البلاد . آنذاك . دفنه في إيران، فنقل جثمانه إلى القاهرة حيث دفن في مسجد الإمام الرفاعي، قبل نقله إلى طهران في

مايو عام1950 م، وتشييد ضريح له في مدينة الري (جنوب طهران). ومن المفارقات أن يدفن ابنه الشاه محمد رضا بهلوي أيضًا في مسجد الإمام الرفاعي بالقاهرة في عام 1980م.

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وتبين الدور المهم الذي لعبه البترول الإيراني خلالها، تسابقت الدول الكبرى وعلى رأسها، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الحصول على امتيازات بترولية في إيران، إلا أن الحكومة الإيرانية أعلنت رفضها لجميع العروض التي تقدمت بها هذه الدول، وطالبت إيران الشركة البريطانية الإيرانية بإجراء تعديلات على الاتفاقية المبرمة بين البلدين، وتقدمت الشركة باتفاقية إضافية أو مكملة تضمن بنودًا لصالح إيران . إلى حد ما . إلا أن الاتفاقية لم تفي بالغرض المطلوب، ولم تضمن كامل حقوق إيران في ثروتها البترولية، ولذلك رفضها البرلمان الإيراني. وأقر . في وقت لاحق . قانون تأميم صناعة البترول.

المرحلة الثانية: من تأميم صناعة البترول في 1951 إلى الإطاحة بمصدق

أدى عدم التزام شركة البترول البريطانية الإيرانية ببنود اتفاق عام 1933 م، وتدخل الشركة في الشئون الداخلية والسياسية لإيران بصفة دائمة إلى التفكير في إلغاء الاتفاق، وأصبح إلغاء هذا الاتفاق مطلبًا وطنيًا. وتفاقم سخط الجماهير على بريطانيا وعلى استغلالها للبترول الإيراني، وتدخلها في الشئون الإيرانية. وتزعمت الجبهة الوطنية تحت قيادة الدكتور محمد مصدق هذه الجماهير، وهي الجبهة التي كانت قد تكونت في أعقاب الحرب العالمية الثانية من عدد من المثقفين والتقدميين الإيرانيين، وكان تأميم صناعة البترول أهم أهداف الجبهة السياسية، وكانت هذه الجبهة تشكل أكبر حزب معارض داخل البرلمان الإيراني، ومصدق هو مؤسس هذه الجبهة، كما أنه كان يرأس لجنة البترول في البرلمان. وعندما تقدمت بريطانيا باتفاقية إضافية بشروط أفضل بالسنبة لإيران، عرضت الحكومة الإيرانية الاتفاقية على أعضاء البرلمان الذين قرروا تشكيل لجنة خاصة لبحث ودراسة الاتفاقية وتفصيلاتها، وتقديم تقرير مفصل عنها، واجتمعت اللجنة وأعدت تقريرًا رفضت فيه الاتفاقية الإضافية، وتقدم مصدق بطلب تأميم صناعة البترول. لكن البرلمان رفض هذا الطلب، وشكل لجنة لرسم الخطوط العريضة لسياسة البلاد البترولية، وتقدمت اللجنة بمشروع تأميم البترول إلى البرلمان في وقت لاحق، وصدق مجلس النواب والشيوخ على المشروع، وانتخب مصدق رئيسًا للوزراء، ووضع قرار التأميم موضع التنفيذ في جميع أنحاء إيران، وتم تأسيس شركة البترول الوطنية.

والحقيقة أن حركة التأميم كانت ورائها دوافع كثيرة تتمثل في أن شركة البترول البريطانية الإيرانية كانت دولة داخل دولة، وكانت تعين الوزراء وتقيل الوزارات وتسبغ عضوية المجلس النيابي على من تشاء، وكانت تسيطر تمامًا

على رؤساء القبائل في جنوب إيران، ومن أهم هذه القبائل في جنوب إيران، ومن أهم هذه القبائل :النجتيارية والقشقائية وقبيلة بني كعب العربية، وكان زعماء هذه القبائل يحصلون على نسبة من أرباح الشركة لحراسة الأنابيب الممتدة عبر الصحاري والآبار والحقول والمنشآت البترولية بالإضافة إلى سوء معاملة موظفي الشركة للإيرانيين وموظفي الحكومة، وكذلك الرغبة في تحسين الأحوال الاقتصادية، والقضاء على النفوذ الأجنبي وعملاء الأجانب في البلاد، والحصول على الحرية والاستقلال في الشئون الداخلية والخارجية.

وغضبت بريطانيا، واعتبرت أن التأميم فسخ للعقد من جانب واحد، ودخلت إيران مرحلة جديدة من تاريخها شكلت مواجهة صريحة مع الاستعمار ، وتقدمت بريطانيا بعدة اقتراحات رفضها مصدق، وعرض النزاع على مجلس الأمن وعلى محكمة العدل الدولية، وسافر الدكتور مصدق إلى نيويورك ولاهاي على رأس وفد إيراني لتوضيح موقف إيران، والدفاع عن حق بلاده في التأميم، ونصح مجلس الأمن طرفي النزاع بالتباحث والتفاوض لحل النزاع، وأعلنت محكمة العدل الدولية عدم صلاحيتها لبحث شكوى بريطانيا ضد إيران، وقطعت العلاقات بين بريطانيا وإيران في أكتوبر 1952م، وارتأت بريطانيا اللجوء إلى القوة العسكرية لإرغام إيران على العدول عن التأميم، لكنها لمست معارضة ن حليفتها الولايات المتحدة، وتحركًا من جانب الاتحاد السوفيتي للوقوف إلى جانب إيران، فأحجمت عن الإقدام على القايم بعمل عسكري. وجمدت بريطانيا الودائع والأرصدة الإيرانية المودعة في البنوك البريطانية، ولم تتمكن إيران من تصريف بترولها بسبب ضغوط الإدارة البريطانية على الأسواق العالمية، وحدث نقص شديد في العملة الصعبة واشتدت الأزمة الاقتصادية نتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرض على إيران، وطلبت بريطانيا تعويضات من إيران لكن الدكتور

مصدق رفض تسديد المبلغ الذي طلبته بريطانيا، واقترح أن تقتصر التعويضات على ما تملكه الشركة من أصول مادية في مدينة آبادان (عبدان) التي أنشئت فيها مصفاة بترول عملاقة.

أما شركة البترول البريطانية الإيرانية فقد غادرها العاملون الأجانب، وتولى الإيرانيون الأمور الفنية والإدارية فيها، وانحصر نشاطها في توفير الوقود والمواد البترولية التي تستهلك داخل البلاد فقط، وانخفض معدل الإنتاج نتيجة لعدم إمكانية تصريفه وتصديره إلى الخارج.

وطلب مصدق معونة مالية من الولايات المتحدة لسد العجز في ميزانية الدولة، لكن الولايات المتحدة رفضت بإيعاز من بريطانيا، كما رفضت مساعدة إيران في تسويق المخزون من بترولها. وانشق الكثيرون ممن أغرتهم الأموال والمناصب على الدكتور مصدق، ودبت الخلافات الأيديولوجية في الجبهة الوطنية، وتخلى عنه رجال الدين وعلى رأسهم آية الله كاشاني، وتدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا بالتمويل والتحريض للمحافظة على مصالحها في الخليج، وخوفاً من تداعيات تأميم البترول الإيراني وتأثيره على بلدان الشرق الأوسط المنتجة للبترول. وفي 1953/8/19م ظهرت وحدات من الجيش الإيراني (كان مصدق قد قام بعمليات تطهير للجيش وخفض الميزانية لصالح المشروعات الصحية والزراعية والصناعية، وقلص صلاحيات بعض قادة هذا الجيش وفصل عدداً من ضباطه الفاسدين) في شوارع العاصمة طهران ومعها جماعات من المتظاهرين تنادي بسقوط مصدق، وتهتف للشاه محمد رضا بهلوي، وتطالب بإقصاء الدكتور مصدق وحكومته عن الحكم. وهكذا نجح الانقلاب المضاد الذي دبرته المخابرات البريطانية والأمريكية، وأداره كرميت

روزفلت ممثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في طهران، وأطلق على خطة الانقلاب اسم: آجاكس.

وعاد الشاه محمد رضا بهلوي الذي كان قد اضطر إلى مغادرة البلاد عندما تصاعد الخلاف بينه وبين الدكتور مصدق من روما إلى إيران، وذلك بعد أن اطمأن إلى نجاح الانقلاب المضاد، وسلم مصدق نفسه بعد أن أمطروا منزله بوابل من قذائف الدبابات والرشاشات، وحوكم مصدق أمام محكمة عسكرية ووجهت إليه تهمة الخيانة، وأصدرت المحكمة عليه حكمًا بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وتمت ملاحقة واعتقال مؤيديه وانصاره، وتم إعدام الكثيرين منهم، وعلى رأسهم الدكتور حسين فاطمي وزير خارجية مصدق. وقد لعبت الصحافة وبخاصة الصحف الموالية للجبهة الوطنية دورًا بارزًا في مسألة تأميم صناعة البترول، وفي تصديق مجلس النواب على قانون التأميم، وفي إلغاء معاهدة 1933، حيث حولت القضية من قضية اقتصادية إلى قضية استقلال اقتصادي وسياسي، وهو نفس الاتجاه الذي سار فيه الدكتور مصدق.

وبالإطاحة بمصدق وبحكومته الوطنية التي تبنت تأميم صناعة البترول الإيراني، بدأت صفحة جديدة من صفحات تاريخ إيران السياسي، حيث كان التأميم منطلقًا لسلسلة من الإجراءات التي حققت آمال الشعب الإيراني في النهاية، كما أنه كان . آنذاك . نقطة تحول في تاريخ العلاقات البترولية في العالم كله. وكان له رد فعل دولي كبير، وكان لتجربة مصدق في التأميم أثر إيجابي في الحركات التحررية المناهضة للاستعمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعد أن ضرب مصدق المثل في الوطنية، المطالبة بالحقوق ومواجهة التحديات، وفي التضحية والصمود من أجل الحصول على الاستقلال الوطني.

المرحلة الثالثة: منذ الإطاحة بمصدق وحكومته في 1953 وحتى عام 1973م

تم تعيين الجنرال فضل اللّه زاهدي رئيسًا للوزراء بعد الإطاحة بمصدق، وانهالت المعونات والمساعدات الأمريكية على إيران وكانت قد توقفت في الفترة التي رأس فيها الدكتور مصدق رئاسة الوزراء، وقام احتكار غربي جديد للبترول الإيراني وزعت فيه الأنصبة الأجنبية بطريقة جديدة بحيث لا يكون للبريطانيين السيطرة القديمة نفسها على منابع البترول الإيراني. واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا في ديسمبر 1953م، وفي أغسطس 1954م أبرم اتفاق بين الحكومة الإيرانية والشركات الأجنبية ينص على تشكيل كنسرسيوم (اتحاد شركات بترولية عالمية)، وهي ثماني شركات أمريكية وفرنسية وهولندية إلى جانب شركة البترول البريطانية الإيرانية. وذلك من أجل استغلال البترول الإيراني وتسويقه. وكانت أسهم هذه الشركات مقسمة على النحو التالي:

شركة البترول البريطانية الإيرانية 40% ـ الشركات الأمريكية 40% ـ الشركات الهولندية 14% ـ الشركات الفرنسية 6%. وبذلك أصبحت الولايات المتحدة شريكًا له وزنه في صناعة البترول الإيراني. وتم الاتفاق على سريان مفعول الاتفاق لمدة خمسة وعشرين عامًا تجدد . بإخطار سابق . ثلاث دورات أخرى، مدة كل دورة خمس سنوات. ووافقت الحكومة الإيرانية الجديدة على دفع تعويضات لبريطانيا عن سنوات التأميم، وهي فترة حكومة الدكتور مصدق.

وهكذا تم تجاهل قانون تأميم صناعة البترول الإيراني الذي كان من الأحداث المهمة والعلامات البارزة في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد ذكر الشاه محمد رضا بهلوي أنه كان من الصعب أن يعقد اتفاق . آنذاك . أفضل من ذلك .

وقال رئيس الوزراء عباس هويدا أثناء تقديمه للائحة اتفاقية الكونسرسيوم إلى البرلمان: إن الاتفاق المذكور لم يكن الشيء الذي نصبوا إليه.

وأحكمت الولايات المتحدة قبضتها على إيران بعد أن حلت محل بريطانيا، وسيطرت على الجيش والمخابرات والمؤسسات الاقتصادية، وصارت إيران أهم وأضمن قاعدة سياسية وعسكرية للولايات المتحدة في العالم أجمع طوال خمس وعشرين سنة. وانهمرت أرباح البترول التي كانت قد توقفت خلال فترة مصدق وحكومته الوطنية على اتحاد الشركات البترولية التابعة للدول الغربية. وزاد عدد الخبراء العسكريين الذي تقتضي صفقات السلاح وجودهم على أرضي إيران.

وفي عام 1957م عقدت إيران معاهدة مع شركة "آجيب" الإيطالية، وتم إنشاء شركة إيرانية إيطالية مشتركة، وكانت إيران تمتلك 50% من أسهم هذه الشركة وقد أغضبت هذه المعاهدة شركات الكونسرسيوم التي كانت تريد احتكار بترول إيران. وبعد فترة قصيرة عقدت إيران اتفاقية لاستخراج البترول في إيران مع شركة "بان أمريكان"، وامتلكت شركة البترول الوطنية الإيرانية 50% من أسهم هذه الشركة أيضًا.

المرحلة الرابعة: من 31 يوليو 1973م وحتى الآن

في 19973/7/31 قام الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979م) بإلغاء اتفاقية الكونسرسيوم ومن ثم إنهاء سيطرة الشركات العالمية الثمانية على استخراج وبيع وتسويق البترول والغاز الإيرانيين. وقد أعاد هذا القرار لإيران سيطرتها الكاملة على مصادر ثروتها القومية، وأتاح لإيران إيرادات أوفر مكنتها من تقوية وبناء مشروعاته الاقتصادية في جميع المجالات، ولم تهيمن إيران على الإدارة الكاملة لجميع منشآتها البترولية فقط، بل أصبحت لها الحرية

الكاملة في تحديد شروط بيع بترولها. ولقد اعتبر إلغاء معاهدة 1954م نجاحًا كبيرًا حققته إيران، وانتصارًا كبيرًا صب في مصلحة الشعب الإيراني. وفي حرب أكتوبر (1973م) فرضت الدول العربية حظرًا بتروليًا على الدول الداعمة لإسرائيل، واستخدمت البترول كسلاح سياسي، لكن إيران رأت أن الأمر لا يخصها، واستفادت كثيرًا من نظرية ملء الفراغ.

وعلى الرغم من أن الشاه محمد رضا بهلوي استجاب لطلب الرئيس السادات أثناء حرب أكتوبر، وأمده بكميات من البترول لتموين الطائرات وتشغيل الفرق الآلية، وذلك بعد أن أصدر أوامره لإحدى ناقلات البترول الإيرانية بأن تغير اتجاهها وأن تفرغ حمولتها في مصر. وقفز الدخل القومي الإيراني قفزة هائلة بعد ارتفاع أسعار البترول أثناء حرب أكتوبر، وفي ديسمبر عام 1973م طلب الشاه من دول منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول الخام، وتقرر بالفعل زيادة سعر برميل البترول من (5.032) إلى (11.651) دولار، وشنت وسائل الإعلام الغربية هجومًا على الشاه اتهمته بتخريب الاقتصاد الغربي، بل واقتصاد العالم كله، وصرح الشاه في مؤتمر صحفي بأن السعر الجديدة ليس كافيًا وأنه معتدل ومعقول، لأن البترول مادة مهمة ويشتق منها . آنذاك . حوالي سبعين ألف منتج مختلف، وأن سياسة البترول الرخيص سياسة قصيرة النظر، ستؤدي إلى إتلاف مصادر البترول الموجودة، وستجعل العالم يواجه كارثة اقتصادية.

ولم تقف الشركات البترولية الكبرى مكتوفة الأيدي، وسقطت طائرة رئيس شركة "أجيب" البترولية الإيطالية التي عقدت مع إيران معاهدة بترولية ثورية، وأثبتت التحقيقات وجود قنبلة في الطائرة، على الرغم من أن التقرير الرسمي ذكر أن سبب سقوط الطائرة هو: فقدان الرؤية الكافية. وبدأت وسائل الإعلام الدولية

هجومًا واسع النطاق ضد إيران والشاه، وشجعت المنظمات الطلابية في الخارج في نشاطها المضاد لإيران والشاه.

وكانت المرحلة الرابعة بداية التحول العميق الذي طرأ على العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وبدأت الولايات المتحدة تضيق ذرعًا بسياسة منظمة الأوبك، ووصفت الشاه بأنه أحد صقورها البارزين الذين يمارسون ضغوطهم على المنظمة لزيادة أسعار البترول، وشجعت مؤسسة حقوق الإنسان العالمية على التنديد بأسلوب تعامل الشاه مع معارضيه السياسيين في الداخل والتصفية الجدية للرموز الوطنية المعارضة في الخارج.

وتواصل الانتقال من الشاه خاصة وأنه بدأ صفحة جديدة مع العرب بعد أكتوبر 1973م، وأخذ يدين مواقف إسرائيل وسياستها، ويدافع عن وجهة نظر العرب ومواقفهم. ولهذا السبب كانت إسرائيل أول من عمل على الإطاحة بالشاه، وكان اليهود الإيرانيون أول من استعدوا لذلك بتهريب أموالهم خارج إيران.

وأعلنت شركة الكونسرسيوم تخفيض مشترياتها من البترول الإيراني في عام 1977م بحجة ارتفاع أسعاره، فانخفضت مبيعات إيران البترولية، وأدى انخفاض الدخل المرتقب من البترول في هذا العام إلى توقف موجة رهيبة من الغلاء والتضخم الاقتصادي وقامت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية بتحريك المعارضة الإيرانية والطلبة الإيرانيين المقيمين في هذه الدول ضد نظام حكم الشاه. كما اتهمته الولايات المتحدة الأمريكية بتجاهل حقوق الإنسان في إيران.

أما بريطانيا فقد شنت حملة ضد الشاه بإعادة نشر كتاب عن النخبة في إيران للكاتب "مارفن زونيس" الذي ألقي فيه الضوء على حجم المؤسسة الدينية الإيرانية، وعلى الإمام الخميني على وجه الخصوص. كما أتاحت هيئة الإذاعة

البريطانية فرصة نادرة لنشر أفكار الخميني، بإذاعة بياناته باللغة الفارسية على الشعب الإيراني من محطتها الموجهة من لندن إلى إيران أثناء وجوده في المنفى في باريس، مما أوحى لرجال الدين الإيراني بأن بريطانيا تؤيد نضالهم ضد الشاه. بالإضافة إلى نشاط أعضاء الجهاز السري البريطاني في الدولة الإيرانية بغرض الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا، انتقامًا منه لإلغائه اتفاقية مع الكونسرسيوم.

أما فرنسا التي كانت قد رحبت بالخميني ضيفًا في أراضيها ومنحته حق الإقامة فيها، ليمارس نشاطه ضد الشاه محمد رضا بهلوي، فقد كان الخميني يرسل منها أشرطة (الكاسيت) التي كان يملأها بصوته وبدعوته إلى التمرد والعصيان. كما أن صحيفة" لوموند" الفرنسية نشرت في 1978/5/6م حديثًا أجراه مندوبها مع الخميني عن الديكتاتورية وحرية الصحافة المخنوقة والأحزاب الممنوعة والانتخابات المزورة والدستور المنتهك وموقفه من إسرائيل والعرب ومن القوى الكبرى في العالم، وعن تبديد الثورة البترولية في تخزين السلاح بغير طائل.

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي الذي يشارك إيران في حدود تمتد لمسافة 1500 ميل في شمال البلاد والذي كان يطمع دائمًا في الحصول على امتياز بترولي أسوة بالدول الغربية الأخرى، فقد قام بتشجيع الحركات الانفصالية والسياسية المناهضة للحكومة المركزية في طهران، كما عمل على إسقاط بعض الحكومات الإيرانية التي كانت تقف ضد أطماعه. وكان حزب توده الشيوعي عميلاً للسوفييت، وعندما أقدم الدكتور مصدق على تأميم البترول عارض الحزب مشروع التأميم، وقاطع شراء سندات القرض الوطني، كما قاطع الاتحاد السوفيتي شراء بترول إيران وقت الحصار الاقتصادي الذي فرض على إيران آنذاك، على

الحصار الاقتصادي الذي فرض على إيران آنذاك، على الرغم من أن الدكتور مصدق عرض بيع البترول الإيراني على الاتحاد السوفيتي بتخفيض مقداره (50%)، وطلب السوفييت الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول في شمال إيران. وهكذا وبعد أن كان حلم القياصرة القديم هو الوصول إلى مياه الخليج الدافئة، أصبح حلم الماركسية السيطرة على منابع البترول.

ويشير الشاه محمد رضا بهلوي في مذكراته التي كتبها في المنفى إلى البترول الإيراني وإلى موقف الغرب منه، فيقول: بعد إلغاء اتفاق الكونسرسيوم في 31/7/1973 لم تقبل شركات البترول الكبرى أن تبيع لها الشركة الوطنية الإيرانية البترول بتخفيض يصل إلى 50% بعد أن تقوم هذه الشركات بالتنقيب عن البترول والعثور عليه، ولم تقبل هذه الشركات أن تكبر الشركة الوطنية الإيرانية، وأن تقوم بإنشاء معامل تكرير في آسيا وأفريقيا، وأن تشارك شركة البترول البريطانية في الاستفادة من بترول وغاز بحر الشمال، وأن تنافس الشركات الكبرى مثل: شركة شل وشركة اكسون موبيل.

ويضيف الشاه قائلاً في موضع آخر من مذكراته: لقد كنت أريد أن أبني إيران قبل أن ينتهي الاحتياطي البترولي فيها لكن كان لي معارضون كثيرون حاولوا إفشالي في هذا المجال، وفي مقدمة هؤلاء يمكن ذكر أسماء مجموعة شركات البترول الكبرى التي لم تكن ترغب في أن تخرج سياسة بيع البترول بالسعر العادل من دائرة هيمنتهم كما أن هذه الشركات لم تكن ترغب في التسليم بضرورة الإقدام على التضحيات اللازمة من أجل توزيع الثروات من جديد بين الدول الصناعية والمجتمعات النامية. لهذا كله اختاروا التضحية بإيران كنموذج يعتبر به، وهبوا لتخريبها، ولم يختاروا بلدًا مثل ليبيا كما يذكر الشاه في موضع آخر أن شخصيتين

أمريكيتين مهمتين تعملان في مجال البترول الأمريكي قالتا في عام 1976م: إن أمر الشاه سوف ينتهي تمامًا بعد عامين.

وعن نفاد الاحتياطي البترولي الإيراني قال الشاه في مذكراته: لقد قلت غير مرة إن مستقبل إيران يجب ألا يكون مرهونًا بالبترول... فبعد حوالي ثلاثين عامًا أخرى (كان يتحدث عن عائدات البترول عام 1977م) حيث سيبلغ عدد سكان إيران (65 (مليون نسمة. سوف تنضب مصادرنا البترولية، لذلك يجب أن نفكر من الآن في هذا الأمر، فالسياسة ليست إلا فن التوقع، لذلك فكرنا في إنشاء محطة كبرى لإنتاج الكهرباء الذرية بالتعاون مع ألمانيا وفرنسا، إن جريمتي إنني أردت أن أخرج إيران من عصر البترول وأدخلها في عصر الذرة في الوقت المناسب، وقبل أن يفوت الأوان.

وذكر الشاه في كتابه: بسوى تمدن بزرك (نحو حضارة عظيمة): أن مصادر بترولنا ومصادر البترول في العالم كله ستنضب في المستقبل القريب، وسواء أردنا أم أبينا، سنصل إلى مرحلة الاستفادة من مصادر الطاقة الأخرى، ولهذا السبب بدأنا في تنفيذ برنامج طموح من أجل الاستفادة من الطاقة النووية بالإضافة إلى الطاقة الشمسية والطاقة الهيدروجينية.

وإذا كان البترول قد لعب دورًا في الإطاحة بالشاه بعد أن تضافرت جهود القوى الأجنبية ضده لأسباب لعل البترول يكون أهمها وأولها، فإن له دوراً في قيام الثورة في 1979/2/11م بعد أن أدرك الشعب أن الشاه يبدد الثورة البترولية من أجل شراء السلاح وبخاصة بعد الزيادة الكبيرة في أسعار البترول بعد حرب أكتوبر عام1973 م، وهي الزيادة التي مكنت الشاه من شراء أسلحة متنوعة ومتطورة. وكانت قد حدثت اعتصامات واضطرابات في قطاع البترول وغيره من القطاعات والمؤسسات. وقال أحد عمال تكرير البترول لمراسل أمريكي: إننا لن

نصدر البترول إلا بعد أن نصدر الشاه شخصيًا .وكانت اضطرابات عمال البترول على رأس هذه الاضطرابات وأكثرها تأثيرًا، لأن هؤلاء العمال امتنعوا عن تصدير البترول خارج إيران، وحرموا النظام من المصدر الوحيد للدخل. وشكل شاهبور بختيار آخر حكومة قبل نجاح الثورة، وقدم بعض الوعود للمواطنين ومنها: وقف تصدير البترول إلى إسرائيل، إلا أن نطاق معارضة الشاه اتسع.

ولعب البترول دوره في استمرار الثورة الإسلامية، وفي استقرار النظام الجديد، وفي دعم النظام السياسي خلال الحرب العراقية . الإيرانية (1980-1988م) على الرغم من أن هذه الحرب استنزفت قدرات وطاقات ظاهرة وكامنة لبلدين من أهم البلدان المنتجة للبترول في المنطقة، وأن منشآت البترول ومعامل التكرير وشبكات الأنابيب تعرضت للقصف خلال فترة الحرب، وكانت تتم إعادة بناء هذه المنشآت وهذه المعامل وهذه الشبكات التي لحقت بها الأضرار نتيجة لعمليات القصف. كما كان البترول وسيلة لخروج إيران من عزلتها السياسية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عليها، وكسر الحصار الاقتصادي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على الرغم من أن قطاع البترول الإيراني شهد انخفاضًا حادًا في مجالات الاستثمار الأجنبية في بداية الثورة وخلال الحرب العراقية الإيرانية، بسبب زيادة معدل مخاطر الاستثمارات، وتغيير الدستور الإيراني، وما تبعه من تغيير قانون قطاع البترول. كما كان للبترول دور بارز في مرحلة إعادة البناء والتعمير.

إقتصاد ما قبل نجاد

على الرغم من التفاؤل الذى ساد الشارع الإيرانى منذ اعتلاء الإصلاحيين سدة الحكم بقيادة الرئيس محمد خاتمي خلال عام 1997 وحرص الحكومة على

التأكيد على العمل لتحسين الأوضاع المعيشية لمواطنيها، الا أن السنوات الأولى لحكم خاتمي شهدت العديد من الأزمات الإقتصادية. فقد سجل معدل البطالة عام 2002 أكثر من 20% (حسب تقديرات غير رسمية) وأكثر من 15% (وفقا للتقديرات الرسمية)، مما يفرض عبء توفير نحو مليون وظيفة سنويا في سوق العمل، كما قبع أكثر من ربع السكان في إيران تحت خط الفقر وفقا لما اشارت إليه بعض التقارير. ومن المشاكل الاقتصادية ما لاحق طهران ما خلفته حرب الثماني سنوات مع العراق، فهذه الحرب التي وضعت أوزارها عام 1988 أنتجت دمارا كبيرا للبنية التحتية التي تقدرها مصادر إيرانية بنحو 871.5 مليار دولار.

الا ان الصورة لم تكن سيئة تماما، حيث حقق الاقتصاد الإيراني في عام 2001 أعلى نموا خلال ثماني سنوات بلغ معدله 5% وفقا لتقديرات البنك الدولي وقدرته إيران بـ 5.9% لعام 2001. ويعود الفضل بذلك إلى قطاع النفط، فقد ارتفع إنتاج إيران للنفط (ثاني أكبر مصدر للنفط في أوبك بعد السعودية) بحوالي 10% حسب تقديرات منظمة الطاقة العالمية.

وفي نفس الفترة تراجع الدين الخارجي الإيراني الذي يشكل نحو 13% من الناتج المحلي إلى 7.8 مليارات دولار عند نهاية العام المالي 2001، وهي نسبة معقولة مقارنة بدول شرق أوسطية أخرى. وسجلت نسبة التضخم تراجعا كبيرا في عام 2002 إذ بلغت 12.6% مقارنة بحوالى 20% في عام 2001 حسب إعلان البنك المركزي الإيراني.

وكانت الحكومة الإيرانية أقرت ميزانية عام 2002 بزيادة 45.5% مقارنة بالعام الذي قبله ليصبح حجمها نحو 663.757 تريليون ريال (83 مليار دولار)، وشملت هذه الميزانية تركيزا على قطاع البناء، بهدف معالجة ظاهرة البطالة.

غير أنها في المقابل وفي محاولة للتقليل من عجز الموازنة المزمن، وقع اختيارها على التعليم الجامعي لتحاول خصخصته والتحلل بالتالي من دعمها له.

وحاولت طهران من خلال سياسة الإنفتاح التى قادها خاتمى الى تحسين علاقاتها الاقتصادية بالدول الآسيوية والعربية وأوروبا. فنجحت طهران بتفعيل علاقاتها الاقتصادية مع السعودية ووقعت مع الكويت وقطر معاهدات للتبادل التجاري. وتمكنت إيران من استمالة كل من ألمانيا وفرنسا بالدخول في برامج تطوير إنمائي اقتصادي مشترك. ونجحت إيران كذلك بتأمين أسواق آسيوية لاستيعاب كمية البترول التي كانت تستوردها الشركات الأمريكية والتي بلغت 60 ألف برميل يوميًا بعد توقف هذه الشركات عن استيرادها نتيجة الحظر المفروض عليها.

وتحركت إيران صوب روسيا، حيث تم الاتفاق على إنشاء شركات مشتركة في مجال التنقيب عن البترول وإنتاجه. يضاف إلى ما سبق ظهور مشروع باسم "طريق الحرير" وهو خط يصل الصين بأوروبا، ويصل الشرق الأوسط والخليج العربي بالمحيط الهندي عبر إيران، كما يربط إيران بدول آسيا الوسطى.

يعانى الإقتصاد الإيراني في الوقت الحالي من العديد من الأزمات الإقتصادية. فالناتج المحلي الإجمالي الإيراني يقارب الـ196.3 مليار دولار. والدخل المحلى الإجمالي بمقياس القوة الشرائية لعام 2005 وصل إلى 545 مليار دولار، أي ما يقارب الـ8050 دولارًا للفرد الواحد. أما بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية، فتحتل إيران المركز الـ 96 بين دول العالم بمعدل 0.746. كما أن التضخم الذي تصل نسبته إلى 15% سنويا يعرقل بدوره مشاريع الفاعلين الاقتصاديين. يضاف إلى ذلك أن نسبة البطالة قد استمرت فى الإرتقاع حيث بلغت 20 مليون نسمة من سكان إيران الذين يصل عددهم إلى 70 مليون نسمة. كما أن سوق العمل حاليا مشبع ولا يمكنه أن يحتوي ال 800.000 شاب الوافدين إليه سنويا .

وعلى الجانب الأخر استمر إعتماد الاقتصاد الإيراني بشكل أساسي على الصادرات النفطية. فالذهب الأسود يشكل 85% من إجمالي الصادرات. صحيح أن العائدات النفطية ارتفعت من 32 مليار سنة 2004 إلى 50 مليار سنة 2006. إلا أن غياب التنوع في نشاطات التصدير يضر بالاقتصاد لأنه يقوم على التخصص في قطاعات أولية غير متطورة وغير قادرة على مواجهة المنافسة. كما أن الضعف التكنولوجي للاقتصاد الإيراني يفرض عليه التموين من الخارج خاصة وأن ذوي الكفاءات يهاجرون إلى الغرب مما يزيد من حدة ظاهرة ضعف التنوع الاقتصادي.

الى جانب هذا فإن الاقتصاد الإيراني الحالي يعيش على الإعانات المالية الضخمة التي يقدمها النظام الحاكم. فرجل الأعمال الذي ينجح في إيران هو

الذي يتلقى دعم الدولة. وبالتالى فقد شكل إدارة شئون البلاد الاقتصادية للحرس الثوري " الباسداران " اتحادات احتكارية في العديد من القطاعات التي يسيطرون عليها، فأصبحوا بذلك المُسيرين الجدد للاقتصاد الإيراني على حساب حرية ممارسة التجارة وديناميكية السوق.

ولقد رحب البعض داخل إيران بوقوع الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان منطلق ترحيبهم أن العقاب الإلهي للغرب لم يتأخر كثيرًا، وفي أعقاب ذلك تشكلت مجموعات بحث لدراسة تداعيات تلك الأزمة على الاقتصاد الإيراني، وقد أعربوا عن مخاوفهم إزاء استمرار تداعياتها، وحجم تأثيراتها على الحياة اليومية للإيرانيين .

فالاقتصاد الإيراني وبالرغم من أنه معزول بالأساس لكنه دون شك ستصيبه تأثيرات جانبية من تلك الأزمة من قبيل الركود.. خاصة أن الاقتصاد المرتبط بعوائد النفط وذبذبة أسواق الطاقة العالمية، لسوف يعاني من جراء تقلص الطلب العالمي للنفط. هذا التأثير المباشر على الطلب العالمي للنفط كانت نتيجته انخفاض إنتاج النفط خلال عدة ساعات قليلة، ليصل إلى 85 مليون برميل بعد 88 مليون برميل يوميًا.

كما أن ارتباط الميزانية الشديد بعوائد النفط، وكذا تعلق اقتصادها بتذبذب أسعار العملة وبالتالى فإن إيران ستشهد تأثيرات كبرى من جراء الأزمة الحالية، ومن أبرزها نهاية أيام زيادة العوائد البترولية، ومسألة الـ 200 مليار دولار التي تحققت عبر السنوات الثلاث الماضية لن تتكرر في الثلاث سنوات القادمة، وكذا لن يكون هناك قفزات في ارتفاع أرصدة الدولة في مصارف العملة مرة أخرى.

من ناحية أخرى، فبالنظر إلى أسعار سلة أوبك الحالية، والتى انخفضت دون الخمسين دولار خلال شهر نوفمبر الماضى، فقد يصل متوسط أسعار البترول الإيراني على أقصى تقدير إلى 55 دولار تقريبًا، ولا شك أن استمرار الركود وتقليص الطلب على البترول سوف يؤدي إلى الانخفاض تباعًا في تلك الأسعار. وبعيدًا عن توقف الأسعار عند هذا المستوى، فمن المتوقع أن يبلغ حجم الإنتاج الإيراني من البترول 2.5 مليون يوميًا، لكن هذا لا يكفيها لتجاوز أزمة عجز الميزانية، إذ إنها قد تحتاج -على الأقل- بيع بترولها بـ 90 دولار حتى تتجاوزها. وفقًا لوكالة رويترز ، وهذا ما لم يتحقق في إيران.

ومن المهم التاكيد هنا أن احمدي نجاد ليس وحده هو المسئول عن تردي الأوضاع الإقتصادية في إيران، فالرئيس الإيراني ليس سوى جزء في أعلى هرم مؤسسة لها آلياتها وقوانينها وأعرافها وإيديولوجيتها التي لا يستطيع نجاد ولا سواه ان يقف في تيارها وانما هو مرغم ان يسبح فيه ومعه بل وان معيار نجاحه هو مدى مجاراته رؤى وسياسات وتطبيقات هذه المؤسسة ومع ذلك فان هناك من يحمل نجاد مسئولية اكبر مما يستحق ان يحمل، ربما لفهم خاطئ لمعنى المنصب الرئاسي في إيران او ربما لفهم قاصر لحقيقة المؤسسة الحاكمة في إيران. ومنذ تولي احمدي نجاد مقاليد الحكم عام 2005 وقد تعهد بتوزيع ثروة ايران النفطية على المواطنين بطريقة أكثر عدلا حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية في زيادة كبيرة لدخل البلاد غير أن إقتصاديين يقولون أن الدعم الحكومي الضخم والمساعدات التي تقدمها الرئاسة أججت التضخم. ويعتمد أحمدي نجاد على مساندة الزعيم الأعلى الإيراني اية الله علي خامنئي ولكن سجله الاقتصادي قد يقلص من فرص اعادة انتخابه في العام المقبل .

إن عدم وجود مصادر مناسبة لزيادة النقد، وزيادة عجز الميزانية خلال العام القادم، بجانب تغيير قيمة الدولار يخلق الكثير من المعوقات أمام الاقتصاد الإيراني، وهذا يعني بدوره أن الحكومة الإيرانية عليها أن تشرع في بعض لإجراءات الفورية لمواجهة تلك الأزمة مثل تقليص النقد المخصص للمشروعات العمرانية وزيادة القروض من البنك المركزي، لكن تلك الإجراءات سوف تساعد على عدم التحكم في قيم النقد من ناحية أخرى، خاصة في ظل ارتفاعات معدلات التضخم، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، وانهيار بعض المشروعات الكبرى، وتأثير قطاع الواردات بعد العجز في التحكم على ثبات أسعار الدولار.. وكل ذلك في النهاية يتنافى تمامًا مع ما جاء في خطة التنمية وبرامج مواجهة الأزمات الاقتصادية.

على أي حال، فإن إنفاق الحكومة التاسعة أكثر من 90 مليار دولار من الاحتياطي النقدي (من أصل 200 مليار دولار عوائد بترولية) خلال الفترة القليلة الماضية في الخفاء وعجزها عن إدارة الأوضاع الحالية والإدارية في إيران، قد يزيد من اليأس الموجود داخليًا، ويعزل إيران خارجيًا، وبالتالى فإن مقعد الرئاسة فى إيران سوف يظل متأرجحا على خلفية الأزمات الإقتصادية التى عاشتها الدولة الإسلامية الإيرانية، وتظل إمكانية تقديم حلول غير تقليدية ودافعة للنمو الإقتصادى مع القدرة على تجاوز تبعات الأزمة المالية العالمية هو جواز المرور للفوز فى الإنتخابات الرئاسية الإيرانية وإعتلاء عرش كسرى.

رابعا: القوة العسكرية فى ايران

من الممكن التعرض لبعض قطاعات القدرات العسكرية الإيرانية – بعيدا عن البرنامج النووى الإيرانى الذى افردنا له فصل خاص فى هذا الكتاب– وذلك على النحو التالى:

الجيش النظامى الإيرانى

يضم الجيش الإيراني وفقا لبعض الدراسات الصادرة عام 2004، قرابة 350-400 ألف جندي بينهم 220 ألف مجند والباقون متطوعون. من غير احتساب كل من قوات الحرس الثوري القدس والباسيج (التعبئة الشعبية). ويتألف الجيش النظامي الإيراني من الصنوف الثلاثة الرئيسية البرية والبحرية والجوية بالاضافة إلى سلاح الصواريخ.

القوات البرية

وتتوزع القوات البرية حسب الجدول التالي وفقا للتقارير والدراسات الصادرة عام 2005:

التشكيلات البرية ومناطق توزعها	
طهران	الجيش الأول مقر قيادة الجيش
طهران	الفرقة المدرعة 18
طهران	فرقة القوات الخاصة الـ23

طهران	فرقة المشاة الـ30
طهران	فرقة المظليين
طهران	اللواء الصاروخي "أرض–أرض" الـ35
طهران	لواء الإمداد والتموين الـ57
تبريز	فرقة المشاة الـ77
أصفهان	**مقر قيادة الجيش الثاني**
همدان	فرقة المشاة الـ40
الأهواز	فرقة المشاة الـ58
بندر إما شهر	فرقة المشاة الـ64
قصر شيرين	الفرقة الـ81
خرم آباد	الفرقة الميكانيكية الـ84
الأهواز	الفرقة المدرعة الـ88
شيراز	**مقر قيادة الجيش الثالث**
كرمان	الفرقة الميكانيكية الـ28

تسليح القوات البرية		
العدد حتى 2008	الطراز والصنع	العتاد
1613	تي 72 (روسية)	دبابة:
480	تي 62 (روسية)	
450	تي 45 و 55 (روسية)	
220 +/-	تايب 59 (صينية)	
غير محدد	تي زد 72 (روسية)	
100(غالبيتها تحتاج قطع غيار)	تشيفتين (بريطانية)	
150(غالبيتها تحتاج قطع غيار)	أم 60 أي1 (أميركية)	
168	أم 7 وأم 47 لم (أميركية)	
100	ذو الفقار (إيرانية)	
80	سكوربيون (بريطانية)	دبابة خفيفة:
غير معروف	توسان (إيرانية)	
35	إي إي 9 كاساكفيل(برازيلية)	عربة قتالية مدرعة:

3]

210	بي أم بي دبليو زد 501 (صينية)	
400	بي أم بي 2 (روسية)	
300	بي تي آر 60/50 (سوفياتية)	ناقلة جند مدرعة:
200	أم 113 أي/أيه1 (أميركية)	
140	براق (ايرانية)	
130	أم 101 أيه1 (أميركي)	مدفع مقطور 105 مم:
غير معروف	أم 56-105 مم (أميركي)	
540	دي 30 (سوفياتي)	مدفع مقطور 122 مم:
100	تايب 54 (صيني)	
985	أم 46 تايب-59-1- (سوفياتي)	مدفع مقطور 130 مم
30	دي 20 (سوفياتي)	مدفع مقطور 152 مم
15	دبليو أي سي-21 تايب 8 (صيني)	مدفع مقطور 155 مم:
120	جي أتش أن 45 (نمساوي)	
70	أم 114 (أميركي)	
50	أم 71 (إسرائيلي) سرقت ايران تصاميم تصنيعه	

18	أف أتش 77 بي (هندي)	
50	جي 5 (جنوب أفريقي)	
20	أم 115 (أميركي)	
60	2 أس 1 (سوفياتي)	مدفع ذاتي الحركة 122 مم:
غير معروف	رعد 1 (إيراني)	
180	أم 109 أيه1 (أميركي)	مدفع ذاتي الحركة 155 مم:
غير معروف	رعد 2 (إيراني)	
10	أم 1978 (كوري شمالي)	مدفع ذاتي الحركة 170 مم
30	أم 107 (أميركي)	مدفع ذاتي الحركة 175 مم
30	أم 110 (أميركي)	مدفع ذاتي الحركة 203 مم
700	تايب 63 (صينية)	راجمة صواريخ 107 مم:
غير معروف	حسيب (إيرانية)	
عير معروف	فجر 1 (إيرانية)	
50	نور (إيرانية)	راجمة صواريخ 122 مم:
100	بي أم 21 (روسية)	

7	بي أم 11(روسية)	
غير معروف	تايب 81 (صينية)	
9	أم 1985 (كورية شمالية)	راجمة صواريخ 240 مم:
10	فجر 3 (إيرانية)	
غير معروف	عقاب (إيرانية)	راجمة صواريخ 320 مم
غير معروف	فجر 5 (إيرانية)	راجمة صواريخ 333 مم:
غير معروف	شاهين 2/1 (إيرانية)	
غير معروف	نازعات (إيرانية)	راجمة صواريخ 355 مم

لقوات البحرية

تضم القوات البحرية الإيرانية 18 ألف عنصر، ومقر قيادتها في بندر باس.

العدد	الطراز والصنع	العتاد
3	كيلو 788 (سوفياتية)	غواصة
3	فوسبر مارك 5 (بريطانية)	فرقاطة
2	باياندور (أميركية)	سفينة سريعة

10	هودونغ (الصين)	سفينة هجومية سريعة:
3	تشاهو (كورية ش)	
10	كارمان (فرنسية)	سفينة دورية مزودة بصواريخ
2	كيب (أميركي)	زورق دورية:
3	بي جي أم بارفين (أميركي)	
35	بي جي أم بارفين (أميركي)	زورق دورية صغير
5	بي أتش-7 (أميركية)	طوافة سريعة:
7-8	أس آر أن-6 (أميركية)	
2	أم أس سي 268/292 (أميركية)	كاسحة ألغام:
1	ريازي (أميركية)	
1	كونف آجار (أميركية)	سفينة نقل وإنزال
4	هينغام (أميركية) تحمل 6 دبابات و227 جنديا	سفينة نقل وإنزال:
4	هرمز (كورية شمالية وإيرانية)	تسع دبابات و140 جنديا
3	هرمز 21 (إيرانية)	تحمل 1800 طن
3	فوكيو (كورية شمالية وإيرانية)	تسع 176 طنا

تضم القوات الجوية الإيرانية 52 ألف عنصر ونحو 300 طائرة مقاتلة من مختلف الأنواع حتى عام 2008، وبسبب الحصار الأميركي أصبحت تعاني من نقص حاد في قطع الغيار والتسليح المتطور، علما بأن 20% من الطائرات المقاتلة أميركية الصنع تعود إلى ما قبل سقوط الشاه المخلوع محمد رضا بهلوي عام 1979، والباقي من صناعة روسية. وفي سبتمبر/ أيلول 2007 أعلنت إيران تصنيع مقاتلتين من طراز "الصاعقة" التي تعتبر الجيل المطور من المقاتلة المعروفة باسم "أزارخش" (البرق) وقد بدأت إنتاج المقاتلة الجديدة على نطاق واسع.

العدد	الطراز والصنع	العتاد
20	أف 14 أي تومكات (أميركية)	طائرة مقاتلة:
47	فانتوم 2 (أميركية)	جميع الطائرات الأميركية الصنع تعتبر خارج الخدمة بسبب نقص قطع الغيار والصيانة والتسليح
50	أف 5 أي بي إي أف (أميركية)	
11	ميراج 1 (فرنسية)	
24	سوخوي سو 24 قاذفة (روسية)	الطائرات العراقية التي نقلها العراق إلى إيران عام 1991
13	سوخوي سو 25 قاذفة (روسية)	
24	أف 7 أم (صينية) معدلة من ميغ 21 الروسية	

18	شنيانغ (صينية) إف 6	
غير معروف	الصاعقة (إيرانية)	
150	أي أتش-1 جي (أميركية)	مروحية هجومية:
5	شاباويز (إيرانية من زمن الشاه)	
4	كوماندر (أميركية)	مروحية للنقل والإمداد:
40	بيل 206 (أميركية) طورتها إيران باسم شاباويز 2061	
40	بيل 205 (إيطالية) طورتها شركة باهنا باسم شاباويز	
4	بوين سي أتش شينوك (إيطالية) للنقل الثقيل	
150	بيل أي أتش (أميركية) للنقل الثقيل وطورت زمن الشاه باسم باهنا 2091	طائرة نقل:
300	بوينغ سي أتش 47 (أميركية)	
10	بوينغ 707 (أميركية) للنقل والتزويد بالوقود جوا	

10	بوينغ 747 (أميركية) للنقل والتزويد بالوقود جوا	
15	إليوشين 11-76 (روسية)	
2	إليوشين 11-76 (روسية) أصبحت تستخدم لأغراض النقل	طائرة الإنذار المبكر (نقلها العراق عام 1991)
غير معروف	أبابيل	طائرة استطلاع بدون طيار:
- -	مهاجر 1 و2 و3 و4 و5	
- -	سهند	
- -	فاراز 1 و2	
- -	سابوكابال	

باتت ايران تعتمد بشكل قوي على الصواريخ مختلفة الأنواع والمديات في إستراتيجيتها العسكرية، لا سيما وأن بعض هذه الصواريخ قادر على حمل رؤوس نووية. وتتألف ترسانة الصواريخ في إيران من التالي:

العدد	الطراز والصنع	العتاد
300	سكود بي سي (روسي)	صاروخ أرض–أرض قصير المدى:
غير محدد	شهاب 1 و2 (إيراني)	
24	شهاب 3 (إيراني)	
157	س أس أس 8 (صيني)	
غير محدد	عقاب (إيراني)	
غير محدد	شاهين 1 و2 (إيراني)	
غير محدد	نازعات (إيراني)	
غير محدد	صامد (إيراني)	
غير محدد	فجر 2 (إيراني)	
غير محدد	فجر 3 (إيراني)	
غير محدد	فجر 5 (إيراني)	
غير محدد	توندار 69 (إيراني)	
غير محدد	نازعات (إيراني	

غير محدد	عقاب (إيراني)	
غير محدد	زلزال (إيراني) صاروخ بالستي تكتيكي	
غير محدد	فاتح 110 (إيراني) صاروخ بالستي تكتيكي	
غير محدد	رعد3 (إيراني) استخدم في حرب لبنان 2006	صاروخ موجه مضاد للدروع:
غير محدد	سبيغوت 4 (روسي) مزود برأس حراري	
غير محدد	سباندريل (روسي وعدل بإيران)	
غير محدد	دراغون (روسي)	
غير محدد	توبهان (إيراني)	
غير محدد	شهاب/ثاقب (إيراني)	صاروخ أرض-جو :
30 (تقديرات 1990)	هوك (أميركي من زمن الشاه)	
200 (تقديرات 1990)	آر بي أس 70 (سويدي)	
غير معروف	سام 7 (روسي) يحمل على الكتف	
غير معروف	صياد-1 (إيراني)	
غير معروف	غارب (إيراني)	

	معدل من أس أي 5 غاموم	
غير معروف	سيلكوورم (صيني)	صاروخ مضاد للسفن:*
غير معروف	سي أس 801 (صيني)	
غير معروف	سي أس 802 (صيني)	
غير معروف	سي أس 801 جي كي (صيني) يطلق من الجو	
غير معروف	أس أس-أن 22 بي 270 (روسي)	
غير معروف	بي 80/بي-100 أونيكا (روسي)	

• أعلنت إيران في الفترة الأخيرة تصنيع طوربيدات وصواريخ بحرية بأسماء مختلفة لكن عددها غير معروف

الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى		
الصنع	المدى (بالكلم)	الطراز
كوريا الشمالية وإيران	1300	شهاب 3
كوريا الشمالية وإيران	2000	شهاب 4
كوريا الشمالية	2000	تايبو دونغ 1
كوريا الشمالية	5000	تايبو دونغ 2

رات الحرس الثوري

يطلق على هذه القوات بالفارسية اسم "سباه باسدران انقلاب إسلامي"، وهي تحظى منذ تأسيسها مع بداية الثورة الإسلامية بعناية خاصة من النظام نظرا لطبيعة مهامها الأمنية والدفاعية التقليدية. وتتمتع قوات الحرس الثوري –التي تضم في صفوفها قوات الباسيج وقوات القدس– بوزارة مستقلة ووحدات برية وجوية وبحرية وبتركيبتها الأمنية الخاصة بما فيها من استخبارات وجهاز استطلاع، علما بأن وحداتها الجوية تضم الصواريخ الإستراتيجية المتوسطة والبعيدة المدى من طراز شهاب 1 و2.

ويتوزع الحرس الثوري الإيراني على الشكل التالي:

القوة البشرية	التشكيل
125 ألفا	القوات البرية
غير محدد	القوات الجوية (الوحدات الصاروخية الإستراتيجية)
20 ألفا	القوات البحرية: لواء وثلاث كتائب
3 آلاف وعند التعبئة يرتفع إلى 50 ألفا	قوات القدس (وحدات برية)
90 ألفا (الكادر الدائم) و300 ألف احتياطي وعند التعبئة قد يصل إلى 3 ملايين	قوات الباسيج وغالبيتها من الشباب والشابات المتطوعين

الفصل الثانى

قراءة فى التاريخ السياسى لإيران

إيران وفارس" اسمان استعملا للدلالة على بلد واحد، ولكنهما ليسا مترادفين تماماً، فلما هاجرت الأقوام الأرية من موطنها الأصلي جنوبي بحر الأرال إلى الهضبة المرتفعة الواقعة أسفل بحر قزوين، سموا الموطن الجديد "إيران" ومعناها "موطن الأريين". وبالنظر الى التاريخ الممتد للدولة الإيرانية فيمكن تناولة من خلال المراحل التالية:

أو لا: مرحلة ما قبل الميلاد

تشير الدلائل أن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة كانت إحدى أقدم المناطق في العالم القديم التي مرت بما يسمى ثورة العصر الحجري الحديث. حيث شهدت هذه الثورة نمواً في نمط الحياة الزراعية الريفية المستقرة التي تعتمد أساساً على الزراعة والرعي. وهذه الشواهد يعود تاريخها إلى الألفية الثامنة والسابعة قبل الميلاد. وفي سنة 6000 قبل الميلاد تقريباً انتشرت هذه الأنماط من الحياة الزراعية والرعوية في أنحاء كثيرة من الأراضي الإيرانية وفي خوزستان.

وفى الفترة التى تلت عام 8000 ق م حيث مكنت الثورة الزراعية من إقامة مستعمرات دائمة وتكوين حضارات مزدهرة. فقد أصبحت شبه الهضبة الإيرانية مهداً لواحدة من أقدم الحضارات في التاريخ.وخلال الفترة 1500-800 ق م استقرت في الاراضي الايرانية طوائف الميديين والفرس، وهم من البدو الأريين الرحل الذين سكنوا شبه الهضبة الإيرانية قادمين من آسيا الوسطى. وقد استقر الميديون في غرب إيران، وأصبحوا هم والفرس في الجنوب خاضعين، في البداية،

للدولة الآشورية، ولكنهم سرعان ما استقلوا بأنفسهم ثم قهروا الدولة الآشورية. وفى الفترة من 559-530 ق م: أسس قورش (كوروش) إمبراطورية فارس عام 550 قبل الميلاد، وكانت أول إمبراطورية عالمية. فى عام 539 ق م: استسلمت بابل سلمياً لقورش ورحبت به محرراً لها بسبب سياساته اللينة. فحرر اليهود من السبي البابلي. وقد توفي قورش عام 529 ق.م. ثم توج حكم الملك "دارا" عام 521 ق.م ذروة إمبراطورية فارس. أسس دارا إمبراطوريته على النظام المرزباني (مشابه للحكومات القومية والمحلية). حيث أنشأ الطرق والموانئ والبنوك، كما بنى نظام ري تحت أرضي. كذلك تميز عصر دارا بازدهار اقتصادي، حيث عرف أقدم شكل من أشكال العملة في التاريخ "الداريك"، بالإضافة إلى توحيد الموازين والمقاييس وتنظيم القوانين التجارية وتشجيع التجارة العالمية ورفع مستوى اقتصاد الإمبراطورية الفارسية إلى مستوى لم يسبق له مثيل من الرخاء.

وخلال الحروب التي خاضتها مع فارس فى الفترة من 490-479 ق م:، لم تشكل الدول المدينية اليونانية أي تهديد لقلب الإمبراطورية الفارسية. فالذي لم تحققه فارس من خلال الحرب، حصلت عليه من خلال الدبلوماسية. فبعد انتهاء الحروب اليونانية الفارسية استطاع ملوك فارس تقليب شعبي أثينا وسبارطة على بعضهما في حروب استمرت 150 عاما. وكان للدعم المالي والبحري الذي قدمته فارس إلى سبارطة عظيم الأثر في انتصارها على أثينا في الحرب الكبرى. ثم بدأت فارس في تقديم العون لأثينا. وكان النفوذ الفارسي واضحاً، لدرجة أنه طُلب من الملك الفارسي أرتاكمركسس الثاني التوسط بينهما، والتوصل في النهاية إلى اتفاقية سلام عام 387 قبل الميلاد. وخلال تلك الفترة أصبحت إمبراطورية فارس القوة العالمية المهيمنة لما يزيد على قرنين من الزمان. فقد كان لها السبق في التقريب المتواصل بين الشرق والغرب. وكانت

أول إمبراطورية عالمية متسامحة دينياً. فقد تعدد بها الكثير من اللغات والأعراق والديانات والثقافات. وقبل سطوع نجم الإمبراطورية الرومانية، كان لفارس قصب السبق في التأكيد على سطوة القانون، وإنشاء جيش مركزي قوي، وحكومة دولة فعالة ونظامية.

وفي عام 334 ق م: غزا الاسكندر الأكبر المقدوني فارس المتمثلة في الدولة الأكمينية وأسقطها. وبعد انتصاره على الجيش الفارسي أمر بإعدام كثير من الفرس وأحرق مدينة برسيبوليس انتقاماً لحرق مدينة أثينا. وكان يعتبر نفسه خليفة للملوك الأخمنيين. قلد عادات البلاط الفارسي وحاول تكوين ثقافة جديدة مزجت بين الفارسية والإغريقية (الهلينية). ورغم أنه كان عسكرياً فذاً، إلا إنه كان يفتقر إلى المهارات الإدارية. وبعد وفاته بفترة وجيزة، قسمت إمبراطوريته بين الجنرالات المتنافسين. وكان من أبرز ما ورثه بعد انتصاره على فارس هو تقديمه النموذج الإمبراطوري الفارسي للغرب وتبني الإمبراطورية الرومانية له بعد ذلك، خاصة ما يتعلق بحكم الدولة والقانون. وعقب وفاته قامت الدولة السلوقية، نسبة إلى سلوق أحد جنرالات الإسكندر، والتي كانت تضم آسيا الصغرى وبلاد الشام والعراق وإيران، وشيد له عاصمة جديدة باسم "سلوقية" على نهر دجلة في العراق، والقسم الغربي وأسس له العاصمة "أنطاكية" على نهر العاصي. تناوب على مملكة السلوقيين ثمانية عشر ملكاً.

وأعقب تلك الدول دولة أخرى في الفترة من 247 ق م–224م هي دولة البارثيين، ويعرفون في التاريخ أيضاً باسم "الأرشكيين" نسبة إلى ملكهم الأول، وهي مملكة قبلية من قبائل الساكا في شمال شرق إيران، هزمت السلوقيين وبسطت سيطرتها على جميع بلاد فارس. مؤسس هذه الدولة هو "أرشك" الأول الذي أصبح بعد ذلك لقباً لجميع الملوك البارثيين كاسم قيصر الروم. وخاضوا

حروباً عدة ضد الرومان. وأدى نصرهم عليهم في عام 53 قبل الميلاد إلى بروزهم كقوة عظمى آنذاك. ورغم طول حكم البارثيين الذي ناهز الخمسة قرون، إلا إن حضارتهم لم يتبق منها شيء يُذكر، باستثناء بعض الآثار الفنية البسيطة.

ثانيا: مرحلة الميلاد الى بداية القرن العشرين

في عام 224م: أسس أردشير الأول حكم الساسانيين. وأحيا الساسانيون الحضارة الفارسية والزرادشتية وبذلوا جهداً ملحوظاً لإعادة تقاليد الأخمينيين. وأقاموا علاقات تجارية مع عدويهم اللدودين الرومان/البيزنطيين والصينيين. وتشير الحفريات المكتشفة في الصين إلى العملات الساسانية الفضية والذهبية التي كانت مستخدمة لعدة قرون. ويحتل أردشير مكانة كبيرة لدى الإيرانيين باعتباره موحد الأمة الإيرانية وباعث الدين الزرادشتي ومؤسس الإمبراطورية البهلوية. توفي أردشير عام 240م وخلفه ابنه شابور. وفي عام 260م: غزا شابور الأول للإمبراطورية الرومانية وأسر الإمبراطور الروماني فاليريان. كما أنشأ مركز "جندي شابور للتعليم العالي. وأعاد تنظيم الإمبراطورية، وأقام سد شمستر، وأنشأ العديد من المدن، منها "نه شابور" (نيسابور الحالية). وفي عام 28 م: ظهور الداعية مزدك، في عهد حكم قباد بن فيروز، وعرض عليه نوعاً من الشيوعية في المال والنساء وقبل قباد مذهبه بهدف الحد من نفوذ النبلاء ورجال الدين. وأدت أفكار مزدك إلى حدوث صراع طبقي كبير بين الفلاحين والنبلاء. ويمكن اعتباره أول "شيوعي/اشتراكي" في العالم.

وخلال الفترة من 531-579م: تولى كسرى أنو شيروان حكم إيران بعد وفاة أبيه وقد استطاع في بداية حكمه القضاء على فتنة أتباع مزدك وأعاد الاستقرار

إلى الأوضاع في إيران. وخلال تلك الفترة وتحديدا عام 570م ولد الرسول صلى الله عليه وسلم.. وفي عام 642م انتصر المسلمون على الفرس في موقعة نهاوند وانتهى حكم الأسرة الساسانية بعد مدة بلغت 416 عاماً ودخل الشعب الإيراني في الإسلام وقبل ولاية العرب المسلمين.

وفي عام 661م قتل علي بن أبي طالب، آخر الخلفاء الراشدين وبداية الخلاف بين السنة والشيعة حول القيادة الإسلامية، ورغم أن فارس لم تصبح دولة شيعية إلا بعد تسعة قرون منذ ذلك الوقت، إلا إن هذا الصدام كان بالغ الأهمية في التاريخ. ومنذ قيام الخلافة الأموية خضعت جميع الأراضي المفتوحة خضوعاً تاماً. وتم استخدام الحروف العربية في الكتابة الفارسية إلى يومنا هذا. وقد ساهم الإيرانيون في إسقاط الخلافة الأموية وساعدوا في قيام الدولة العباسية. وانتقلت عاصمة الخلافة من دمشق إلى بغداد. وخلال الفترة من 750-1258م اعتمدت الخلافة العباسية على الوزراء والبيروقراطية الفارسية في كثير من وظائف الدولة. وتغلغل التقاليد الفارسية في نظام الحكم العباسي. وأصبح لأسرة البرامكة الفارسية شأن كبير في النظام السياسي العباسي وتقلد كثير من أفرادها مناصب وزارية هامة في الدولة العباسية. بلغت الدولة الإسلامية ذروتها إبان الحكم العباسي.

وقد بدأت قبضة الحكم العربي على فارس تضعف، حيث وصلت ممالك فارسية محلية متعددة إلى سدة الحكم وأقامت دويلات مستقلة في بلادهم، مثل الطاهريين (821-873)، والصفاريين (867-903)، والسامانيين (873-999)، والزياريين (928-1007)، والبويهيين (945-1055). ثم تبعتهم الأسر التركية ذات الثقافة الفارسية مثل الغزنويين (962-1186)، والسلاجقة (1038-1153)، والدولة الخوارزمية (1153-1220). ومرة أخرى أصبحت

فارس مركزاً للفن والأدب والعلوم. وكان للفرس أثر كبير في ازدهار الحضارة الإسلامية. وخلال هذه الحقبة نخبة من علماء المسلمين الأفذاذ مثل سيبويه، مؤسس علم النحو، والخوارزمي، في الفلك والجبر، والرازي، والفردوسي، وابن سينا، والغزالي، وعمر الخيام، وغيرهم.

وفى عام 1220م قاد تموجين أو جنكيز خان، كما لقب نفسه، قبائل المغول عبر آسيا، واكتسح البلاد الإيرانية من الشرق إلى الغرب والجنوب بعد أن سيطر على الصين، وقتل ملايين الإيرانيين وحرق الكثير من القرى والمدن حتى قال الإيرانيون عن المغول أنهم جاؤوا وقتلوا وحرقوا ونهبوا وذهبوا. ثم استيلاء هولاكو خان المغولي على بغداد وقتله الألاف من الناس وحرق قصور الخلفاء ومساجدهم ومقابرهم ومكتبة بغداد الشهيرة وأعدم آخر خلفاء العباسيين. ثم تقدم المغول إلى الشام إلا إنهم هزموا على يد المصريين في موقعة عين جالوت الشهيرة فانسحبوا إلى مراغة في الشمال الغربي من إيران وأسسوا دويلتهم تحت اسم دولة الإيلخانيين.وعقب ذلك ظهر بعض الشخصيات التاريخية مثل جلال الدين الرومي، الشاعر الصوفي الكبير، ونصير الدين الطوسي، عالم الفلك والفيلسوف، والسعدي، صاحب ديواني البستان والجولستان.

وفى عام 1295م: تولى غازان خان، حفيد هولاكو، العرش وكانت فترة حكمه العهد الذهبي للمغول في إيران حيث كان أول قائد يعتنق الإسلام وصار طابع البلاط في مدينة تبريز العاصمة إسلامياً فارسياً تماماً، وكانت الإدارة الرشيدة والرخاء أهم مميزات عهده. وساعدت إمبراطورية المغول المترامية في تسهيل تبادل الأفكار والبضائع بين الصين والهند وفارس. وقد توفي غازان وخلفه أخوه أولجيتو حتى توفي عام 1316م، وكان قد عُمد أثناء طفولته على أنه نصراني ولكنه اختار الإسلام بعد ذلك واتخذ لنفسه اسم محمد خدابنده وبنى

مدينة السلطانية بالقرب من قزوين والتي صارت عاصمة الإيلخانيين بعد تبريز. وفي هذه الفترة ظهرعالم البصريات الشهير كمال الدين فارسي صاحب نظرية الانكسار والانعكاس. وكذلك الشاعر الغناني الكبير شمس الدين حافظ الشيرازي ألمع شخصية أدبية ظهرت في ذلك العصر وأشهر أعماله "الديوان".

وخلال الفترة من 1501-1524م قامت الدولة الصفوية والتى تنسب إلى صفي الدين الأردبيلي الذي كان من شيوخ الصوفية التقليديين وكان شافعي المذهب. أما مؤسسها فهو إسماعيل ميرزا أو الشاه إسماعيل الأول، حيث سار إلى تبريز وهزم القبائل الموجودة فيها وجعلها عاصمته. وأعلن المذهب الشيعي الاثنى عشري مذهباً رسمياً للدولة. واستخدم كل ما أوتي من قوة لفرض مذهبه في جميع أنحاء إيران. ثم خلفه ابنه طهاسب الأول فأكمل ما بدأه أبوه ولكنه اختار أسلوب الإقناع والتأثير في نشر المذهب بدلاً من العنف والقهر. واستمرت الحروب بين الصفويين الشيعة والعثمانيين السنة مدة طويلة، ويبدو أن الضغط الخارجي سواء من جانب العثمانيين في الغرب وقبائل الأوزبك القوية في الشرق ضد الصفويين كان عاملاً مؤثراً في توحيد إيران والتفاف شعبها حول ملوك الصفويين والمذهب الشيعي. وخلال الفترة من 1587-1629م نقل الشاه عباس ملك الدولة الصفوية إلى أصفهان، حيث صارت مركزاً حضارياً متميزاً في مختلف ميادين العلم والفن والعمارة والأدب، وازدهرت في عهده علاقات إيران بأوروبا وكثر السفراء في بلاطه. وقد غزا محمود خان، شيخ قبيلة أفغاني لفارس والاستيلاء على أصفهان دون مقاومة فعلية وبذلك ينتهي حكم الصفويين.

وفى عام 1795م: كان القاجاريون إحدى القبائل السبع التي ساعدت أول ملوك الصفويين. نجح قائدهم آغا محمد خان في توحيد فروع القبيلة بالعنف والقتل، فقوي أمره واستطاع الاستيلاء على طهران وجعلها عاصمة لملكه. وفى

بداية القرن التاسع عشر نتج عن الاستعمار الأوروبي تغلغل الإنجليز والروس في الشؤون الإيرانية. فقد سلم القاجاريون القوقاز (جورجيا وأرمينيا وأذربيجان حالياً) إلى الروس في معاهدتين منفصلتين: معاهدة جلستان عام 1813، ومعاهدة تركمان جاي عام 1828. وأرغم القاجاريون على سن قانون الامتيازات الأجنبية، والتي بموجبه أعفى جميع الرعايا الأجانب من المثول أمام القضاء الإيراني، الأمر الذي جعل الشعب الإيراني يشعر بالمذلة والإهانة. منذ ذلك الوقت وحتى مطلع القرن العشرين أصبحت إيران موزعة بين المصالح المتعارضة لروسيا وبريطانيا، فكانت روسيا تبني سياستها على أساس التوسع في آسيا وتطمع أن يكون لها ميناء في المياه الدافئة في الخليج، بينما سعت بريطانيا إلى السيطرة على الخليج وجميع الأراضي المجاورة للهند. وقد حكم محمد شاه حفيد فتح علي شاه، ومحاولة روسيا في عهده خطب ود إيران حتى تتمكن من دعم نفوذها في ولايات القوقاز وتركستان. ظهور حركة البابية الدينية في عهده. ثم حكم ناصر الدين شاه، ابن محمد شاه. وامتاز عهده الطويل بالعلاقات الودية مع روسيا، مما أثار بريطانيا وأعلنت الحرب على إيران وعجزت روسيا عن مساعدة إيران فاضطر ناصر الدين شاه إلى التسليم، وأبرمت معاهدة باريس عام 1858، والتي بمقتضاها اعترفت إيران باستقلال أفغانستان، ومنحت المعاهدة امتيازات وحقوقاً تجارية لبريطانيا في إيران.

وفي عام 1872م: حصل البارون رويتر البريطاني على امتياز من ناصر شاه يعطي بريطانيا الحق في إنشاء السكك الحديدية وطرق المواصلات، واستغلال الثروة المعدنية والبترول سبعين سنة، كما أعطتها الحق في الإشراف على الأعمال الجمركية لمدة أربع وعشرين سنة. وفي عام 1882م: فتحت السفارة الأميركية في

طهران، وظفرت خمس عشرة دولة أجنبية بحقوق وامتيازات لرعاياها المقيمين في طهران خلال الفترة من 1855-1900.

وفي 1906م: قيام الثورة الدستورية بقيادة بعض علماء الدين والشباب الذين تأثروا بالأفكار التحررية القادمة من الغرب مؤيدين بالتجار والأشراف، وتكون أول برلمان تعهد بمعالجة كثير من المشاكل. وبرغم أن إيران لم تستعمر أبداً، إلا إنها قسمت عام 1907 إلى منطقتي نفوذ. حيث خضع القسم الشمالي للنفوذ الروسي والقسم الجنوبي الشرقي للنفوذ البريطاني، ومدت بريطانيا نفوذها إلى المنطقة الواقعة بين المنطقتين لتأمين الطريق إلى الهند. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى انغمست إيران في حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا: من قيام الدولة البهلوية الى الثورة الاسلامية

في عام 1921م ترقى رضا خان من ضابط بالجيش إلى وزير للحربية ثم رئيس للوزراء بعد قيامه بانقلاب. وفي عام 1925م أصبح رضا خان ملكاً على إيران كأول ملك للدولة البهلوية. وبرغم أنه كان يهدف إلى أن يصبح رئيس جمهورية، إلا إن رجال الدين أقنعوه ليصبح شاهاً (ملك)، خوفاً من تضاؤل نفوذهم في الجمهورية. وخلال فترة حكمه من 1925-1941م: كانت أولى الخطوات التي اتخذها رضا شاه بهلوي تعزيز سلطة الحكومة المركزية بإعادة بناء الجيش وتقييد حصانة زعماء القبائل، وإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، وكثير من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهامة. وطالب رسمياً جميع الدول الأجنبية مخاطبة الدولة باسم إيران بدلاً من فارس. وعندما قامت الحرب العالمية الثانية رفض رضا شاه الانحياز إلى الحلفاء، فاضطر للتنازل عن

العرش، وخرج من إيران تحت حراسة بريطانية إلى جزيرة موريشوس ثم إلى جنوب أفريقيا حيث توفي هناك عام 1944م وخلفه ابنه محمد رضا شاه بهلوي. وبضغط من أمريكا، اضطر الروس إلى الانسحاب من الجزء الشمالي الغربي. وكانت هذه هي أول وآخر مرة يعيد فيها ستالين أرضاً محتلة في الحرب العالمية الثانية.

وفي الفترة من 1951-1953م: قام محمد مصدق، بعد تعيينه رئيساً للوزراء، بتأميم البترول الإيراني من السيطرة البريطانية، مما دفع بريطانيا، خوفاً على امتيازاتها البترولية، إلى تجميد جميع الأصول الإيرانية في البنوك البريطانية ورفعت القضية إلى محكمة العدل الدولية. وحكمت المحكمة لصالح إيران. ولم تردع بريطانيا، فقامت بفرض حظر تجاري على إيران ونفذته بقوتها البحرية، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد الإيراني. وخوفاً من الهيمنة الشيوعية، تكتلت الاستخبارت البريطانية والأميركية للقيام بانقلاب ضد حكومة مصدق. وسقطت الحكومة وعاد الشاه ليمسك بزمام الأمور بقوة، بعد أن غادر أثناء الانقلاب. وفي 1962-1963م: قام الشاه بثورته البيضاء بقصد إجراء إصلاح زراعي شامل، وتعديل قانون الانتخاب، وكثير من الإصلاحات الأخرى. لكنها لم تحقق ما أراد، وهاجمها آية الله الخميني في خطبه، الأمر الذي أدى إلى نفيه.

وبصفة عامة يمكن التأكيد أنه مثل والده الشاه البهلوي رغب محمد رضا في تحديث وتغريب البلاد، فاحتفظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية، وكثيرا ما أشاد الزعماء الأميركيون به وبسياسته وصموده المعارض للشيوعية. المعارضة لحكومته جاءت من اليساريين والقوميين والجماعات الدينية التي انتقدته لانتهاك الدستور الإيراني، والفساد السياسي، ووحشية القمع السياسي

بالبوليس السري سافاك. وكانت لرجال الدين أهمية كبيرة بالنسبة للمعارضة، وهم الذين أثبتوا أهميتهم فيما سبق إبان مظاهرات التبغ التي تحركت ضد عقد احتكاري منحه الشاه ناصر الدين سنة 1891 لشركة بريطانية، والأن أيضاً بدا للفقهاء ورجال الدين أثر كبير على الإيرانيين، خاصة الفئات الفقيرة منهم، الذين عادة مايكونون الأشد تديناً، وتقليدية، وإقصاءً عن أي عملية تغريب.

ظهرت شخصية زعيم الثورة الإيرانية أول مرة أوائل عام 1963 لقيادة المعارضة التي تحركت ضد برنامج الإصلاحات الذي أعلنه الشاه والمعروف باسم الثورة البيضاء، التي شملت إعطاء حق التصويت والإقتراع للنساء، وتغيير قوانين الانتخابات التي أتاحت انتخاب ممثلين للأقليات الدينية للبرلمان وإجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية، الذي يمنح المرأه المساواة القانونية في الزواج، وتوزيع ممتلكات بعض رجال الدين الشيعة. في العام التالي نشبت أعمال شغب بعد أن اعتقل الخميني ثلاثة أيام على أثر تصريحه بأن الشاه "رجل بائس سيء"، وقد واجهت الشرطة أعمال الشغب تلك مستخدمة القوة المميتة، (أعلنت تقارير حكومة الشاه سقوط 86 قتيلا، فيما ادعت المعارضة أن الرقم يصل إلى الآلاف. التقارير التي أعدت بعد قيام الثورة أشارت إلى أن أكثر من 380 لقوا مصرعهم على يد الشرطة. وضع الخميني تحت الإقامة الجبرية لمدة 8 شهور ثم أفرج عنه، وتابع التحرك ضد الشاه بخصوص علاقته مع إسرائيل، وخصوصا "تنازلات" الشاه لتمديد الحصانة الدبلوماسية لعسكريين أميركيين. أعيد اعتقال الخميني في تشرين الثاني/نوفمبر 1964 وأرسل إلى المنفى وبقي فيه لمدة 14 عاما حتى قيام الثورة.

تبعت ذلك فترة من "الهدوء الساخط"، قام فيها البوليس السرى سافاك بقمع المعارضة، ولكن بوادر الصحوة الخمينية بدأت بتقويض فكرة التغريب التي ينتهجها نظام الشاه فظهر جلال آل أحمد الذي وصف نهج التغريب بـ(غرب زدجي) أي

(طاعون الحضارة الغربية) وعلي شريعتي وفهمه التنويري للإسلام، وكذلك تفسير مرتضى مطهري التبسيطي للتشيع، كل ذلك حاز على أتباع ومريدين وقراء والمؤيدين. ويبرز بين هذه القيادات الخميني الذي طور ونمى وروج لنظرية مفادها أن الإسلام يتطلب حكومة إسلامية يتزعمها ولي فقيه، أي كبار فقهاء القانون الإسلامي. في سلسلة محاضرات في أوائل سنة 1970، صدرت فيما بعد في كتاب، بين الخميني الإسلام يتطلب الإنصياع لقوانين الشريعة وحدها، وفي سبيل ذلك، لايكفي أن يقود الفقهاء جماعة المسلمين، بل عليهم أن يقودوا الحكومة أيضاً. لم يتحدث الخميني عن هذه المفاهيم في اللقاءات والمحادثات مع الغرباء، لكن الكتاب انتشر على نطاق واسع في الأوساط الدينية، خاصة بين طلاب الخميني والملالي، وصغار رجال الأعمال، وراح هذا الفريق يطور ماسيصبح شبكة قوية وفعالة من المعارضة داخل إيران، مستخدمة خطب المساجد، وتهريب شرائط تسجيلات صوتية للخميني وطرق أخرى، أضافت إلى قوة المعارضة الدينية، في حين ظنت بقية المعتدلين واليساريين والميليشيات المسلحة الأخرى أن الستار سيسدل بعد الثورة وسقوط الشاه على الخميني وأعوانه وأن هذا التيار اليساري سيسطر على الساحة، ولكن الخميني لم يعطهم الفرصة سيطر على الحكم.

جدير بالذكر أنه خلال الفترة من 1973-1979م ضاعف حظر النفط عائدات إيران بمقدار أربعة أضعاف، إذ بلغت 20 مليار دولار سنوياً. وهذه الثروة الجديدة سارعت الجدول الزمني للشاه لجعل إيران تلحق بركب الغرب. وأدى هذا التصميم من الشاه لتحديث إيران بين عشية وضحاها إلى حدوث انتكاسة ثقافية، وتضخم واختناقات اقتصادية، وتزايد الاستبداد في تناول هذه المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فتجمع معارضو الشاه وجميع المؤسسات السياسية خلف الخميني في نهاية السبعينات وأطاحت الثورة

الإسلامية بالشاه عام 1979، ومات في مصر بعد عام من نفيه. وبعد 2500 عام من الحكم الملكي تحولت إيران إلى جمهورية إيران الإسلامية.

ومن هنا يمكن القول بأن الثورة الإسلامية هي ثورة نشبت سنة 1979 وحولت إيران من نظام ملكي دستوري، تحت الشاه محمد رضا بهلوي، لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الإستفتاء. آية الله أو الإمام، كما هو معروف في إيران، روح الله الخميني يعد مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وحاول العمل على مد الثورة أو ماأسمته تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة، ويرى البعض أن قيام الحرب العراقية الإيرانية كانت من نتائج تلك السياسة، وكذلك الحرب الأهلية الأفغانية

وقد ولدت ثورة سنة 1979 نتيجة لأحداث عدة جرت أثناء السبعينيات من ذلك القرن، ففي أكتوبر سنة 1971 حلت ذكرى مرور 2500 عام على إنشاء الإمبراطورية الفارسية، وقد دعيت شخصيات أجنبية وعربيه للحفل الذي استغرق ثلاثة أيام مليئة بالتبذير المفرط، قدم فيها أكثر من طن من الكافيار، وجلب 200 طاه من فرنسا لإعداد الولائم. بلغت التكاليف الرسمية للحفل 40 مليون دولار، لكن تقديرات أخرى تشير إلى أن المبلغ تراوح ما بين 100 – 120 مليون دولار، في وقت رزحت فيه ولايات ومحافظات بلوشستان وسيستان وحتى فارس، وهي المناطق التي أجريت فيها الإحتفالات، تحت وطأة جفاف وقحط وفقر، "وفي حين يعربد الأغراب ويشربون ماحرم الله، فإن الإيرانيين الذين استثنوا من المشاركة في الحفل كانوا جياعاً".

وفي أواخر سنة 1974 وبدل أن تعمل الطفرة النفطية على إنتاج "حضارة عظيمة" كما وعد الشاه، فقد دقت جرس التضخم والهدر و"الفجوة المتسارعة" بين الأغنياء والفقراء، والريف والمدينة. كما بات القوميون الإيرانيون غاضبين من

عشرات آلاف العمال الأجانب المهرة الذين جاؤوا إلى إيران لتشغيل المعدات العسكرية الأمريكية باهظة التكاليف، والتي لم تحظ بدعم أو قبول شعبي، والتي أنفق الشاه مئات الملايين من الدولارات.

وفي العام التالي أسس الشاه حزباً جديداً سماه "راستاخيز" (أي حزب البعث أو النهضة)، لم يكن "راستاخيز" الحزب الوحيد الذي يمكن للإيرانيين الإنتساب إليه فحسب، بل كان لزاماً على كل إيراني بالغ أن ينتسب إليه، ويدفع رسومه. المحاولات التي بذلها هذا الحزب لاتخاذ موقف شعبي لصالح حملات "مكافحة الإستغلال" لم تكن ذات ضرر اقتصادي فحسب، لكنها أتت بنتائج سياسية عكسية أيضاً، فظهرت السوق السوداء عوض التضخم وتراجع النشاط التجاري، وغضب التجار وفرت رؤوس الأموال.

وفي سنة 1976، أثارت حكومة الشاه غضب تقاة المسلمين الإيرانيين بتغيير بداية السنة الإيرانية، من سنة الهجرة النبوية إلى سنة اعتلاء سايروس العرش الفارسي، إيران قفزت بين ليلة وضحاها من سنة 1395 للهجرة إلى سنة 2535 الملكية، وفي السنة نفسها أعلن الشاه التقشف الاقتصادي بهدف كبح التضخم والهدر، البطالة الناجمة عن ذلك أثرت سلباً على آلاف المهاجرين إلى المدن، وهم ضعاف وغير مؤهلين لأي حرفة أو صنعة، كثيرون من المحافظين دينياً وثقافياً من هؤلاء المهاجرين وبفعل سوء تصرف نظام الشاه العلماني ومشروع التغريب الذي تبناه راحوا شيئاً فشيئاً يتحولون إلى نواة ومحور للثورة القادمة.

وفي سنة 1977، دخل رئيس أمريكي جديد إلى البيت الأبيض، كانت الأمال تحدو جيمي كارتر لتغيير صورة الولايات المتحدة المرتبط بحرب فيتنام، وتغيير السياسة الخارجية، فأنشأ مكتباً خاصاً لحقوق الإنسان، وجه "مذكرة

مؤدبة" إلى الشاه بينت فيها أهمية الحقوق السياسية والحريات. واستجاب الشاه بالعفو عن 357 سجيناً سياسياً في فبراير، وسمح للصليب الأحمر بزياره السجون، في مسعى للبدء بطور من التحرر. ما بين أواخر الربيع مروراً بالصيف وإلى بدايات خريف ذلك العام أسست المعارضة الليبرالية منظمات أصدرت من خلالها رسائل مفتوحة تدين فيها النظام. وفي وقت لاحق من ذلك العام التقت مجموعة معارضة (رابطة الكتاب) دون أن تقوم الشرطة بتفريقها كما جرت العادة. وفي تلك السنة توفي المفكر علي شريعتي (تشير بعض المزاعم أنه تعرض للتصفية على يد الشرطة السرية السافاك) مما أزال أي منافس محتمل لثورة الخميني.

أخيراً، وفي أكتوبر توفي مصطفى نجل الخميني، وفي حين يعتقد أن الوفاة نجمت عن أزمة قلبية، إلا أن المجموعات المعارضة للشاه ألقت بالمسؤولية على السافاك، وأتهمتهم بتسميم مصطفى واعتبر شهيداً، صلاة الجنازة على روحه في طهران عادت بالخميني إلى دائرة الضوء، وبدأت صيرورة تحول عبرها الخميني إلى قائد المعارضة المناوئة للشاه.

أتت أولى مظاهر المعارضة من الطبقة الوسطى في المدن، وهم فئة من السكان كانوا من العلمانيين نسبياً وأرادوا بناء ملكية دستورية وليس جمهورية إسلامية، ومن أبرز هؤلاء مهدي بازرخان من "حركة تحرير إيران"، وهي حركة ليبرالية إسلامية معتدلة كانت وثيقة الصلة بالجبهة الوطنية التابعة لمحمد مصدق، وقد لاقت هذه المجموعة دعماً كبيراً في إيران ومن الغرب.

انقسم رجال الدين وتحالف بعضهم مع الليبراليين العلمانيين وآخرون مع الماركسيين والشيوعيين، الخميني الذي كان منفياً في العراق، عمل على أن تتوحد

المعارضة الدينية والعلمانية والليبرالية والأصولية تحت قيادته، وذلك عبر تجنب الخوض في التفاصيل، على الأقل علنا، فتلك قد تفرق بين الفصائل.

عملت مختلف المجموعات المناهضة من الخارج، في الأغلب من لندن وباريس والعراق وتركيا. خطابات قادة هذه الجماعات سجلت على أشرطة تسجيل ليتم تهريبها إلى إيران ليستمع إليها الكثيرون من الأميين من السكان.

كانت الجماعات الإسلامية أول من نجح في حشد السواد الأعظم من السكان ضد الشاه. في كانون الثاني/يناير 1978 أوردت الصحافة الرسمية قصة تشهير هاجمت فيها الخميني، وخرجت جموع غاضبة من الطلاب والزعماء الدينيين احتجاجا على تلك الإدعاءات في مدينة قم، وأرسل الجيش لتفريق المتظاهرين ممأأدى لمقتل بعضهم، يزعم البعض أن عدد القتلى تجاوز 70 طالباً.

كانت نتيجة الثورة نشوء جمهورية إسلامية بقيادة عالم دين منفي يبلغ من العمر ثمانين عاماً وهو موسوي النسب نشاء في قرية خمين، مدعوماً من مظاهرات متقطعة لكن شعبية وحماسية طافت شوارع إيران وطهران التي كانت أنذاك مدينة عالمية، كما تؤكد التقارير. هذه النتيجة وجهت صفعة مدوية لكثير من النظريات والفرضيات المبجلة، لقد كانت بدون شك حدثاً لابد من تفسيره.

وتنقسم الثورة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى دامت تقريبا من منتصف 1977 إلى منتصف 1979، وشهدت تحالفاً ما بين الليبراليين واليساريين والجماعات الدينية لإسقاط الشاه.

المرحلة الثانية، غالباً ماتسمى الثورة الخمينية، شهدت بروز أية الله الخميني وتعزيز السلطة والقمع وتطهير زعماء الجماعات المعارضة للسلطة الدينية (بما فيها الثورة الثقافية الخمينية في الجامعات الإيرانية).

ضم التفسيرات المقدمة على نشوب الثورة بعضاً من الإجراءات التي اتخذها
ه، باعتبارها أسباباً للثورة، إضافة إلى نجاحات وإخفاقات تعرضت لها
ف القوى السياسية ومن ذلك:

- سياسة التغريب القوية التي انتهجها الشاه على الرغم من تعارضها مع الثقافة الخمينية للشيعة، وعلاقاته الوطيدة مع إسرائيل واعتماده على القوى الغربية (الولايات المتحدة)، إضافة إلى الإسراف والفساد والنخبوية (الحقيقية والمفترضة) في سياسات الشاه وديوانه الملكي، وفشله في استقطاب المتعاطفين والأتباع من القيادات الدينية الشيعية لمقارعة الحملة الخمينية ضده.

- تركيز الحكومة على مراقبة وقمع مجاهدي حركة مجاهدي خلق وباقي أطياف المعارضة اليسارية الإيرانية، بينما راحت المعارضة الدينية الأكثر شعبية تنتظم حتى قوضت تدريجياً نظام الشاه.

- انتهاك الدستور الإيراني الذي وضع سنة 1906، بما في ذلك قمع المعارضة من خلال جهاز الأمن (السافاك)، ولم تكن المهادنة والظهور في موقف الضعف من مصلحته عندما لجأ إليها في الوقت الذي كسبت فيه الثورة زخماً متزايداً.

- البرنامج الاقتصادي الطموح عام 1974 لم يواكب الطموحات التي أثارتها عائدات النفط، إضافة إلى تكريسه سياسة احتكار الحزب الواحد وتزايد حدة التضخم، ثم انتشار الأسواق السوداء.

- سوء تقدير سياسة التقشف التي أغضبت الباعة والناس.

- منع لبس الحجاب في إيران.و حققت الثورة دان الثقة بالنفس، وتراجع صحته أمام السرطان، فيما الثورة تزداد زخماً.

- سوء تقدير قوة المعارضة.

طبيعة حكومة الشاه، التي منعت بروز أي منافس ذو كفاءة يمكن أن يقود الحكومة، مما أدى إلى ضعف فعالية الحكومة وتدني مستوى الإنتاج، الأمر الذي ساهم بدوره في زرع الخلافات والانقسامات داخل الجيش وبين النخب السياسية، ومن ثم غياب الدعم عن النظام وعدم توفر حلفاء فقد غادر هؤلاء مع أموالهم مع بداية الثورة.

ووفقا للعادات الشيعية يجرى حفل تأبين في ذكرى مرور أربعين يوماً من وفاة شخص ما، وأطلقت المساجد في كل البلاد الدعوى للمشاركة في تكريم الطلاب القتلى، واستجابت عدة مدن للنداء وسارت المظاهرات تكريماً للقتلى واحتجاجاً على حكم الشاه، هذه المرة وقعت أعمال عنف في تبريز، وقتل المئات من المتظاهرين، وتكررت الحلقة مرة أخرى في 29 آذار/مارس، حيث وقعت جولة جديدة من الإحتجاج في سائر البلاد، وهوجمت الفنادق الفارهة ودور السينما والبنوك والمكاتب الحكوميه ومدارس البنات وغيرها من رموز نظام الشاه، وتدخلت قوات الأمن مرة أخرى، وقتل الكثيرون، وتكرر الأمر نفسه في العاشر من مايو/أيار.

في مايو/أيار، اقتحمت فرق الشركة منزل رجل دين سياسي وقيادي معتدل يدعى كاظم شريعتمداري، وأردت أحد أتباعه قتيلاً بالرصاص أمام ناظريه، على إثر ذلك تخلى شريعتمداري عن صمته وانضم إلى المعارضة. حاول الشاه إرضاء المتظاهرين عبر تخفيف نسب التضخم، وتوجه بالمبادرات إلى بعض جال الدين

المعتدلين، وعزل رئيس السافاك، ووعد بإجراء انتخابات حرة في شهر يونيو اللاحق، ولكن العمل على خفض التضخم عن طريق تقليل النفقات تسبب في ارتفاع نسبة البطالة، خصوصاً في صفوف الشباب غير المؤهلين للعمل كما يجب والذين يعيشون في أحياء فقيره في المدن.

في صيف سنة 1978، خرج هؤلاء العمال الذين ينحدرون في الغالب من أصول ريفية تقليدية إلى الشوارع في أعداد حاشدة، في حين أعلن عمال آخرون الإضراب. هكذا ومع حلول نوفمبر/تشرين الثاني كان الاقتصاد قد أصيب بالشلل جراء الإضرابات.

خلال عام 1977 التقى شاه إيران مع كل من ألفريد أثيرتون، ووليم سوليفان، وسايروس فانس، والرئيس كارتر، وزبيغنيو برزيزينسكي، ففي مواجهة هذه الثورة سعى الشاه وراء مساعدة من الولايات المتحدة. فقد احتلت إيران موقعاً استراتيجياً في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، فهي موالية لأمريكا وتتقاسم حدوداً طويلة مع عدوها في الحرب الباردة الإتحاد السوفياتي، وهي أكبر دولة نفطية قوية في الخليج العربي، لكن النظام البهلوي حظي بدعاية سلبية لسجله السيء في مجال حقوق الانسان.

السفير الأمريكي في إيران، ويليام سوليفان يقول بأن مستشار الأمن القومي الأمريكي السيد زبيغنيو برزيزينسكي "أكد للشاه مراراً وتكراراً أن الولايات المتحدة تدعمه بالكامل". لكن الرئيس كارتر فشل في الإلتزام بتلك الوعود والتأكيدات. في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1978، اتصل برزيزينسكي بالشاه ليبلغه بأن الولايات المتحدة "ستدعمه حتى النهاية"، وفي الوقت نفسه، قرر بعض المسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الخارجية أن الشاه يجب أن يذهب بغض النظر عمن سيحل مكانه.

واستمر برزيزينسكي والوزير جيمس شليزنغر في التعهد للشاه بأن الولايات المتحدة ستساندە عسكرياً. حتى في آخر أيام الثورة، عندما كان الشاه يعتبر هالكاً لامحالة مهما كانت نتائج الثورة، استمر برزيزينسكي في الدفاع عن خطة التدخل العسكرى الأمريكي لإعادة الإستقرار الإيراني. الرئيس كارتر لم يحسم كيفية استعمال القوة بشكل مناسب، وعارض قيام الولايات المتحدة بانقلاب وأمر حاملة الطائرات يو أس أس كونستوليشن بالتوجه إلى المحيط الهندي لكنه سرعان ماألغى أمره، تم التخطيط لصفقة مع جنرالات إيران لتحويل الدعم لصالح حكومة معتدلة، لكن هذه الخطة انهارت مع اجتياح الخميني وأتباعه البلاد، وتوليهم السلطة في 12 شباط/فبراير 1979.

استمر العنف ليحصد أكثر من 400 شخص قضوا في حريق سينما ريكس، وهو حريق متعمد وقع في آب/أغسطس في عبدان، ورغم أن دور العرض السينمائي كانت هدفاً مستمراً للمتظاهرين الإسلاميين فقد بلغ انعدام ثقة الجماهير بالنظام، وبلغت فعالية المعارضة في العمل والتواصل حداً جعل الجماهير ترى أن السافاك كان وراء الحادث في محاولة منه لتطويق المعارضة. في اليوم التالي تجمع 10.000 من أقارب القتلى والمتعاطفين لتشييع جماعي حاشد ومظاهرة تنادي (ليحترق الشاه) و(الشاه هو المذنب).

مع حلول سبتمبر، كانت البلاد مزعزعة على نحو شديد، وتحولت المظاهرات الحاشدة إلى أحداث منتظمة، فرض الشاه الأحكام العرفية، وحظرت كل التظاهرات. وفي يوم الجمعة 8 سبتمبر 1978، خرجت مظاهرة حاشدة للغاية في طهران، إنها المظاهرة التي حولت ذلك اليوم إلى ما بات يعرف اليوم باسم الجمعة الأسود.

نشر قادة الثورة شائعات مفادها أن "الجنود الصهاينة يقتلون الآلاف"، بينما كانت القوات التي أطلقت النار في الواقع تابعة لميليشيات الأكراد، وقد بينت التحقيقات بعد الثورة أن عدد القتلى كان صغير نسبياً (87)، ولكن في ذلك الوقت ظهرت الحكومة بصورة الحكومة الوحشية أبعدت عنها الكثيرين من الإيرانيين والحلفاء في الخارج. أدى إضراب عام في تشرين الأول/أكتوبر إلى شل الاقتصاد والصناعات الحيوية التي أغلقت أبوابها و"حسمت مصير الشاه". وقد بلغت الإحتجاجات ذروتها في كانون الأول/ديسمبر 1978، خلال شهر محرم أحد أهم الشهور لدى المسلمين الشيعة. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر خرج إلى شوارع طهران نحو مليوني شخص ملئوا ساحة أزادي (شاهياد) مطالبين بإزالة الشاه وعودة الخميني.

في 16 كانون الثاني/يناير 1979 غادر الشاه والملكة إيران نزولاً عند طلب رئيس الوزراء الدكتور شابور بختيار، الذي كان لفترة طويلة زعيم المعارضة، وظهرت مشاهد الإبتهاج العفوي، ودمرت خلال ساعات "كل رموز سلالة بهلوي"، وأعلن بختيار حل البوليس السرى (سافاك)، وأفرج عن السجناء السياسيين، ووعد بانتخابات حرة وأمر الجيش بالسماح للمظاهرات الشعبية. وبعد عدة أيام من التوقف سمح بعودة الخميني إلى إيران وطلب إليه تأسيس دولة مثل الفاتيكان في قم، ودعا المعارضة للمساعدة على الحفاظ على الدستور.

وفي 1 شباط/فبراير 1979، عاد الخميني إلى طهران محاطاً بحماس وتحية عدة ملايين من الإيرانيين، إنه بدون جدال قائد الثورة، وأصبح بالنسبة للبعض شخصاً "شبه مقدس". استقبلته لدى ترجله من الطائرة الجموع الحاشدة بتحية: "السلام عليكم أيها الإمام الخميني". أوضح الخميني في كلمة ألقاها في اليوم نفسه شدة رفضه لنظام رئيس الوزراء بختيار، ووعد "سوف أركل أسنانهم

لقلعها"، وعين منافسه مهدي بازرخان مؤقتاً رئيساً للوزراء، وقال: "بما أنني قد عينته، فيجب أن يطاع"، واعتبر أنها "حكومة الله" وحذر من عصيانها، فأي عصيان لها "عصيان لله"، وفيما راحت حركة الخميني تكتسب مزيداً من الزخم، بدأ الجنود بالإنضواء في جانبه، اندلع القتال بين الجنود الموالين والمعارضين للخميني بإعلانه الجهاد على الجنود الذين لم يسلموا أنفسهم، الإنهيار النهائي للحكومة غير الخمينية حصل في في 11 شباط/فبراير عندما أعلن المجلس العسكري الأعلى نفسه "محايداً في النزاعات السياسية الراهنة، لمنع المزيد من الفوضى وإراقة الدماء".

كانت المرحلة الثانية من الثورة مرحلة إسلامية الطابع، وبعد انتصارها الأن هناك ابتهاج كبير في إيران جراء سقوط الشاه، لكن الصمغ الذي أبقى مختلف التيارات الثورية الدينية والليبرالية والعلمانية والماركسية والشيوعية التي عارضت الشاه فقد مفعوله.

مجموعات كثيرة تتنافس كلها على السلطة ولدى كل منها تفسيرات مختلفة لأهداف الثورة:

- إنهاء الإستبداد.
- مزيد من الإسلام.
- الحد من التأثير الغربي الأمريكي.
- مزيد من العدالة الاجتماعية.
- الحد من اللامساواة.

والبقاء كان للأقوى، الخميني وأنصاره. كان لخميني آنذاك في نهاية العقد الثامن من عمره، السابعة والسبعين تقريباً، ولم يتسلم أي منصب رسمي قط،

وكان منفياً خارج إيران لقرابة 14 عاماً، وسبق له أن قال لبعض من سألوه عبارات من قبيل: "المرشدون الدينيون لايرغبون بالحكم". كل هذا ولد انطباعا لدى الكثيرين مفاده أنه يرغب بأن يكون المرشد الروحي صاحب سلطة، لكنه بمهارة اختار التوقيت المناسب لإزالة كل أعداءه وحلفائه الذين باتوا عقبة أمامه وأن يطبق نظام ولاية الفقيه في جمهورية إسلامية يقودها بنفسه.

في السنة الأولى للثورة كان هناك مركزان للسلطة: الحكومة الرسمية والمنظمات الثورية، رئيس الوزراء مهدي بازركان الذي عينه الخميني، عمل على إنشاء حكومة إصلاحية ديمقراطية، في حين عملت بشكل مستقل كل من المجلس الثوري المكون من الخميني وأتباعه من رجال الدين، والحرس الثوري، والمحكمة الثورية، والخلايا الثورية المحلية التي تحولت إلى لجان محلية. وفي حين راح رئيس الحكومة (المؤقتة) بازرخان يطمئن الطبقة الوسطى، بات من الواضح أن سلطة اتخاذ القرارات النهائية هو في الهيئات الثورية وفي المجلس الثوري على وجه الخصوص، وفيما بعد الحزب الثوري الإسلامي. ازداد التوتر بين السلطتين بدون شك، رغم أن كلتيهما وضعت وأقرت من قبل الخميني.

في حزيران، أعلنت حركة الحرية مشروع الدستور ، وأشارت إلى إيران باعتبارها جمهورية إسلامية، يتضمن مجلس صيانة يتمتع بحق نقض التشريعات المتعارضة مع الإسلام، لكن دون وصي فقيه حاكم، أرسل الدستور إلى "مجلس الخبراء" المنتخب حديثاً ليعرض أمام أعضاءه الذين حاز حلفاء الخميني على الغالبية بينهم، رغم أن الخميني كان قد أعلن بأن الدستور "صحيح" إلا أنه هو والمجلس أعلنوا رفضهم له، وصرح الخميني بأن الحكومة الجديدة يجب أن تكون قائمة "بنسبة 100 ٪ على الإسلام". وقد وضع مجلس الخبراء دستورا جديدا أوجد من خلاله منصب القائد الأعلى للخميني، ومنحه السيطرة على الجيش والأجهزه الأمنية، والحق في نقض المرشحين للمناصب، كما أقر الدستور بانتخاب رئيس جديد يتمتع بصلاحية أضيق، لكن المرشحين يجب أن يحوزوا على الموافقة المباشرة من القائد الأعلى (عبر مجلس صيانة الدستور)، وقد أصبح الخميني نفسه رئيسا للدولة مدى الحياة باعتباره "قائد الثورة"، وعندما

تمت الموافقة على الدستور في استفتاء أجري في كانون الأول/ديسمبر 1979 أصبح "المرشد الروحي الأعلى"، وتقدم رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمر إثر شعوره بالضعف وخلافه مع ما آلت إليه باستقالته

بادرت قيادة الثورة في البداية إلى إعدام كبار الجنرالات، وبعد شهرين أعدم أكثر من 200 من كبار مسؤولي الشاه المدنيين بهدف إزالة خطر أي إنقلاب، وأجرى قضاة الثورة من أمثال القاضي الشرعي صادق الخلخالي محاكمات موجزة افتقرت إلى وكلاء للدفاع أو محلفين أو إلى الشفافية، ولم تمنح المتهمين الفرصة للدفاع عن أنفسهم، ومن بين الذين أعدموا بدون محاكمة (عملياً) أمير عباس هوفيدا، رئيس الوزراء السابق لإيران، أما الذين هربوا من إيران فليسوا محصنين، فبعد مرور عقد اغتيل في باريس رئيس الوزراء الأسبق شابور بختيار، وهو واحد من ما لايقل عن 63 إيرانيا قتلوا أو جرحوا منذ الإطاحة بالشاه.

من أوائل شهر مارس استشعر الديمقراطيون بخيبات الأمل المنتظرة عندما أعلن الخميني "لاتستخدموا هذا المصطلح (الديموقراطية)، إنها مفهوم غربي". في منتصف شهر آب/أغسطس تم إغلاق عشرات الصحف والمجلات المعارضة لفكرة الحكومة الخمينية، استنكر الخميني غاضبا الإحتجاجات ضد إغلاق الصحافة، وقال "كنا نظن أننا نتعامل مع بشر، من الواضح أن الأمر ليس كذلك". بعد نصف سنة بدأ قمع المعارضة الخمينية المعتدله المتمثلة في حزب الشعب الجمهوري، واضطهد العديد من كبارها، ورموزها منهم شريعتمداري الذي وضع تحت الاقامة الجبرية. وفي آذار/مارس 1980 بدأت "الثورة الثقافية"، أغلقت الجامعات التي اعتبرت معاقل لليسار مدة سنتين لتنقيتها من

معارضي النظام الديني. في تموز/يوليو فصلت الدولة البيروقراطيه 20.000 من المعلمين و 8.000 تقريبا من الضباط باعتبارهم "متغربين" أكثر ممايجب.

استخدم الخميني أحيانا أسلوب التكفير للتخلص مع معارضيه، وعندما دعا قادة حزب الجبهة الوطنية إلى التظاهر في منتصف عام 1981 ضد القصاص، هددهم الخميني بالإعدام بتهمة الردة "إذا لم يتوبوا".

منظمة مجاهدي خلق هي واحدة من المنظمات المعارضة للحكم الثيوقراطي الديني في ايران، وخلافا لمعظم أطراف المعارضة في إيران اعتمدت منظمة مجاهدي خلق الكفاح المسلح. في شباط/فبراير 1980 هاجم رجال مجموعة حزب الله مراكز اجتماعيه ومكتبات ومنابر مجاهدي خلق وعدد من اليساريين الذين يديرون النشاط اليساري في الخفاء. نفذت منظمة مجاهدي خلق مجموعة من التفجيرات والإغتيالات أدت إلى مقتل نحو 70 شخص في مراكز الحزب الإسلامي الجمهوري في يونيو/حزيران 1981، واغتيل في العام ذاته كل من الرئيس محمد علي رجائي ورئيس الوزراء محمد جواد باهونار

في تشرين الأول/أكتوبر 1979 استقبلت الولايات المتحدة الشاه لعلاج السرطان، كانت هناك ضجه كبرى في إيران من جماعة الخميني والجماعات اليسارية تطالب الشاه بالعودة إلى ايران للمحاكمة والإعدام. شباب من أنصار الإمام الخميني اقتحموا السفارة الأمريكية واحتجزوا عشرات الرهائن داخلها في ماأصبح يعرف باسم أزمة الرهائن في إيران. في أمريكا أنصار الشاه لاحظوا أن كارتر لم يقم بما يكفي لدعم الشاه مما تسبب بتحول إيران من حليف إلى عدو ومن ثم وقوع أزمة الرهائن. اعتبر البعض أن دعم الخميني لعملية احتجاز الرهائن كانت مناورة سياسية ذكية هدفها تقسيم مواقف المعارضة ضد الدستور الجديد الذين كان سيتم الإستفتاء حوله بعد شهر، الليبراليون المعارضون للحكم

الديني عبروا عن رفضهم لحكم رجال الدين وكذلك لعملية احتجاز الرهائن، في حين أن المنظمات اليسارية وضعت خلافها مع الدستور الجديد جانباً وانضمت إلى الحماس المناهض للإمبريالية في مسعاها لاحتلال "عش الجواسيس".

فشلت محاولات تسليم الشاه للمحاكمة وتوفي في مصر بعد أن منح حق اللجوء فيها من قبل الرئيس المصري أنور السادات، قبل مرور سنة على احتجاز الرهائن، دون أن تؤدي وفاته إلى قطع فتيل الأزمة.

وفي تموز/يوليو 1980، اجتمع زيبغنيو برزينسكي مستشار الأمن القومي بالحسين بن طلال ملك الأردن في عمّان لمناقشة خطط مفصلة يرعى من خلالها الرئيس العراقي صدام حسين تقديم انقلاب في إيران ضد الخميني. الحسين بن طلال الذي كان أقرب حلفاء صدام في العالم العربي، أدى دور الوسيط أثناء التخطيط، الغزو العراقي لإيران سيكون تلبية لدعوة من الضباط الإيرانيين الموالين الذين يخططون لانقلاب أو انتفاضة في 9 تموز/يوليو 1980 (في عملية أطلق عليها اسم: "نوجة"، تيمناً باسم قاعدة جوية في همذان).

كما تم تنظيم الضباط الإيرانين بواسطة بختيار شابور الذي فر إلى فرنسا بعد تسلم الخميني السلطة، لكنه كان يدير العمليات من بغداد والسليمانية في الوقت الذي تم في اللقاء بين زبيغنيو والحسين بن طلال، على أي حال فقد تسربت أنباء الخطة إلى الخميني عن طريق عملاء سوفييت في فرنسا وباكستان وأمريكا اللاتينية، وسرعان ماتمكن الرئيس الإيراني الحسن بني صدر من تطويق قرابة 600 من الضباط وأعدم كثيراً منهم، واضعاً نهاية حاسمة لخطة نوجة للإنقلاب. قرر صدام إتمام المخطط بدون معونة الضباط الإيرانيين، فيبدأ بذلك حرباً ضروساً دامت 8 سنوات عجاف حصدت أكثر من مليون قتيل ولم تبق ولم تذر.

وقد أزعجت الثورة الإيرانية كل زعماء العراق والكويت والسعودية ودول الخليج عموماً، فقد كان لظهور الراديكالية الشيعية وسيطرتها على حكومة دينية ودعوتها إلى إسقاط الأنظمة الملكية واستبدالها بجمهوريات إسلامية كل ذلك كان أشبه بالكابوس بالنسبة للعرب السنة في الجوار الشيعي، فهناك أقليات شيعية في كل تلك البلاد. وضعت الجمهورية الخمينية نفسها على أنها منارة للثورة تحت شعار "لاشرق ولاغرب" (أي لانتبع نموذج الاتحاد السوفييتي ولانموذج الغرب الأمريكي الأوروبي). زعماء الثورة في إيران قدموا وطلبوا الدعم لقضايا الشعوب الإسلامية وغير الإسلامية، كمنظمة التحرير الفلسطينية، كوبا، الكفاح ضد العنصرية في جنوب أفريقيا، ودعت إلى الثورة لتغيير الظلم الاجتماعي والملكيات والتأثير الغربي، والفساد في الشرق الأوسط وباقي أنحاء العالم. في هذه الظروف غزا العراق إيران في محاولة للإستحواذ على المناطق ذات الأغلبية العربية والغنية بالنفط في الأحواز والقضاء على الثورة في مهدها، وهكذا بدأت حرب السنوات الثمان بين العراق وإيران، واحدة من أكثر الحروب دموية وتدميراً في القرن العشرين.

ومع المقاومة الشرسة تمكن المقاتلون الإيرانيون مع حلول عام 1982 من استرجاع جميع الأراضي التي تمكن العراق من احتلالها، ساهم الغزو في توحيد الإيرانيين خلف النظام الجديد، ووضعوا خلافاتهم الكبيرة جانباً في مواجهة التهديد الخارجي، وباتت الحرب ذريعة يستخدمها النظام لقمع المجموعات المعارضة اليسارية المدعومة من السوفييت، بما في ذلك التعذيب والسجن غير القانوني. وقد أدرك صدام خطأه، وعرض على إيران الهدنة، ورفض الخميني، وأعلن أن الشرط الوحيد للسلام "أن النظام في بغداد لابد أن يسقط ويجب أن تحل محله جمهورية إسلامية". استمرت الحرب لمدة ست سنوات أخرى مع مئات الآلاف من الأرواح والدمار الكبير من الهجمات الجوية، ورغم أن رجال

الثورة فشلوا في تصديرها إلى العراق في نهاية الأمر إلا أن الحرب كانت سبيلهم لتوطيد السيطرة على إيران.

كما نجح تصدير الثورة في مكان واحد، وهو لبنان، حيث أدى السخاء الإيراني في تمويل حزب الله إلى إنشاء فريق سياسي وعسكري كبير، أولا في الحرب الأهلية اللبنانية، ثم ضد الإحتلال الإسرائيلي. ومع ذلك، لايزال اعتماد حزب الله على إيران عسكريا وماليا شغلاً شاغلاً خصوصاً بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، بهدف القضاء على حزب الله في تموز /يوليو 2006. وعندما نشبت الحرب أول الأمر نوقشت في الإدارة الأمريكية، وأبدى البعض تخوفهم من انتصار إيران، ودعوا إلى ضرورة خسارتها للحرب، جاءه الرد يجب أن يخسر الطرفان، وهذا ماحصل.

وفي إيران لقيت بعض أهداف الثورة العامة (خصوصاً القضاء على العلمانية والنفوذ الاميركي في الحكومة) نجاحات معقولة. في حين أن أهداف أخرى (مثل زيادة الحرية السياسية والمساواة الاقتصادية والإكتفاء الذاتي وتثقيف الجماهير، والنزاهة والفعالية والكفاءة في إدارة الحكومة) لم تلاق مصيراً مشابهاً. كما أن التذمر من الإستبداد والفساد الذي انتشر في عهد الشاه وحاشيته يوجه الأن ضد "الملالي في إيران"، الخوف من البوليس السري السافاك حل محله الخوف من الحرس الثوري، على الرغم من بروز درجة من التمثيل الحكومي والانتخابات الديمقراطية في مرحلة ما بعد الثورة من حيث الهيكل السياسي، لكن البعض يتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان في النظام الديني تزيد عما كان يحصل في عهد الملكية. التعذيب والسجن للمخالفين، وقتل كبار النقاد أمر شائع، بالإضافة على سوء وضع المرأة، واضطهاد الأقليات، وخاصة أتباع المذهب البهائي، الذي أعلن أنه بدعة. تم إعدام أكثر من 200 من أعضاء الطائفه البهائية وسجن آخرون في حين حرموا

الآلاف من فرص العمل، والمعاشات التقاعدية، والأعمال، وفرص التعليم. وعلى الجانب الآخر لم يزدهر الاقتصاد الإيراني، الاعتماد على صادرات النفط لايزال طاغيا، دخل الفرد يتقلب مع سعر برميل النفط الذي انخفض إلى ربع ما كان عليه في عهد الشاه، وارتفعت البطالة بين السكان من الشباب.

ومنذ الثورة تطور النظام السياسي الداخلي، منذ سنة 1997، مع مستوى مرتفع نسبياً (مقارنة بالمنطقة) من استخدام إلى الإنترنت حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت نحو 7.5 مليون وهو أمر يجعل من الصعب وقف هذا التطور الداخلي المستمر من الفكر السياسي والتنظيمي، ولكن الحكومة تعمل بدأب على حجب المواقع الإلكترونية السياسية والتحاليل الإخبارية الداخلية والخارجية

الفصل الثالث

نظرة على حكام ايران

عبر تاريخ ايران الحديث برز العديد من الأسماء التى لعبت دورا رائدا فى تطور تاريخ هذا البلد والتى يمكن التعرض لها على النحو التالى:

1- محمود أحمدى نجاد

بالفارسية: محمود احمدىنژاد أستاذ جامعي وسياسي ايراني، أصبح عمدة لبلدية طهران، ثم رئيساً لجمهورية إيران الإسلامية منذ 2 أغسطس 2005 بعد تغلبه على منافسه هاشمي رفسنجاني في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية، واعيد انتخابه في 12 يونيو 2009 بعد فوز مثير للجدل ب 62,63% على منافسه مير حسين موسوي مما سبب في أعمال عنف بين المدنيين ورجال الباسيج ولد عام 1956م في مدينة غرمسار Garmsar (بالفارسية: گرمسار) التابعة لمحافظة سمنان شمالي إيران، في عائلة متواضعة، يمتهن رب الأسرة فيها مهنة الحدادة.

منذ الصغر، انتقل مع عائلته إلى العاصمة طهران وتابع دراسته فيها، حيث حصل على شهادتي البكالوريوس سنة 1979 والماجستير سنة 1989 من جامعة العلوم والصناعة في طهران، ثم عين محاضراً في كلية الهندسة المدنية في الجامعة نفسها. وفي عام 1997، نال شهادة الدكتوراه في الهندسة والتخطيط المروري وأشرف على عشرات الرسائل العلمية في مختلف المجالات الهندسية، وفقاً لوكالة الأنباء الإيرانية.

قبل انتصار الثورة الإسلامية، شارك أحمدي نجاد في التجمعات الدينية والسياسية، كما ساهم في توزيع المنشورات المتعلقة بالثورة وتطوع في بالحرس الثوري. كما انضم عند التحاقه بالجامعة إلى صفوف نقابة الطلبة التابعة لمكتب تدعيم الوحدة المحافظ، ثم أصبح ممثلا عن جامعته في اللجنة المركزية للنقابة.

بُعيد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في العام 1980، التحق محمود أحمدي نجاد بجبهات القتال في الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينيات، ثم التحق باللواء الخاص التابع لحرس الثورة الإسلامية بصفة مهندس عسكري لاحقاً.

وفي عام 1993 عُين مستشاراً ثقافياً لوزير الثقافة والتعليم العالي، ثم عين أول محافظ لمحافظة أردبيل (الواقعة في الشمال الغربي) بين سنوات 1993 حتى أكتوبر 1997م.

انتخبه المجلس البلدي الإسلامي للعاصمة طهران عمدة للمدينة في مايو/أيار من العام 2003، حيث بدأت شهرته في السطوع، واصطدم في البداية بأنصار الرئيس خاتمي والتيار الإصلاحي، حيث عمل على إدخال العناصر المحافظة إلى الإدارة الجديدة.

أبرز مرحلة في حياته السياسية، كانت ترشحه لمنصب الرئاسة في إيران. وبالرغم من أنه لم ينفق أموالا على حملته الانتخابية إلا أنه حظي بدعم المحافظين الأقوياء الذين استخدموا شبكة من المساجد التي يسيطرون عليها لحشد التأييد له، فحقق في نهاية المطاف المركز الثاني بعد الرئيس الإيراني الأسبق على أكبر هاشمي رفسنجاني، الذي حصل خلال الجولة الأولى على 6.2 مليون صوت من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم والمقدر عددهم بنحو 28 مليون ناخب، في حين حصل نجاد على 5.6 مليون صوت، رغم أنه لم يكن من أبرز المرشحين

يعتبر أحمدي نجاد محسوباً على التيار المحافظ الذي يتزعم أيدلوجيته عالم الدين الفيلسوف محمد تقي مصباح اليزدي. وهو مقرب من قائد الثورة الإسلامية علي خامنئي. ويحظى بتأييد واسع داخل أوساط الحرس الثوري وميليشيا البسيج.

في مؤتمر فلسطين، طرح سؤالا بسيطا هو هل الهولوكوست وقعت فعلا أم لا"؟ وإذا كانت حقيقة لماذا لا يُسمح بالبحث والكلام عنه في الغرب؟ وإذا وقعت الهولوكوست فعلاً، لماذا يدفع الشرقيون وخاصة المسلمون ثمنها؟ لماذا لاتسمح الدول التي لها يد في الهولوكوست بإنشاء الدولة اليهودية في أراضيهم، وكانت لهذه الأسئلة صدي كبيرة عند كل من يطلب الحقيقة.وخاصة منكرو المحرقة.

يتمتع أحمدي نجاد بشعبية كبيرة في إيران، وقد أطلق على صفحته الخاصة على الإنترنت لقب "مردُم يار" (بالعربية: صديق الشعب). ويشتهر أحمدي نجاد بحياته البسيطة وشن الحملات ضد الفساد ورفضه للتدخل الأجنبي في السياسة الداخلية، ودفاعه عن البرنامج النووي الإيراني الذي أثار قلق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

في ظل الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم أجمع ازادت معدلات التضخم،ومن جهة أخرى تحسنت الخدمات، وتقدّم الاقتصاد القومي، وتقلصت نسبة البطالة ل 10% لأول مرة منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية، مما حدا بالبعض أن يصنّف أحمدي نجاد على أنه أفضل رئيس مرّ على تاريخ إيران، كما دخلت إيران في عهد نجاد النادي الفضائي بعد أن نجحت في إطلاق قمر صناعي ووضعه في مداره حول الأرض،وشهدت الترسانة العسكرية الإيرانية نجاحات عدة بتحديثها بأنواع مختلفة من الأسلحة محلية الصنع.

خلال سنوات من حكومة أحمدي نجاد، أصبحت إيران صاحبة موقف قوي في المفاوضات حول برنامجها النووي نتيجة اتباعها سياسة النفس الطويل وانغماس الولايات المتحدة في المستنقعين العراقي والأفغاني وتورط إسرائيل في حرب تموز ، واستمرت إيران خلال فترة رئاسة نجاد في دعم حركات المقاومة في

فلسطين ولبنان الأمر الذي انعكس ايجابيا لصالح القاومة في حرب تموز 2006 في لبنان وحرب غزة 2008 – 2009.

2- محمد خاتمي

حجة الإسلام محمد خاتمي هو الرئيس الخامس للجمهورية الإسلامية الإيراينة، ولد في أدركان عاصمة إقليم يزد الأوسط عام 1943 لأسرة متدينة. أنهى محمد خاتمي دراسته الابتدائية وفي عام 1961 دخل مدرسة قم الدينية. وحصل على درجة البكالوريوس في الفلسفة من جامعه أصفهان، وبعد تخرجه أكمل المستوى المتقدم في الدراسة الدينية من معهد قم. وفي عام 1970 درس العلوم التربوية في جامعة طهران، ثم عاود دخول معهد قم لدراسة علم الاجتهاد.

شارك خاتمي في نشاطات سياسية ضد الشاه، وفي إعداد ونسخ وتوزيع بيانات سياسية. لا سيما تلك التي تصدر عن مؤسس الجمهورية الإيرانية الإمام الخميني. وقد بدأ نشاطه السياسي في اتحاد الطلبة المسلمين بجامعة أصفهان، وعمل قريبا من ابن الإمام الخميني الراحل حجة الإسلام أحمد الخميني ومحمد منتظري ونظموا حلقات نقاشية سياسية دينية. وترأس خاتمي مركز هامبورج الإسلامي في ألمانيا قبل انتصار ثورة 1979 الإسلامية.

مثل خاتمي دائرتين انتخابيتين هما مقاطعة أردكان وميبود في الفترة الأولى للبرلمان عام 1980. وعام 1981 عينه الإمام الخميني مديرا لمؤسسة كيهان (Kayhan). وعام 1982 عين وزيرا للثقافة والتوجيه الإسلامي. وتولى خاتمي عدة مسؤوليات أثناء الحرب مع العراق، بما فيها نائب ورئيس القيادة المشتركة للقوات المسلحة، ورئيس قيادة الحرب الدعائية.

عين مجددا وزيرا للثقافة والتوجيه الإسلامي في عهد الرئيس أكبر هاشمي رفسنجاني عام 1989. وبعد استقالته عام 1992 عين خاتمي مستشارا ثقافيا

للرئيس رفسنجاني، ورئيسا للمكتبة الوطنية الإيرانية. ويجيد خاتمي ثلاث لغات غير الفارسية، هي الانجليزية والألمانية والعربية، وله العديد من الكتب المقالات في موضوعات مختلفة. تزوج عام 1974 وله ابنتان وولد. وقد انتخب خاتمي رئيسا خامسا للجمهورية الإسلامية في مايو/أيار 1997، وذلك بحصوله على أكثر من 20 مليون صوت، وبنسبة 70% من مجموع الأصوات.

3- علي أكبر هاشمي رفسنجاني

قائد ديني وسياسي، ورئيس جمهورية إيران في الفترة من (1989-1997). ولد في رفسنجان بمقاطعة كرمان، وتعلم في مدرسة دينية محلية، ثم أكمل تعليمه في معهد قم الديني، وتتلمذ على يد روح الله الخميني. تخرج في نهاية الخمسينيات برتبة "حجة الإسلام" وهو مستوى أقل من "آية الله" بدرجة واحدة. وسار على خطى أستاذه في معارضة محمد رضا شاه بهلوي، واعتقل رفسنجاني أكثر من مرة لتوليه إدارة القوى المؤيدة للخميني في إيران، وقضى حوالي ثلاث سنوات في السجن (1975-1977) بسبب نشاطه السياسي.

بعد سقوط الشاه وتولي الخميني للحكم عين رفسنجاني في مجلس الثورة، وشارك في تأسيس الحزب الجمهوري الإسلامي، وأسس لنفسه قاعدة سياسية متحدثا في البرلمان الإيراني في الفترة من (1980-1989)، وتولى مهمة رئاسة القوات المسلحة في الفترة من (1988-1989). وقد تعرض رفسنجاني لموجة واسعة من الانتقادات لاتفاق السلاح مقابل الرهائن الذي أبرمه مع أعضاء من إدارة رئيس الولايات المتحدة الأميركية رونالد ريغان (1981-1989).

بعد وفاة الخميني في 1989 كانت خبرة رفسنجاني السياسية في الداخل والخارج وانتهاجه مبدأ الوسطية وراء فوزه بانتخابات الرئاسة بنسبة 95% من الأصوات، وعمل رفسنجاني على تخليص إيران من مشاكلها الاقتصادية

بالانفتاح على العالم والاعتماد على مبادئ السوق الحرة، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية.

أدان كلا من الولايات المتحدة الأميركية والعراق في حرب الخليج عام 1991، وأبقى بلاده بعيدة عن التدخل المباشر في الصراع الدائر في المنطقة. وبعد الحرب استمر في شق طريق وسط وازن فيه بين الضغط الذي تمارسه الأطراف المحافظة ورغبته في الحداثة والانفتاح، وعمل على تجديد علاقاته مع الغرب، وتعاون مع الصين في تطوير برنامج التسلح النووي. وقد أعيد انتخاب رفسنجاني لفترة رئاسية ثانية عام 1993 وانتهت عام 1997، ولم يتمكن من ترشيح نفسه للمرة الثالثة حيث يمنع الدستور الإيراني ذلك.

4- اية الله الخميني

هو السيد روح الله الموسوي الخميني (1902- 1989)، قائد الثورة الدينية الشعبية من المنفى، التي أسقطت شاه إيران محمد رضا شاه بهلوي عام 1979. توفي والده سيد مصطفى العالم الديني بعد ولادته بستة أشهر. وتوفيت أمه وخالته وهو في الخامسة عشرة من عمره، وتربى مع أخيه الأكبر فحفظا القرآن وتعلما مبادئ المذهب الشيعي معا.

سافر الخميني إلى أراك لدراسة القانون الإسلامي، وفي بدايات العشرينيات تبع أستاذه راحلا إلى قم، حيث نبغ بين أقرانه إلى مرتبة آيه الله. والتزم بالصوفية التي علمته الزهد في متع الحياة والتأمل في أسرار الله، وقد أثارت صوفية الخميني اهتمام العديد من السياسيين لأنها تشمل القانون والمنطق والفلسفة.

وكبقية الإيرانيين غضب الخميني من تدخل القوات الأجنبية في إيران، ومن القادة الإيرانيين الذين تبنوا السياسات الحديثة التي أدت إلى خرق التقاليد

الإسلامية، وأول هؤلاء القادة كان رضا شاه بهلوي الذي قلب أول حكومة إيرانية دستورية بدعم من الحكومة الروسية عام 1921. وعام 1941 كتب الخميني عن حكومة بهلوي "كل الأوامر التي صدرت عن النظام الدكتاتوري... ليس لها أي قيمة على الإطلاق".

في بداية الستينيات أعلن الشاه ثورة بيضاء، نادى فيها بحقوق المرأة والتعليم اللاديني (العلماني)، وشن الخميني هجوما شديدا على سياسة الشاه منطلقا من المبادئ الدينية التي يتعلمها في قم، الأمر الذي أدى الى سجنه عام 1963 ثم نفيه عام 1964 خارج إيران، فذهب إلى تركيا أولا ثم إلى مدينة النجف المدينة المقدسة عند الشيعة جنوبي العراق، حيث مكث هناك 13 عاما وكون مبادئه حول "حكم الفقيه" والتي تنادي بأن يتولى رجال الدين الحكم، وقام الخميني بنشر معتقداته بين 12 ألفا من طلابه.

في بداية السبعينيات غادر النجف إلى باريس، ومن هناك بدأ الخميني يحث الإيرانيين على إسقاط الشاه وحليفته أميركا، كانت قيادة الخميني للمعارضة من خارج إيران أكثر تأثيرا عما لو كان داخلها، كانت تسجل رسائله وتستنسخ على أشرطة موسيقية وتهرب إلى داخل البلاد، وتوزع سريعا بين الناس، كما كان لرسائله التي تبث عبر المذياع أثر كبير في حث الناس على العصيان، الأمر الذي أدى في النهاية إلى سقوط الشاه وفراره من البلاد في يناير/كانون الثاني 1979.

عاد الخميني إلى إيران، وفي ديسمبر/كانون الأول 1979 أجيز الدستور الجديد وأعلنت إيران جمهورية إسلامية، وسمي الخميني إماما وقائدا أعلى للجمهورية.

في أول سنتين من توليه الحكم قام الخميني بشن حملة تصفية ضد العلمانيين وأعداء الدين، وأزيلت كل الآثار الغربية من البلاد، ومع ذلك أعلن الخميني عام 1983 أن تطرف بعض القيادات الدينية والاختلافات العنيفة بينهم تهدد وحدة الدولة الإسلامية، ودعاهم في أكثر من مناسبة إلى العودة إلى "وظائفهم الحقيقية" وترك السياسة والأمور الإدارية للحكومة.

خطفت الحرب بين إيران والعراق (1980) الأنظار عن الانقسامات الداخلية في إيران، ودفع الخميني ثمن ثماني سنوات من الحرب قائلاً "إنه تجرع كأس العلقم" ويعني بذلك قبوله لهدنة توسطت فيها الأمم المتحدة، وعاد الخلاف من جديد بين القيادات الدينية، وبدأت صحة الخميني تتراجع، وللحفاظ على الثورة أصدر الخميني عدة مراسيم تقوي من سلطة الرئيس والبرلمان ومؤسسات الدولة الأخرى. وتوفي الخميني في يونيو/حزيران من العام 1989، وخرجت الملايين في جنازته.

5- محمد رضا شاه بهلوي (1919-1980)

شاه (ملك) ايران في الفترة من (1941–1979). الذي أدى به منهجه التغريبي الانفتاحي وحكمة الدكتاتوري إلى سقوطه في الثورة الإسلامية عام 1979.

ولد محمد شاه في طهران، وهو الابن الأكبر لرضا خان الذي حكم إيران في الفترة ما بين (1925–1941)، وقد نودي بمحمد شاه وريثا للعرش عام 1926. تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في سويسرا، وعاد في 1935 ليخدم في الأكاديمية العسكرية في طهران. تزوج ابنة الملك المصري فاروق الأول في عام 1939، وانفصل عنها في 1949، وتزوج بعدها مرتين في 1950 و1959.

في عام 1941 تخوف كل من الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى من تعاون محمد شاه مع النازية الألمانية، مما دفعهما إلى احتلال جزء كبير من إيران وإكراه رضا شاه على التنازل عن مسؤولياته ونفيه خارج البلاد، واستدعوا ابنه محمد شاه لتولي الحكم.

بدأ محمد رضا شاه حقبة جديدة من الحكم وكان عليه أن يواجه فوضى عارمة في السياسة والاقتصاد. ونجا في عام 1949 من محاولة اغتيال محققة من قبل أحد أعضاء حزب توده (Tudeh) اليساري.

وفي بداية الخمسينيات تطور خلاف بينه وبين محمد مصدق أحد المتحمسين القوميين. مما اضطره إلى الهرب لفترة وجيزة عاد بعدها ليبدأ برنامجه الإصلاحي عام 1963 بالتعاون مع الولايات المتحدة أطلق عليه "الثورة البيضاء"، يتضمن إعادة توزيع الأراضي بين المواطنين، وعمليات بناء واسعة، والقضاء على الأمية وتحرير المرأة. ولكن التنفيذ العملي للبرنامج أدى إلى مزيد من التمييز الاقتصادي بين الناس، وتوزيع عوائد النفط بشكل عادل، مما عرضه لمزيد من موجات الانتقاد الواسعة لا سيما من علماء الدين الذين غضبوا من سياسته المتعاونه مع الغرب.

ومع تعالي أصوات الغضب الشعبية، خصوصا في بداية السبعينيات شدد محمد شاه من سياسته القمعية، وانتهج سياسة سرية وحشية (سافاك) لمحاولة قمع النزاعات الداخلية. أثارت تلك السياسة شغبا واسعا في إيرن، وفي عام 1978 تنامى التأييد الواسع للقائد الديني في المنفى روح الله الخميني.

في 16 يناير/ كانون الثاني 1979، هرب شاه بهلوي خارج البلاد، وعاد الخميني وتسلم القيادة. وفي يناير/ كانون الثاني من العام نفسه هاجم مجموعة

من الإيرانيين السفارة الأميركية في طهران، وطالبوا بالشاه مقابل إطلاق سراح الرهائن المحتجزين في السفارة. بقي الشاه خارج إيران وتوفي في مصر عام 1980.

6- محمد مصدق (1880- 1967)

هو أحد قادة إيران السياسيين الذي أمم عددا كبيرا من شركات النفط البريطانية في إيران، ونجح إلى حد ما في خلع الشاه عندما كان رئيسا للوزراء في الفترة (1951– 1953).

نشأ محمد مصدق كأحد أفراد الصفوة الإيرانية الحاكمة باعتباره ابن أحد موظفي الدولة الإيرانية. حصل على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة لوسان في سويسرا، وعاد إلى إيران عام 1914 حيث عين رئيسا لحكومة مقاطعة فارس. وبقي في الحكومة متتبعا لتنامي قوة رضا خان، في عام 1921 عين وزيرا للاقتصاد وبعدها وزيرا للشؤون الخارجية لفترة وجيزة. كما انتخب عضوا في البرلمان عام 1923. عارض انتخاب رضا خان "شاه" لإيران، فأجبره الشاه على اعتزال الحياة السياسية عام 1941.

عاد مصدق إلى الحياة العامة عام 1944، عندما انتخب مجددا للبرلمان، دافع مصدق بكل جرأة عن القومية، ولعب دورا هاما في معارضة منح الاتحاد السوفياتي ترخيص العمل في حقول النفط شمال إيران كتلك المنح المعطاة لبريطانيا في جنوب إيران. وبنى مصدق قوة سياسية ذات ثقل كبير ، أساسها دعواته إلى تأميم شركات النفط.

في عام 1951 أجاز البرلمان الإيراني تأميم النفط، فزادت قوة مصدق وشهرته، الأمر الذي أجبر الشاه على تعيينه رئيسا للوزراء. واستمرارا لمسيرة

الصراع على تطوير الحكومة الإيرانية بين الرجلين حاول الشاه صرف مصدق من عمله رئيسا للوزراء عام 1953، فخرجت الجماهير المؤيدة لمصدق إلى الشوارع مدافعة عنه، ومجبرة الشاه على مغادرة البلاد.

بعد أيام قليلة، وبدعم من الولايات المتحدة، نحي مصدق عن الحكم، وعاد الشاه إلى البلاد وحكم على مصدق بالسجن ثلاث سنوات بتهمة الخيانة، وبعد انتهاء المدة فرضت الإقامة الجبرية عليه في منزله بقية حياته إلى أن توفي عام 1967. ولكن ثمرة كفاح مصدق في تأميم شركات النفط وخضوعها لسيطرة الحكومة الإيرانية ظلت مستمرة.

7- على خامنئى

ولد آية الله علي خامنئي عام 1939 بمدينة مشهد، والده آية الله الحج السيد جواد من أبرز علماء مشهد، كان واعظا وإماما معروفا. والدته ابنة سيد هاشم نجف آبادي، أحد علماء مشهد المعروفين. وكانت عالمة بمبادئ القضاء الديني والمبادئ الأخلاقية. عاش خامنئي في كنف والده، الذي لم يأل جهدا في تربيته وتعليمه رغم الفقر.

عندما بلغ الخامسة من العمر ذهب خامنئي مع أخيه الأكبر إلى "مكتب خانه" لدراسة القرآن الكريم، ثم التحق في مدرسة "دار تعليم الديانات" الابتدائية. كما التحق بعدة مدارس حكومية ودينية بمشهد والنجف وقم، تعلم فيها قواعد اللغة العربية والفقه وعلوم الدين والفلسفة الإسلامية والتاريخ والتراث ومقارنة التقاليد وعلم الفلك والتفسير. تلقى تعليمه على يد نخبة مميزة من علماء الدين والفقه.

بدأ خامنئي بالتدريس بعد تخرجه من المدرسة الابتدائية مباشرة واستمر في التدريس أثناء تلقيه العلم في مراحل حياته اللاحقة. ولم يترك البحث والتعليم حتى بعد الثورة الإسلامية.

كرس خامنئي جزءا كبيرا من حياته في النضال بالكلمة والسلاح، لا سيما بعد أن دعا الإمام الخميني إلى الثورة الإسلامية في 1962، فأخذ علماء وطلاب معهد قم الديني على عاتقهم مهمة نشر رسائل الخميني في كل أنحاء إيران. وكان لخامنئي دور هام في هذا النشاط، الذي نجح في تحريك وحشد طلاب وعلماء الدين في كل من قم ومشهد وخراسان. مما عرضه للاعتقال والسجن والتهديد بالقتل والتعامل الوحشي والإهانة من قبل حكومة بهلوي.

بعد إطلاق سراحه آثر خامنئي المكوث في مشهد بدلا من طهران وقم. وكان التدريس أكثر ما يشغله ويهمه، فبدأ بإعطاء دروس في تفسير القرآن الكريم للشباب وطلبة العلوم الدينية في الجامعة.

شكلت محاضراته قاعدة أساسية لبناء وترسيخ ونشر مبادئ الثورة الإسلامية، وتحولت محاضراته إلى خطابات شعبية ومركزا للمعارضة السياسية. واشتهر خامنئي في أنحاء البلاد وأصبح بؤرة للجهاد في مشهد وتأتيه الدعوات لإلقاء خطبه من كل مكان.

وبعد رحيل آية الله العظمى بروجاردي عام 1970 عمل خامنئي في تدريب كوادر الثورة وتجنيد بعض العناصر الموثوق فيها، استطاع خامنئي، مستفيدا من تنامي قوة الثورة الإسلامية، المزاوجة بين مهمة التدريس وتأسيس خلايا إسلامية يقودها العلماء والفقهاء.

ظهرت جماعة العلماء المجاهدين -التي كان لخامنئي دور بالغ الأهمية في تأسيسها- من أجل حشد وتنظيم ملايين الناس في مسيرات ومظاهرات عامي 1977 و1978. وكانت الجماعة مقدمة لتأسيس الحزب الجمهوري الإسلامي بعد الثورة.

تولى خامنئي عدة مسؤوليات أثناء الثورة وبعدها منها: عضو مجلس قيادة الثورة، وعضو مجلس استقبال الخميني، وممثل الإمام الخميني في مجلس الثورة في وزارة الدفاع، وقائد الحرس الثوري، وإمام صلاة الجمعة في طهران، وعضو في الدورة الأولى للمجلس الاستشاري الإسلامي، ومستشار الإمام الخميني في المجلس الأعلى للدفاع، ورئيس للجمهورية الإيرانية الإسلامية لفترتين متعاقبتين (1981-1989).

بعد وفاة الإمام الخميني انتخب مجلس الثورة بالإجماع خامنئي لتولي منصب مرشد الثورة الإسلامية، ونجح خامنئي في مسؤوليته في الحفاظ على روح الثورة على نهج سلفه الإمام الخميني.

8- علي شمخاني

هو وزير الدفاع الإيراني وقائد القوات البحرية سابقا، كان له دور بارز في القضاء على الحركات المعارضة للثورة الإسلامية سنة 1979. وقد ولد علي شمخاني بمدينة الأهواز في إقليم خوزستان لأسرة ذات أصول عربية. ودرس الزراعة ثم نال شهادة ماجستير في الشؤون العسكرية وأخرى في الإدارة.

تولى إبان الحرب الإيرانية العراقية العديد من المناصب العسكرية مثل قائد القوات العسكرية في إقليم خوزستان، وقائد بالإنابة للقوات الإيرانية المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (598) المتعلق بإنهاء الحرب بين إيران والعراق. كما تولى منصب قائد القوات البحرية.

يعتبر علي شمخاني من الشخصيات الإصلاحية حسب المصادر الغربية، ونشط على الصعيد السياسي والديني في الشارع الإيراني، وقد رشح نفسه للانتخابات الرئاسية التي تعقد في الثامن من يونيو/ حزيران 2001.

9- أية الله شريعة مداري

مرجعية دينية إيرانية من طراز مختلف، كان يدعو إلى إجراء تعديلات جوهرية على النظام الملكي دون اللجوء إلى الثورة المسلحة، فالحل الأفضل في نظرة قيام ملكية دستورية. وأيد الجمهورية الإسلامية بعد قيامها ولكنه ظل يدعو إلى قيام نظام ديمقراطي. وتميز دائما بمواقفه المعتدلة وربما كان هذا هو السبب في إبعاده عن دائرة الضوء رغم شعبيته الدينية الواسعة.

وبعد قيام الجمهورية الإسلامية ظل آية الله شريعة مداري يدعو إلى عودة آيات الله إلى حوزاتهم العلمية ويتركوا شؤون السياسية والاقتصاد لأهل الاختصاص، مع إعطائهم نوعا من مراقبة الحكم عن بعد لمعرفة قدر امتثاله للمبادئ الإسلامية.

الفصل الرابع

نظام الحكم فى إيران

نظام الحكم في إيران هو الجمهورية الإسلامية التي صوت عليها الشعب الإيراني بالإيجاب بأكثرية 98.2% ممن كان لهم حق التصويت، خلال الاستفتاء العام الذي جرى في العاشر والحادي عشر من فروردين سنة ألف وثلاثمئة وثمان وخمسين هجرية شمسية، الموافق للأول والثاني من جمادى الأولى سنة ألف وثلاثمئة وتسع وتسعين هجرية قمرية.

يقوم نظام الجمهورية الإسلامية على أساس:

1- الإيمان بالله الأحد (لا إله إلا الله) وتفرده بالحاكمية والتشريع، ولزوم التسليم لأمره.

2- الإيمان بالوحي الإلهي ودوره الأساس في بيان القوانين.

3- الإيمان بالمعاد ودوره الخلاق في مسيرة الإنسان التكاملية نحو الله.

4- الإيمان بعدل الله في الخلق والتشريع.

5- الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساس في استمرار الثورة التي أحدثها الإسلام.

6- الإيمان بكرامة الإنسان وقيمه الرفيعة، وحريته الملازمة لمسؤوليته أمام الله. وهو نظام يؤمن القسط والعدالة، والاستقلال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتلاحم الوطني عن طريق ما يلي:

أ - الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط، على أساس الكتاب وسنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين.

ب - الاستفادة من العلوم والفنون والتجارب المتقدمة لدى البشرية، والسعي من أجل تقدمها.

ج - محو الظلم والقهر مطلقاً ورفض الخضوع لهما.

من أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة تلتزم حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأن توظف جميع إمكانياتها لتحقيق ما يلي:

1- خلق المناخ الملائم لتنمية مكارم الأخلاق على أساس الإيمان والتقوى، ومكافحة كل مظاهر الفساد والضياع.

2- رفع مستوى الوعي العام في جميع المجالات، بالاستفادة السليمة من المطبوعات ووسائل الإعلام، ونحو ذلك.

3- توفير التربية والتعليم، والتربية البدنية، مجاناً للجميع، وفي مختلف المستويات وكذلك تيسير التعليم العالي وتعميمه.

4- تقوية روح التحقيق والبحث والإبداع في كافة المجالات العلمية والتكنولوجية والثقافية والإسلامية عن طريق تأسيس مراكز البحث وتشجيع الباحثين.

5- طرد الاستعمار كلية ومكافحة النفوذ الأجنبي.

6- محو أي مظهر من مظاهر الاستبداد والديكتاتورية واحتكار السلطة.

7- ضمان الحريات السياسية والاجتماعية في حدود القانون.

8- إسهام عامة الناس في تقرير مصيرهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

9- رفع التمييز غير العادل، وإتاحة تكافؤ الفرص للجميع في المجالات المادية والمعنوية كلها.

10- إيجاد النظام الإداري السليم وإلغاء الأنظمة الإدارية غير الضرورية في هذا المجال.

11- تقوية بنية الدفاع الوطني بصورة كاملة، عن طريق التدريب العسكري لجميع الأفراد، من أجل حفظ الاستقلال ووحدة أراضي البلاد والحفاظ على النظام الإسلامي للبلاد.

12- بناء اقتصاد سليم وعادل وفق القواعد الإسلامية من أجل توفير الرفاهية والقضاء على الفقر، وإزالة كل أنواع الحرمان في مجالات التغذية والمسكن والعمل والصحة، وجعل التأمين يشمل جميع الأفراد.

13- تحقيق الاكتفاء الذاتي في العلوم والفنون والصناعة والزراعة والشؤون العسكرية وأمثالها.

14- ضمان الحقوق الشاملة للجميع نساء ورجالاً وإيجاد الضمانات القضائية العادلة لهم، ومساواتهم أمام القانون.

15- توسيع وتقوية الأخوة الإسلامية والتعاون الجماعي بين الناس كافة.

16- تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم.

ويجب أن تكون الموازين الإسلامية أساس جميع القوانين والقرارات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها، هذه المادة نافذة على جميع مواد الدستور والقوانين والقرارات الأخرى إطلاقاً وعموماً. ويتولى الفقهاء في مجلس صيانة الدستور تشخيص ذلك.

ويؤكد الدستور الإيراني أنه يجب أن تدار شؤون البلاد في جمهورية إيران الإسلامية بالاعتماد على رأي الأمة الذي يتجلى بانتخاب رئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وأعضاء سائر مجالس الشورى ونظائرها، أو عن طريق الاستفتاء العام في الحالات التي نص عليها الدستور.

وطبقاً لما ورد في القرآن الكريم: (وأمرهم شورى بينهم) و(شاورهم في الأمر)، تعتبر مجالس الشورى من مصادر اتخاذ القرار وإدارة شؤون البلاد، وتشمل هذه المجالس: مجلس الشورى الإسلامي، ومجالس شورى: المحافظة والقضاء والبلدة والقصبة والناحية والقرية وأمثالها.

وفي الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولية جماعية ومتبادلة بين الناس فيتحملها الناس بالنسبة لبعضهم البعض، وتتحملها الحكومة بالنسبة للناس، والناس بالنسبة للحكومة، والقانون يعين شروط وحدود وكيفية ذلك.

"والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر".

كما يؤكد الدستور أنه في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تعتبر الحرية والاستقلال ووحدة أراضي البلاد وسلامتها أموراً غير قابلة للتجزئة، وتكون المحافظة عليها من مسؤولية الحكومة وجميع أفراد الشعب، ولا يحق لأي فرد أو مجموعة أو أي مسؤول أن يلحق أدنى ضرر بالاستقلال السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي أو العسكري لإيران أو ينال من وحدة أراضي البلاد باستغلال الحرية الممنوحة، كما أنه لا يحق لأي مسؤول أن يسلب الحريات المشروعة بذريعة المحافظة على الاستقلال ووحدة البلاد، ولو كان ذلك عن طريق وضع القوانين والقرارات.

والدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب هو المذهب الجعفري الاثنى عشري، وأما المذاهب الإسلامية الأخرى والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي فإنها تتمتع باحترام كامل، واتباع هذه المذاهب أحرار في أداء مراسمهم المذهبية حسب فقههم، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والإرث والوصية) وما يتعلق بها من دعاوى في المحاكم. وفي كل منطقة يتمتع أتباع أحد المذاهب بأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة - في حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية - تكون وفق ذلك المذهب، هذا مع الحفاظ على حقوق اتباع المذاهب الأخرى.

والإيرانيوين الزرادشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها، وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون. ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية.

وتعد الحكومة مسؤولة - في إطار الإسلام - عن تأمين حقوق المرأة في كافة المجالات وعليها القيام بما يلي:

1- إيجاد الظروف المساعدة لتكامل شخصية المرأة وإحياء حقوقها المادية والمعنوية.

2- حماية الأمهات ولا سيما في مرحلة الحمل وحضانة الطفل، ورعاية الأطفال الذين لا معيل لهم.

3- إيجاد المحكمة الصالحة للحفاظ على كيان الأسرة واستمرار بقائها.

4- توفير تأمين خاص للأرامل، والنساء العجائز، وفاقدات المعيل.

5- إعطاء الأمهات الصالحات القيمومة على أولادهن عند فقدانهم الولي الشرعي من أجل رعايتهن.

أولا: السلطة التشريعية

يتألف مجلس الشورى الإسلامي من نواب الشعب الذين يُنتخبون مباشرة، بالاقتراع السري.ويعين القانون شروط الناخبين والمنتَخبين، وكيفية الانتخابات. ومدة النيابة في مجلس الشورى الإسلامي أربع سنوات، وتجري انتخابات كل دورة قبل انتهاء الدورة السابقة، بحيث لا تبقى البلاد بدون مجلس في أي وقت من الأوقات.

وعدد نواب مجلس الشورى الإسلامي هو مئتان وسبعون نائباً وابتداءً من تاريخ الاستفتاء العام سنة 1368 هجرية شمسية (1989ميلادية) وبعد كل عشر سنوات مع ملاحظة العوامل الإنسانية والسياسية والجغرافية وأمثالها يمكن إضافة عشرين نائباً كحد أعلى، وينتخب الزرادشت واليهود كل على حدة نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الآشوريون والكلدانيون معاً نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال كل على حدة نائباً واحداً. نطاق الدوائر الانتخابية وعدد النواب يحددهما القانون. وبعد إجراء الانتخابات تصبح جلسات مجلس الشورى الإسلامي رسمية بحضور ثلثي عدد النواب، وتتم المصادقة على المشاريع واللوائح القانونية وفق النظام الداخلي المصادق عليه من قبل المجلس، باستثناء الحالات التي يعين لها الدستور نصاباً خاصاً. وتشترط موافقة ثلثي الحاضرين للمصادقة على النظام الداخلي للمجلس.

وطريقة انتخاب ومدة دورة عمل كل من رئيس المجلس وهيئة الرئاسة، وعدد اللجان، والشؤون المرتبطة بمناقشات المجلس، وأمور المناقشات والانضباط، كل ذلك يحدد بواسطة النظام الداخلي للمجلس. وفي زمن الحرب والاحتلال العسكري للبلاد تتوقف لمدة محددة انتخابات المناطق المحتلة، أو انتخابات جميع البلاد، وذلك باقتراح من رئيس الجمهورية، وموافقة ثلاثة أرباع عدد النواب، وتأييد مجلس صيانة الدستور، وفي حالة عدم تشكيل المجلس الجديد يواصل المجلس السابق أعماله.

ومناقشات مجلس الشورى الإسلامي يجب أن تكون علنية، ويُنشر التقرير الكامل عنها عن طريق الإذاعة والجريدة الرسمية لاطلاع الرأي العام، ويمكن عقد جلسة غير علنية إذا دعت الضرورة والحفاظ على أمن البلاد، وذلك بطلب من رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء أو عشرة من نواب المجلس، وتكون اللوائح المصادق عليها في هذه الجلسة معتبرة في حالة موافقة ثلاثة أرباع عدد النواب عليها، ومع حضور أعضاء مجلس صيانة الدستور، وتُنشر تقارير عن هذه الجلسات، واللوائح المصادق عليها لاطلاع الرأي العام بعد زوال حالة الضرورة. ولرئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء – مجتمعين أو كلاً على انفراد – حق الاشتراك في الجلسات العلنية للمجلس، ويحق لهم اصطحاب مستشاريهم معهم. وإذا ما رأى النواب ضرورة حضور الوزراء، فإنهم مكلّفون بالحضور، وعلى المجلس أن يستمع لأقوالهم إذا ما طلبوا ذلك.

ويحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين في القضايا كافة، ضمن الحدود المقررة في الدستور. ولا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو المغايرة للدستور. ويتولى مجلس صيانة الدستور مهمة البت في هذا الأمر طبقاً للمادة السادسة

والتسعين من الدستور. وتقدَّم اللوائح القانونية بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها إلى مجلس الشورى الإسلامي، كما يستطيع ما لا يقل عن خمسة عشر نائباً اقتراح مشاريع القوانين، وطرحها في مجلس الشورى الإسلامي. ومشاريع القوانين والاقتراحات والتعديلات التي يقدمها النواب في خصوص اللوائح القانونية، وتؤدي إلى خفض العائدات العامة أو زيادة الإنفاق العام تُعتبر صالحة للمناقشة في المجلس إذا تضمنت طريقة لتعويض الانخفاض في العائدات أو تأمين الزيادة الجدية في الإنفاق.

ويُحظر إدخال أي تغيير في الخطوط الحدودية سوى التغييرات الجزئية مع مراعاة مصالح البلاد وبشرط أن تتم التغييرات بصورة متقابلة، وألا تضر باستقلال ووحدة أراضي البلاد، وأن يصادق عليها أربعة أخماس عدد النواب في مجلس الشورى الإسلامي. ويُحظر فرض الأحكام العرفية، وفي حالات الحرب والظروف الاضطرارية المشابهة يحق للحكومة بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي أن تفرض – مؤقتاً – بعض القيود الضرورية على ألا تستمر – مطلقاً – أكثر من ثلاثين يوماً، وفي حالة استمرار حالة الضرورة على الحكومة أن تستأذن المجلس من جديد.

ويجب على رئيس الجمهورية بعد تشكيل مجلس الوزراء – وقبل أي خطوة – أن يحصل لهم على ثقة مجلس الشورى الإسلامي، ويستطيع خلال فترة توليه المسؤولية أن يطلب من مجلس الشورى الإسلامي منح مجلس الوزراء الثقة في الأمور المهمة، والقضايا المختلف عليها. وفي حالة توجيه ربع نواب مجلس الشورى الإسلامي – على الأقل – سؤالاً إلى رئيس الجمهورية، أو توجيه أي نائب سؤالاً إلى الوزير المسؤول فإن على رئيس الجمهورية أو الوزير المسؤول الحضور في المجلس للإجابة على السؤال الموجه إليه ويجب ألا تتأخر الإجابة

– في حالة رئيس الجمهورية – عن شهر واحد، وفي حالة الوزير على عشرة أيام، إلا أن يكون هناك عذر مقبول بتشخيص مجلس الشورى الإسلامي.

ويستطيع أعضاء المجلس استيضاح مجلس الوزراء أو أحدهم في أي مجال يرونه ضرورياً ويكون الاستيضاح قابلاً للمناقشة في المجلس إذا قدمه ما لا يقل عن عشرة نواب. وعلى مجلس الوزراء أو الوزير الذي يُستدعى للاستيضاح أن يحضر في المجلس خلال عشرة أيام من تأريخ عرض الاستيضاح في المجلس وأن يجيب عليه ويطلب من المجلس منحه الثقة، وفي حالة عدم حضور مجلس الوزراء أو الوزير للرد على الاستجواب يقدم النواب المذكورون التوضيحات اللازمة فيما يتعلق بالاستيضاح المعروض من قبلهم، ويحق للمجلس سحب ثقته، فيما إذا رأى ما يقتضي ذلك.

وإذا لم يمنح المجلس ثقته، يعزل مجلس الوزراء أو الوزير المقصود بالاستيضاح، وفي كلتا الحالتين فإن الوزراء الذين استوضحوا لا يستطيعون الاشتراك في الوزارة التي تأتي بعد ذلك مباشرة. وفي حالة استيضاح رئيس الجمهورية من قبل ثلث النواب – على الأقل – في مجلس الشورى الإسلامي حول القيام بواجبات إدارة السلطة التنفيذية وإدارة الأمور التنفيذية في البلاد فإن على رئيس الجمهورية – خلال مدة شهر من طرح الاستيضاح – أن يحضر في المجلس ويعطي التوضيحات الكافية حول المسائل المطروحة، وعند انتهاء مناقشات النواب المعارضين والمؤيدين وجواب رئيس الجمهورية إذا صوتت أكثرية الثلثين من النواب على عدم كفاءة رئيس الجمهورية فإن ذلك يرفع وفق الفقرة العاشرة من المادة العاشرة بعد المئة إلى مقام القيادة لاطلاعها عليه.

ويستطيع كل من له شكوى حول طريقة عمل المجلس أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية أن يرفع شكواه تحريرياً إلى مجلس الشورى الإسلامي، والمجلس

ملزم بالتحقيق في هذه الشكاوي وإعطاء الرد الكافي عليها، وحينما تكون الشكوى متعلقة بالسلطة التنفيذية أو السلطة القضائية فيجب على المجلس أن يطالب تلك السلطة بالتحقيق والرد الكافي ويعلن النتيجة خلال فترة مناسبة. وإذا كانت الشكوى ذات صفة عامة وجب إعلام الشعب بالنتيجة.

ويتم تشكيل مجلس باسم: مجلس صيانة الدستور، بهدف ضمان مطابقة ما يصدق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور. ويتكون على النحو التالي:

1- ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة، ويختارهم القائد.

2- ستة أعضاء من المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي.

ودورة مجلس صيانة الدستور ست سنوات. وفي الدورة الأولى يتم تغيير نصف أعضاء كلا الفريقين – بطريقة القرعة – بعد ثلاث سنوات من تشكيله، ويجري اختيار أعضاء جدد مكانهم. ويجب على مجلس الشورى الإسلامي إرسال جميع ما يصادق عليه إلى مجلس صيانة الدستور، وخلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ الوصول يجب على مجلس صيانة الدستور دراسة وتقرير مدى مطابقته مع الموازين الإسلامية ومواد الدستور فإذا وجده مغايراً لها، فعليه إعادته إلى مجلس الشورى الإسلامي لإعادة النظر فيه وإلا يعتبر نافذ المفعول.

ومن أجل إشراك الشعب في التطبيق الناجح والسريع للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية والتعليمية وسائر الخدمات الاجتماعية

مع ملاحظة المتطلبات المحلية تتم إدارة شؤون كل قرية أو ناحية أو مدينة أو قضاء أو محافظة بإشراف مجلس شورى باسم مجلس شورى القرية أو الناحية أو المدينة أو القضاء أو المحافظة وينتخب أعضاؤه من قبل سكان كل منطقة. والقانون يحدد شروط الناخبين والمنتخبين وحدود وظائف مجالس الشورى المذكورة وصلاحيتها وطريقة انتخابها وكيفية إشرافها على الأمور ودرجات تسلسلها الإداري حيث ينبغي أن تتم على أساس مراعاة مبادئ الوحدة الوطنية والمحافظة على وحدة أراضي البلاد ورعاية نظام الجمهورية الإسلامية والارتباط المباشر بالحكومة المركزية.

ولغرض منع التمييز وتحقيق التعاون في مجال إعداد البرامج العمرانية والترفيهية للمحافظات والإشراف على تنفيذها بشكل منسق يتم تشكيل مجلس الشورى الأعلى للمحافظات من ممثلي مجالس شورى المحافظات، ويحدد القانون طريقة تشكيله ووظائفه. ويحق لمجلس الشورى الأعلى للمحافظات أن يعد الخطط والمشاريع – ضمن حدود وظائفه – ويقدمها مباشرة أو عن طريق الحكومة إلى مجلس الشورى الإسلامي. ويجب مناقشة هذه المشاريع في المجلس. والمحافظون ورؤساء الأقضية ومدراء النواحي وسائر المسؤولون المدنيين الذين يعينون من قبل الحكومة، ملزمون بمراعاة قرارات مجالس الشورى المحلية وذلك في نطاق صلاحيات هذه المجالس. ولا يجوز حل مجالس الشورى إلا في حالة انحرافها عن وظائفها القانونية. كما يعين القانون الجهة التي تشخص الانحراف ويحدد كيفية حل هذه المجالس وطريقة تشكيلها من جديد. وفي حالة الاعتراض على حل مجلس الشورى يحق له رفع شكوى إلى المحكمة الصالحة والمحكمة التي تتولى النظر في الشكوى مسؤولة عن تقديمها على الشكوى العادية.

ثانيا: القائد أو مجلس القيادة

بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني الذي اعترفت الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من قبل الشعب. وهؤلاء الخبراء يدرسون ويتشاورون بشأن كل الفقهاء الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة بعد المئة والتاسعة بعد المئة ومتى ما شخصوا فرداً منهم باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية، أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام، أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المئة انتخبوه للقيادة، وإلا فإنهم ينتخبون أحدهم ويعلنونه قائداً، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك. ويتساوى القائد مع كل أفراد البلاد أمام القانون.

والقانون المتعلق بعدد الخبراء والشروط اللازم توفرها فيهم وكيفية انتخابهم والنظام الداخلي لجلساتهم بالنسبة للدورة الأولى، يجب إعداده بواسطة الفقهاء الأعضاء في أول مجلس لصيانة الدستور ويصادق عليه بأكثرية أصواتهم، وفي النهاية يصادق قائد الثورة عليه، بعد ذلك فإن أي تغيير أو إعادة نظر في هذا القانون والموافقة على سائر المقررات المتعلقة بواجبات الخبراء يكون ضمن صلاحيات مجلس الخبراء. والشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته:

1- الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

2- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

3- الرؤيــة السياسـية الصـحيحة، والكفــاءة الاجتماعيــة والإداريــة، والتـدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة، وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره.

وظائف القائد وصلاحياته:

1- تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

3- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

4- القيادة العامة للقوات المسلحة.

5- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

6- نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ . فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب . أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ج . رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

د . رئيس أركان القيادة المشتركة.

هـ . القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

و . القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

7- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

8- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

9- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم فيجب أن تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.

10- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية، على أساس المادة التاسعة والثمانين.

11- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد أن يوكل شخصاً لأداء بعض وظائفه وصلاحياته.

وعند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقده أحد الشروط المذكورة في المادة الخامسة بعد المئة والمادة التاسعة بعد المئة أو عُلم فقدانه لبعضها منذ البدء فإنه يعزل عن منصبه. ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور في المادة الثامنة بعد المئة. وفي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله فإن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك وحتى يتم إعلان ذلك القائد فإن مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور – منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام – يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت وإذا لم يتمكن أحد هؤلاء من القيام بواجباته في هذه الفترة (لأي سبب كان) يعين

شخص آخر في الشورى من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام مع التركيز على بقاء أكثرية الفقهاء وهذا المجلس يقوم بتنفيذ الوظائف المذكورة في البنود 1 و3 و5 و10 والفقرات د، هـ، و، في البند السادس من المادة العاشرة بعد المئة بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام.

ويتم تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام – بأمر من القائد – لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة أو الدستور – في حين لم يقبل مجلس الشورى الإسلامي رأي مجلس صيانة الدستور – بملاحظة مصلحة النظام. وكذلك للتشاور في الأمور التي يوكلها القائد إليه وسائر الوظائف المذكورة في هذا الدستور. ويقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع. أما المقررات التي تتعلق بهذا المجمع فتتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجمع أنفسهم وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها.

ثالثا: السلطة التنفيذية

يُعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور كما أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة. ويُنتخب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متواليتين. ويُنتخب رئيس الجمهورية من بين الرجال المتدينين السياسيين الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

1- أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية.

2- قديراً في مجال الإدارة والتدبير.

3- ذا ماضٍ جيد.

4- تتوفر فيه الأمانة والتقوى.

5- مؤمناً ومعتقداً بمبادئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمذهب الرسمي للبلاد.

وعلى المرشحين لرئاسة الجمهورية أن يعلنوا عن استعدادهم بصورة رسمية قبل الشروع في الانتخابات. ويعين القانون كيفية إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية. وينتخب رئيس الجمهورية بالأكثرية المطلقة لأصوات الناخبين، وفي حالة عدم إحراز هذه الأكثرية من قبل أي من المرشحين في الدورة الأولى يعاد إجراء الانتخابات مرة ثانية في يوم الجمعة من الأسبوع التالي ويشترك في الدورة الثانية اثنان فقط من المرشحين وهما اللذان أحرزا أصواتاً أكثر من الباقين في الدورة الأولى. ولكن إذا انسحب من الانتخابات الثانية بعض المرشحين ممن أحرزوا أصواتاً أكثر فإنه يدخل الانتخابات الجديدة المرشحان اللذان أحرزا في الدورة الأولى أصواتاً أكثر من بين المرشحين الباقين. ويتولى مجلس صيانة الدستور مسؤولية

الإشراف على انتخابات رئاسة الجمهورية وذلك طبقاً للمادة التاسعة والتسعين. وقبل تشكيل أول مجلس لصيانة الدستور تتولى هذه المسؤولية لجنة إشراف يعينها القانون.

ويجب أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد قبل شهر واحد على الأقل من انتهاء دورة رئاسة الجمهورية السابقة، وفي الفترة ما بين انتخاب رئيس الجمهورية الجديد وانتهاء دورة رئاسة الجمهورية السابقة يستمر رئيس الجمهورية السابق بممارسة مسؤوليات رئاسة الجمهورية. وعلى رئيس الجمهورية أن يوقع على مقررات مجلس الشورى الإسلامي، وعلى نتيجة الاستفتاء العام بعد مرورها بالمراحل القانونية، وابلاغها اياه، وعليه أن يسلمها للمسؤولين لتنفيذها. ويستطيع رئيس الجمهورية – للقيام بأعباء واجباته القانونية – أن يعين معاونين له، ويقوم المعاون الأول لرئيس الجمهورية – بموافقته – بمهمة إدارة جلسات مجلس الوزراء، والتنسيق بين سائر المعاونيات. ويتولى رئيس الجمهورية مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والتوظيفية للبلاد بشكل مباشر ويمكن أن يوكل شخصاً آخر لإدارتها. وفي حالات خاصة – ولمقتضيات الضرورة – وبمصادقة مجلس الوزراء يحق لرئيس الجمهورية تعيين ممثل خاص له – أو عدة ممثلين – وتحديد صلاحياتهم. وفي هذه الحالات، تعتبر القرارات التي يتخذها الممثل أو الممثلون المذكورون بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

ويقدم رئيس الجمهورية استقالته إلى القائد ويستمر في القيام بوظائفه، إلى أن تتم الموافقة على استقالته. وفي حالة وفاة رئيس الجمهورية، أو عزله، أو استقالته، أو غيابه أو مرضه لأكثر من شهرين، أو في حالة انتهاء فترة رئاسة الجمهورية وعدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية نتيجة وجود بعض العقبات أو

لأمور أخرى من هذا القبيل، يتولى المعاون الأول لرئيس الجمهورية أداء وظائف رئيس الجمهورية ويتمتع بصلاحياته بموافقة القيادة، ويتوجب على هيئة مؤلفة من رئيس مجلس الشورى الإسلامي ورئيس السلطة القضائية والمعاون الأول لرئيس الجمهورية أن تعد الأمور ليتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال فترة خمسين يوماً – على الأكثر – وفي حالة وفاة المعاون الأول لرئيس الجمهورية أو لوجود أمور أخرى تحول دون قيامه بواجباته، وكذلك فيما إذا لم يكن لرئيس الجمهورية معاون أول، تعين القيادة شخصاً آخر مكانه.

وخلال الفترة التي يتولى فيها المعاون الأول لرئيس الجمهورية – أو شخص آخر عين بموجب المادة الحادية والثلاثين بعد المئة – مسؤوليات رئيس الجمهورية ويتمتع بصلاحياته، لا يمكن استيضاح الوزراء أو حجب الثقة عنهم، ولا يمكن – كذلك – القيام بإعادة النظر في الدستور أو إصدار الأمر بإجراء الاستفتاء العام في البلاد. ويعين رئيس الجمهورية الوزراء ويطلب إلى مجلس الشورى الإسلامي منحهم الثقة ولا يلزم طلب الثقة من جديد عند تغيير مجلس الشورى الإسلامي. يعين القانون عدد الوزراء وحدود صلاحيات كل واحد منهم. وتُسند رئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ويقوم – عبر اتخاذ التدابير اللازمة – بالتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، ويعين – بالتعاون مع الوزراء – السياسة العامة لعمل الدولة ونهجها، كما يقوم بتنفيذ القوانين.

وفي حالات اختلاف الرأي أو التداخل في المسؤوليات القانونية للأجهزة الحكومية – حيث يحتاج الموضوع إلى تفسير أو تغيير للقانون – يكون قرار مجلس الوزراء المتخذ باقتراح من رئيس الجمهورية ملزماً. ويكون رئيس الجمهورية مسؤولاً أمام مجلس الشورى الإسلامي عن إجراءات مجلس الوزراء.

ويبقى الوزراء في وظائفهم ما لم يتم عزلهم أو يحجب المجلس الثقة عنهم أثر استيضاحهم أو طلب الثقة لهم من المجلس. وتقدم استقالة مجلس الوزراء أو أي منهم إلى رئيس الجمهورية، ويستمر مجلس الوزراء في القيام بمهامه حتى يتم تعيين الوزارة الجديدة. ويستطيع رئيس الجمهورية أن يعين مشرفين – للوزارات التي لا وزير لها – ولمدة أقصاها ثلاثة أشهر. ويستطيع رئيس الجمهورية أن يعزل الوزراء، وفي هذه الحالة يطلب إلى المجلس منح الثقة للوزير الجديد أو الوزراء الجدد، وفي حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء – بعد منحهم الثقة من قبل المجلس – فإن على رئيس الجمهورية أن يطلب إلى المجلس منح الثقة لمجلس الوزراء من جديد.

ويكون كل من الوزراء مسئولاً عن واجباته الخاصة به تجاه رئيس الجمهورية والمجلس، وفي الأمور التي يوافق عليها مجلس الوزراء يكون الوزير مسؤولاً عن أعمال الوزراء الآخرين أيضاً بهذا الخصوص. وبالإضافة إلى الحالات التي يكلف فيها مجلس الوزراء أو أحد الوزراء بتدوين اللوائح التنفيذية للقوانين فإن لمجلس الوزراء – في سبيل القيام بالوظائف الإدارية وتأمين إجراء القوانين وتنظيم المؤسسات الإدارية – الحق في وضع القرارات واللوائح الإدارية ولكل وزير – في حدود وظائفه ومقررات مجلس الوزراء – الحق أيضاً في وضع اللوائح الإدارية وإصدار التعميمات، إلا أن مفاد هذه القرارات يجب ألا يتنافى مع نص وروح القوانين.

ويمكن لمجلس الوزراء أن يوكل أمر الموافقة على بعض الأمور المتعلقة بواجباته إلى لجان مشكلة من عدد من الوزراء وتكون قرارات هذه اللجان لازمة التنفيذ في إطار القوانين وبعد موافقة رئيس الجمهورية. وتُرسل هذه القرارات واللوائح الصادرة من مجلس الوزراء أو اللجان المذكورة في هذه المادة – ضمن

إبلاغها التنفيذ – إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي لأخذ العلم بها حتى إذا ما وجدها مخالفة للقوانين يقوم بإرجاعها إلى مجلس الوزراء – مع تبيان السبب – ليقوم بإعادة النظر فيها.

ولا يحق لكل من رئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء، وموظفي الحكومة أن يكون له أكثر من عمل حكومي واحد، كما يُعتبر محظوراً عليه أي عمل آخر في المؤسسات التي يكون جميع رأس مالها، أو قسم منه حكومياً، أو ملكاً للمؤسسات العامة، وكذلك ممارسة النيابة في مجلس الشورى الإسلامي، أو المحاماة، أو الاستشارة القانونية. ولا يجوز أن يكون رئيساً، أو مديراً تنفيذياً، أو عضواً في مجلس إدارة الأنواع المختلفة من الشركات الخاصة، باستثناء الشركات التعاونية المختصة بالدوائر والمؤسسات. ويُستثنى من ذلك العمل التعليمي في الجامعات، أو مراكز الأبحاث. ويتولى رئيس السلطة القضائية التحقيق في أموال القائد، ورئيس الجمهورية، ومعاونيه والوزراء، وزوجاتهم، وأولادهم، قبل تحمّل المسؤولية وبعده، وذلك لئلا تكون قد ازدادت بطريقة غير مشروعة.

رابعا: الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية

يتولى جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيها وعن نظام الجمهورية الإسلامية فيها. ويجب أن يكون جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية جيشاً إسلامياً من خلال كونه جيشاً عقائدياً

وشعبياً. وأن يضم أفراداً لائقين ومؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية، ومضحين بأنفسهم من أجل تحقيقها. ولا يُقبل انتساب أي فرد أجنبي إلى الجيش وقوى الأمن الداخلي في البلاد. وتُمنع إقامة أية قاعدة عسكرية أجنبية في البلاد حتى ولو كانت على أساس الاستفادة منها في الأغراض السلمية. ويجب على الحكومة في زمن السلم أن تستفيد من أفراد الجيش، وتجهيزاته الفنية في أعمال الإغاثة، والتعليم، والإنتاج، وجهاد البناء، وذلك إلى حد لا يضر بالاستعداد العسكري للجيش مع مراعاة موازين العدالة الإسلامية بشكل كامل. ويُحظر الانتفاع الشخصي من أجهزة الجيش، وإمكانياته، كما تُحظر الاستفادة الشخصية من الأفراد باستخدامهم للخدمة الشخصية، أو لقيادة السيارات الخصوصية، وأمثال ذلك.

خامسا: السياسة الخارجية

تقوم السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة. ويُمنع عقد أية معاهدة تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية، والاقتصادية وعلى الثقافة والجيش، والشؤون الأخرى للبلاد. وتعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال والحرية، وإقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى. كما تستطيع حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية منح حق اللجوء السياسي إلى الذين يطلبون ذلك باستثناء الذين يُعتبرون وفقاً للقوانين الإيرانية مجرمين وخونة.

سادسا: السلطة القضائية

السلطة القضائية سلطة مستقلة، تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وعليها مسؤولية إحقاق العدالة. وتتولى الوظائف التالية:

1- التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات، والاعتداءات، والشكاوي، والفصل في الدعاوى، والخصومات واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة في ذلك القسم من الأمور الحسبية الذي يعينه القانون.

2- صيانة الحقوق العامة، وبسط العدالة والحريات المشروعة.

3- الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

4- كشف الجريمة، ومطاردة المجرمين ومعاقبتهم وتعزيرهم وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المدونة.

5- اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة، ولإصلاح المجرمين.

وبهدف أداء مسؤوليات السلطة القضائية في جميع الأمور القضائية والإدارية والتنفيذية يعين القائد شخصاً مجتهداً عادلاً ومطلعاً على الأمور القضائية ومديراً ومدبراً، لمدة خمس سنوات باعتباره رئيساً للسلطة القضائية ويعد أعلى مسؤول في السلطة القضائية. وتكون واجبات رئيس السلطة القضائية على النحو التالي:

1- إيجاد الدوائر اللازمة في وزارة العدل بشكل يتناسب مع المسؤوليات المذكورة في المادة السادسة والخمسين بعد المئة.

2- إعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية الإسلامية.

3- توظيف القضاة العدول واللائقين، والبت في عزلهم، وتنصيبهم، ونقلهم، وتحديد وظائفهم، وترفيع درجاتهم، وما شابهها من الأمور الإدارية وفقاً للقانون.

ويتحمل وزير العدل مسؤولية كافة الأمور المرتبطة بالعلاقات بين السلطة القضائية والسلطتين التنفيذية والتشريعية، ويُنتخب من بين الأشخاص الذين يقترحهم رئيس السلطة القضائية على رئيس الجمهورية، ويمكن لرئيس السلطة القضائية أن يفوض إليه أمر الصلاحيات المالية والإدارية وكذلك الصلاحيات التي تخص تعيين غير القضاة، وفي هذه الحالة تكون لوزير العدل تلك الصلاحيات والوظائف التي

تمنحها القوانين للوزراء باعتبارهم أعلى المسؤولين التنفيذيين. ويتم تشكيل المحكمة العليا للبلاد حسب القواعد التي يضعها رئيس السلطة القضائية، وتتولى الأشراف على صحة تنفيذ القوانين في المحاكم، وتوحيد المسيرة القضائية، وأدائها لمسؤولياتها القانونية.

ويجب أن يكون رئيس المحكمة العليا والمدعي العام للبلاد مجتهدين عادلين، وعارفين بشؤون القضاء ويعينهما رئيس السلطة القضائية بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا ولمدة خمس سنوات. ولا يمكن عزل القاضي من منصبه دون محاكمته، وثبوت الجريمة، أو المخالفة التي تستدعي فصله مؤقتاً أو نهائياً، ولا يمكن نقله، أو تغيير منصبه دون رضاه، إلا إذا اقتضت المصلحة العامة، وبقرار من رئيس السلطة القضائية بعد تشاوره مع رئيس المحكمة العليا والمدعي العام. التنقلات الدورية للقضاة يتم تنظيمها طبقاً للقواعد العامة التي يعينها القانون.

ويتم التحقق في الجرائم السياسية والجرائم المتعلقة بالمطبوعات، في محاكم وزارة العدل بصورة علنية وبحضور هيئة المحلفين. ويحدد القانون وفقاً للمعايير الإسلامية طريقة انتخاب هيئة المحلفين، والشروط اللازم توفرها في هذه الهيئة وصلاحياتها وتعريف الجريمة السياسية. وعلى قضاة المحاكم أن يمتنعوا عن تنفيذ القرارات واللوائح الحكومية المخالفة للقوانين والأحكام الإسلامية أو الخارجة عن نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية. وبإمكان أي فرد أن يطلب من ديوان العدالة الإدارية إبطال مثل هذه القرارات واللوائح.

سابعا: مجلس الأمن القومي الأعلى

يتم تشكيل مجلس الأمن القومي الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية لغرض تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية وذلك للقيام بالمهام التالية:

1- تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

2- تنسيق النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية - الأمنية العامة.

3- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

ويكون أعضاء المجلس على النحو التالي:

- رؤساء السلطات الثلاث.
- رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة.
- مسؤول شؤون التخطيط والميزانية.
- مندوبان يعينان من قبل القائد.
- وزراء الخارجية والداخلية والأمن.
- الوزير ذو العلاقة طبق مقتضيات الموضوع وأعلى مسؤولين في الجيش وحرس الثورة.

ويقوم مجلس الأمن القومي الأعلى - حسب وظائفه - بتعيين المجالس الفرعية مثل مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد وتكون رئاسة كل من هذه المجالس الفرعية لرئيس الجمهورية أو أحد أعضاء مجلس الأمن القومي الأعلى

بتعيين من رئيس الجمهورية. ويحدد القانون حدود صلاحيات ووظائف المجالس الفرعية، وتتم المصادقة على تنظيماتها من قبل المجلس الأعلى، وتكون قرارات مجلس الأمن القومي الأعلى نافذة المفعول بعد مصادقة القائد عليها.

الفصل الخامس

مبادىء الحكم فى ايران "نظرية ولاية الفقيه "

يغلب على الفقه الشيعي الاثنى عشري التقليدي الطابع الفردي، ولم تكن مسألة الحكم والدولة من المسائل الخاضعة للبحث إلا بقدر ارتباطها بالفرد، مما يتطلب ملاحقة عدد من الجزئيات المتناثرة في مسائل فقهية وعقائدية في عصور سياسية متعددة كلها تشير بوضوح تام إلى أن الفقه والفقيه الشيعي (بوظيفته الأصلية) لم يكن واردا أن يقوما بالتنظير أو التعاطي مع السلطة الزمنية إلا بوصفها موقعا مقابلا منفصلا تماما قد يمكن التعامل معه إيجاباً أو سلباً. والشيعة الإمامية يزعمون إن النبي صلى الله عليه وسلم قد عين علياً للإمامة بالاسم والنص المباشر، وإن هذه الإمامة تستمر كذلك في ابنيه الحسن والحسين وتتسلسل بشكل وراثي عمودي في ذرية الحسين، وكل إمام يوصي لمن بعده إلى أن تبلغ الإمام الثاني عشر المهدي الغائب المنتظر. ولم تكن فكرة الإمامة من البداية محددة المعالم، كانت مفتوحة على التاريخ فقهاً واعتقاداً، ومن المفترض أن تمتد من بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة يوصي بها كل إمام لمن بعده. فجوهر النظرية الإمامية يعتمد على القول بعدم جواز خلو الأرض من قائم لله بالحجة (الإمام)، ويجب أن يكون معصوما، وتفوق أحيانا تلك التي يثبتها أهل السنة والجماعة للنبي، وهو مشرع ومبلغ عن الله يتصف بالعلم اللدني الإلهي ويوحى إليه من الله بالإلهام، حتى ذهب بعض المناوئين للشيعة إلى اعتبار أن الإمامة هي النبوة وتخالف ما تسمى بعقيدة ختم النبوة.

ولكن بعد وفاة الإمام الحادي عشر الإمام الحسن العسكري في سامراء سنة 260هـ دون إعلانه عن وجود خلف له، أحدث شكاً وحيرة بشأن مصير الإمامة. فافترق الشيعة إلى أربع عشرة فرقة كما يقول النوبختي في "فرق الشيعة"، واحدة

منها فقط قالت بوجود خلف للإمام العسكري، وأن اسمه محمد، وقد أخفاه والده خوفاً من السلطة فستر أمره.

وساعد وجود عدد من الأحاديث السنية التي تحدد عدد الخلفاء والأئمة بأنهم اثنا عشر وعن المهدي وصفته أو عن ولادته وغيبته لدى فرق أخرى كالواقفية الذين قالوا بمهدوية الكاظم ومن شابههم.. فقد ساعد هذا كله على استقرار فكرة المهدوية عند الاثني عشرية، ولكن بالمقابل فإن فكرة غياب الإمام تتناقض مع فلسفة الإمامة التي تقول بعدم جواز خلو الأرض من قائم لله بالحجة ووجوب كونه معصوماً ووجوب التعيين له في كل مكان وزمان.

وقد استمرت الغيبة الصغرى للإمام المهدي من سنة 260هـ إلى سنة 329هـ وهي المدة التي كان يتصل فيها بالناس عبر نوابه(ويسمون السفراء والأبواب) ولم يوثق الاثنى عشرية إلا أربعة نواب مع أخذ ورد، واشترطوا لإثبات النيابة أن يأتي مدعي النيابة بدليل أو بمعجزة وكرامة تدل على اتصاله بالمهدي وينقل منه الرسائل والتواقيع إلى المؤمنين به ويأخذ إليه الأموال. ففكرة النيابة الخاصة أعطت فرصة للاثني عشرية في مرحلة الغيبة الصغرى كي تعيد النظر في بنائها، واستعملت هذه النيابة في حينها لإثبات وجود المهدي وحماية مذهب الإمامية من الانتكاس والضعف، وأهم ما فيها أنها أرست فكرة جواز النيابة عن المهدي حينئذ، وبهذا أعطت للمذهب الاثني عشري معناه العقائدي، إلا أنها في المقابل فرضت عليه جمودا فقهيا وخمودا سياسيا طال أمده.

بدأت الغيبة الكبرى للإمام المهدي بعد ختم النيابة الخاصة على لسان السمري، وعاد الأمر بالشيعة إلى اللحظة الثقافية السنية التي تقول بخلو الزمان من نبي بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وما يسمى بعقيدة ختم النبوة. إلا أن عقيدة ختم النيابة الخاصة عن المهدي عند الشيعة لم تذهب بهم إلى حيث ذهبت عقيدة ختم النبوة عند السنة، فقد لجأ الشيعة إلى عقيدة التقية والانتظار لظهور المهدي، وذلك لقطع الطريق أمام مدعي النيابة الخاصة وللانسجام مع الأسس التي قامت عليها الإمامة (عدم خلو الأرض من إمام معصوم معين بالنص يتصدى للاجتهاد الديني وللإمامة السياسية).

ومن هنا فقد رفض الإمامية الأوائل دعوة المعتزلة والشيعة الزيدية (الذين لم يشترطوا العصمة ولا النص في الإمام) إلى تبني نظرية ولاية الفقيه، التزاماً بنظرية الإمامة والتقية والانتظار، واستناداً إلى فقدان الفقيه للعصمة والتعيين من الله، ولتعارض نظرية ولاية الفقيه مع نظرية الإمامة الإلهية. ودار نقاش حام بين الطرفين حول الموضوع، وقد نقله الشيخ الصدوق في مقدمة كتابه "إكمال الدين وإتمام النعمة" حيث نقل مقتطفات من كتاب "الإشهاد" لأبي زيد العلوي، وكتاب علي بن أحمد بن بشار "حول الغيبة وولاية الفقيه"، ورد الشيخ عبد الرحمن بن قبة عليهما. وقد استند ابن قبة في رفضه لنظرية ولاية الفقيه إلى رفضه للاجتهاد وحتمية وجود العالم المفسر للقرآن الكريم من أهل البيت، واستنتج ضرورة اشتراط العصمة في الإمام. وبهذا أرخت عقيدة التقية والانتظار

بظلالها الكثيفة على الذاكرة الشيعية عموماً وعلى ذاكرة المشتغلين بتضيد الفكر والفقه الإماميين من علماء وفقهاء.

وفي تواصل مع هذه الحقيقة أسست المدونات الشيعية الأولى في إحدى مهماتها وتجلياتها وعياً انتظارياً وفقهاً إخبارياً روائياً يرفض الاجتهاد ويفضي الى تعليق وظائف الدولة الدينية الرئيسية: جباية المال (خمس وزكاة) وإمضاء الحدود والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة صلاة الجمعة وغيرها.. علقت كل ذلك على وجود الإمام المعصوم، أي ظهور المهدي المنتظر، فالغيبة في الرؤية الشيعية كما يقول فؤاد إبراهيم صاحب كتاب الفقيه والدولة:

أولا: تعبير احتجاجي على الدولة القائمة يستبطن حجب مشروعياتها.. إلا في زمن الظهور.

ثانيا: أن الغيبة تعني انقطاع إمكانية تحقق الدولة الشرعية (الإمامة) بما يشي أن المحاولة من بعده:

1- ليست ذات جدوى، يقول الشيخ مفيد "ولو كان في المعلوم للحق صلاح بإقامة إمام من بعده لكفى في الحجة وأقنع في إيضاح المحجة".

2- أن الإمامة في وعي الفقيه.. تقع خارج إطار القدرات البشرية.. منظوراً إلى أن الدولة/ السلطة ليست من مهمات غير الإمام الغائب. وفي هذا يذكر الشريف المرتضى في كتاب الشافي في الإمامة ما نصه: "ليس علينا إقامة الأمراء إذا كان الإمام مغلوباً، كما لا يجب علينا إقامة الإمام في الأصل.. ليس إقامة الإمام واختياره من فروضنا فيلزم إقامته، ولا نحن المخاطبون بإقامة الحدود فيلزمنا الذم بتضييعها".

3- لو أن ثمة إمكانية لتحقق دولة الحق لحبطت الغاية من الغيبة، لأن الاستتار تعبير عن عدم إمكان تحقق الدولة الشرعية.

ويعقد الشيخان المفيد والطوسي لهذه النقطة مقارنة بين مواقف الأئمة السابقين وموقف الإمام الثاني عشر. يقول المفيد: "إن ملوك الزمان إذ ذاك كانوا يعرفون من رأي الأئمة عليهم السلام التقية وتحريم الخروج بالسيف على الولاة".

وانطلاقا من هذه الخلفية القدرية، يستقيل الفقه السلطاني الشيعي أمام الواقع للاضطلاع بمهمة بناء المعرفة الدينية بأمور الغيبة، وصناعة جيل من المنتظرين المتناسلين على امتداد التاريخ حتى تحقق الحتمية التاريخية (ظهور الإمام المهدي).. وهكذا يسقط الفقيه بحث أسس الدولة وإدارة الناس كحاجة اجتماعية ماسة وواقعية، ويتلبس بالتنظير للغائب، فهذا محمد بن إبراهيم النعمان يؤكد في كتاب "الغيبة" أن الإمامة -حتى في عصر الغيبة- جعل إلهي، وقال: "فمن اختار غير ما اختار الله وخالف أمر الله سبحانه ورد مورد الظالمين والمنافقين الحالين في ناره". ويستشف من هذا النص أن لا سبيل إلى العمل على إقامة سلطة أو انتخاب حاكم حتى ظهور الإمام المنتظر، يؤكد ذلك دعوته للشيعة بـ "الصبر والكف والانتظار للفرج وترك الاستعجال بأمر الله وتدبيره"، وعزز ذلك بروايات تحث على الانتظار في عصر الغيبة.

ونسج عدد من مشاهير فقهاء الشيعة على منوال النعمان مثل الغرار الرازي الضمي (381هـ) في "كفاية الأثر في النصوص على الأئمة الاثنى عشر"، وابن بابويه محمد بن علي المعروف بالشيخ الصدوق (ت 381هـ) في "إكمال الدين

وإتمـام النعمـة" و"الاعتقـادات"، والشـيخ أبـي جعفـر محمـد بـن الحسـن الطوسـي المعـروف بشـيخ الطائفـة (ت 460هـ) فـي كتـاب "الغيبـة". وقـد انعكسـت تلـك المعتقدات التـي قـال بهـا فقهـاء الشيعة الأوائل علـى تصـنيفاتهم الفقهيـة فقرروا تعطيـل بعـض الحـدود والأحكـام، ومـا يـدخل حسـب اعتقـادهم فـي ولايـة الإمـام المعصوم.

لقد كان الدافع للشيعة في نفي الاجتهاد شبهة استغناء الأمة عن الحاجة إلى المعصوم. ففي هذا السياق منـع الشيعة الأوائل الاجتهاد، واكتفوا بجمـع الأخبار وتدوينها، فكانت وظيفة الفقيه الرواية فقط بناء على الاعتقاد السائد بكفاية النص الديني فـي غيـاب المعصـوم، ممـا يحيـل إلـى نفـي مطلـق لنيابـة الفقيـه عـن الإمـام المعصـوم، ومـا زال لهـذا الخـط أنصـار ويسـمون "بالإخبـاريين". والحقيقـة أنهـا الصورة الأصلية التي ولد عليها التشيع الاثني عشري.

ودأب علماء الشيعة الأوائل علـى منـع الاجتهاد ورد القياس، فألف النوبختي في القرن الثالث الهجري كتابين فـي إبطـال القياس ونقض اجتهاد الرأي، ولأئمة أهل البيت روايات في ذلك منها عن الإمام جعفر الصـادق: "إن أصـحاب القيـاس طلبوا العلم بالقياس فلم يزدادوا من الحق إلا بعداً". ولما ألف محمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي فـي 378هـ كتابـه "تهذيب الشيعة" وأخذ فيه بالقياس والاجتهاد واستنبط الفروع على طريقة فقهاء السنة، أثار حفيظـة العلمـاء فردوا عليـه، منهم المفيد في "النقض على ابن الجنيد في اجتهاد الرأي"، وقال في رسالة "في أجوبة المسائل السروية" "فأما كتب أبي علي بن الجنيد فقد حشاها بأحكام عمل فيها

على الظن واستعمل فيها مذهب المخالفين والقياس ولم يفرد أحد الصنفين عن الآخر".

ونجد أن الطوسي وهو علم من أعلام الخط الأصولي الاجتهادي، بل يعده البعض المؤسس لهذا الخط، نجده في كتابه "العدة في أصول الفقه" في باب الكلام في الاجتهاد قد بالغ في نفي القياس بما يؤدي إلى تعطيل الاجتهاد، رغم أنه لا يرمي إلى ذلك. ولكن الأمر لم يستقر على ذلك، فاستطالة ظهور الإمام المهدي وتقدم الزمن وإلحاح الحاجة وكثرة النوازل قد دفعت ببعض فقهاء الإمامية للسير قدماً في فتح باب الاجتهاد وخرق أبواب فقهية كانت محكمة الإغلاق، حتى كتلك المتوقفة على وجود الإمام المهدي كالجهاد والجمعة وإقامة الحدود.. وغيرها، وعندها تمايزت الشيعة فقهيا إلى خطين: خط أصولي وخط إخباري.

ونجد أن بعض العلماء الذين منعوا الاجتهاد ونفوا القياس قد أخذوا بهما في كتبهم عمليا كالمفيد والمرتضى والطوسي، وأنكروا على الأخذ بالأخبار والواقفين عليها، حيث نقد المفيد الشيخ الصدوق والإخباريين في كتابه "شرح عقائد الصدوق أو تصحيح الاعتقاد" وبأنهم "يمرون على وجوههم فيما سمعوه من أحاديث ولا ينظرون في سندها ولا يفرقون بين حقها وباطلها ولا يفهمون ما يدخل عليهم من إثباتها ولا يحصلون معاني ما يطلقونه منهما". ويعد اليزدي أول من أثبت باباً بعنوان "باب التقليد والاجتهاد" حيث وضع هذا الباب في كتابه "العروة الوثقى"، وهو الرسالة العملية الواجب على المقلد امتثال ما جاء

فيها، وسار فقهاء الشيعة من بعده على منواله، وتكرست مرجعية الفقهاء ودورهم في النيابة عن المعصوم في الاجتهاد والمرجعية الدينية. وهكذا تبدلت وظيفة الفقيه من راو إلى مجتهد إلى منصب شرعي إلى ولاية مستمدة من الله، فتحت الباب أمام ولاية الفقيه المطلقة.

السلطة السياسية وولاية الفقيه

نشط فقهاء الشيعة المعاصرون للنراقي والمتأخرون عنه في تداول هذه المسألة فبحثها الشيخ محمد حسن النجفي المعروف بصاحب الجواهر (ت 1266 هـ) وعضد إلى حد ما رأى النراقي. ولكنه قصر عنه حيث قال: "لولا عموم الولاية (أي للفقهاء) لبقيت كثير من الأمور المتعلقة بشيعتهم معطلة". فأثبت الولاية العامة للفقهاء مستدلاً بمقبولة عمر بن حنظلة وغيرها ولكنه يعود إلى نظرية الغيبة فيقول: "نعم لم يأذنوا لهم في زمن الغيبة ببعض الأمور التي يعلمون عدم حاجتهم إليها كجهاد الدعوة المحتاج إلى سلطان وجيوش وأمراء ونحو ذلك مما يعلمون قصور اليد عن ذلك ونحوه، وإلا لظهرت دولة الحق.." وكأنه أثبت النيابة للفقهاء فيما رآه من ضرورات زمنه، وترك للمهدي وظيفة الجيوش والجهاد التي تحمل المعنى السياسي الكامل لولاية الفقيه، وأنها لو ظهرت هذه الجيوش لظهر المهدي لأنها الوظيفة التي تحتمها نظرية الغيبة.

وبحث الشيخ مرتضى الأنصاري نظرية أستاذه النراقي وانتقدها بشدة في كتابه "المكاسب" وقال عن الروايات المستدل بها على ولاية الفقيه على فرض

صحتها: "لكن الإنصاف بعد ملاحظة سياقها أو صدرها أو ذيلها يقتضي الجزم بأنها في مقام بيان وظيفتهم من حيث الأحكام الشرعية، لا كونهم كالنبي والأئمة صلوات الله عليهم في كونهم أولى بالناس في أموالهم، فلو طلب الفقيه الزكاة والخمس من المكلف فلا دليل على وجوب الدفع إليه شرعاً". وانتهى إلى القول "فإقامه الدليل على وجوب إطاعة الفقيه كالإمام إلا ما خرج بالدليل دون خرط القتاد". ولكنه رغم ذلك أجاز النيابة الجزئية للفقهاء، أي المرجعية الدينية التي يمكن الرجوع إليها في الأمور التي لم تحمل على شخص معين. وبعد الأنصاري توقف البحث الخاص في ولاية الفقيه كنظرية معتبرة بالمعنى الذي أطلقه النراقي إلى أن جاء الإمام الخميني وأعاد إحياءها.

تطور نظرية ولاية الفقيه في العصر الحديث

عندما طرح المرجع الشيعي محمد حسن الشيزاري عام 1891 فكره حول تحريم استعمال التنباك والتبغ ثارت البلاد في وجه الشاه ناصر الدين وأجبرته على إلغاء اتفاقية التنباك الموقعة مع شركة بريطانية. وورث السيد محمد الطبطبائي هذه الروح الإصلاحية من أستاذه الشيرازي وشارك في حركة اعتراضيه ضد مظالم الشاه مظفر الدين في سنة 1905، وبعث إليه برسالة فيها: "يا صاحب الجلالة، إن كل هذه المفاسد تحل عن طريق مجلس للعدالة، أي جمعية مؤلفة من كافة أبناء الشعب..". واقر الدستور سنة 1906، وأسس مجلس للشورى، وأقر المذهب الاثنى عشري مذهباً رسمياً، ونصت المادة الثانية

على عدم جواز أن تتعارض قوانين مجلس الشورى مع قواعد الإسلام، وأسندت هذه المهمة للعلماء.

ولم يعمر المجلس إلا ثلاثة أشهر وسقط بموت الشاه مظفر الدين ومجيء ابنه محمد علي لسنتين (1907 – 1909)، واستعان بالعلماء لتعطيل الدستور، منهم الشيخ فضل الله النوري الذي وقف في وجه دعاة المشروطة بقوة وعنف معللا ذلك بقوله: "إن هؤلاء باستخدامهم كلمات مغرية من قبيل العدالة والشورى والحرية يريدون خداع المسلمين وجذبهم إلى الإلحاد.. وغيرها من الأعمال المنافية للإسلام حتى يترك الناس الشريعة والقرآن". وبرزت حركة مضادة لحركة الدستور داخل الوسط الحوزوي بقيادة السيد محمد كاظم اليزدي وهو أحد الأنصار البارزين للولاية الجزئية للفقيه والمقتصرة على الأمور الحسبية، والمعارض بشدة لولاية الفقيه المطلقة، ولانخراط العلماء في الشأن السياسي.

وانقسم العلماء إلى فريقين كما اصطلح عليهما: أنصار المشروطة (الدستور) وأنصار المستبدة، وتبادلوا الفتاوى والردود. وهنا برزت رسالة العلامة الميرزا محمد حسين الغروي النائيني والذي يعتبر مفكر الحركة المشروطية الأبرز وقد نشر آراءه في كتاب "تنبيه الأمة وتنزيه الملة" سنة 1327 هـ في النجف. وقد أيده مباشرة بعض المراجع الكبار في ذلك الوقت. وقد أقام النائيني في الكتاب الدليل على شرعية الحكومة المشروطة ورد إشكاليات المعارضين لها معتمداً في ذلك تقسيماً مبتكراً يراعي فيه الشرعية السياسية بمعناها المدني ويقر بغصبية السلطة باعتبار أنها حق ديني للإمام المعصوم. فالنائيني يرى "أن الحاكم الظالم الذي لا يقيد بدستور أو مجلس شعبي (برلمان) يغتصب أمرين معاً في آن

واحد، حق الإمام الغائب وحرية الناس، كما الحاكم الذي يقيد بدستور ومجلس الشعب فهو يغتصب حق الإمام وحده بينما يؤمن حريات الناس، ولهذا يجب أن يظل حكمه هو المفضل طالما أن غيبة الإمام مستمرة". فهدف النائيني أن يحقق مصالح الناس ويخفف من غصبية السلطة، لأن الحاكم المستبد مغتصب لحق الله والإنسان "بخلاف الحكم الدستوري الذي هو عبارة عن ظلم واغتصاب مقام الإمام المقدس فقط". فالنائيني يتحدث عن العدل الممكن في غياب المعصوم لأنه لا يؤمن بولاية الفقيه المطلقة (كما في كتابه منية الطالب) "ولأن الحاكم العادل المثالي لا يوجد" ولهذا لا بد من تحديد صلاحياته بالدستور والقوانين.

ولكنه رغم ذلك لم يبتعد عن ولاية الفقهاء بالمطلق، بخاصة في الأمور الحسبية، لأنها القدر المتيقن بنيابة الفقهاء فيها. ووجد في الشورى تأكيداً لدورهم ويقول: "إن مجلس الشورى على نظرية أهل السنة يعني أهل الحل والعقد وعلى نظرية الشيعة حيث يعتبر الفقهاء نواباً للإمام المهدي الغائب، يخضع لإشراف الفقهاء أو إشراف المأذونين من قبلهم". وبهذا ينقل النائيني الخطاب الشيعي من البحث حول المشروعية الدينية بإقراره بغصبية السلطة بالمنظور الديني، ليتجاوزها إلى البحث في المشروعية السياسية المدنية المستمدة من الناس.

الإمام الخميني وولاية الفقيه

ذهب الإمام الخمينى إلى أن الأدلة التي تدل على وجوب الإمامة هي نفس الأدلة التي تدل على وجوب ولاية الفقيه، وأنها من الأمور الاعتبارية العقلانية (التي توجد بالجعل والتبني والوضع الإنساني) أيضاً، وذلك كجعل القيم للصغار، وأن القيم على الأمة لا يختلف عن القيم على الصغار من ناحية الوظيفة.وأن الفقهاء هم ورثة الأنبياء وأمناء الرسل، ولم يرثوا العلم والحديث فقط كما هو ظاهر الروايات، فالولاية قابلة للانتقال والتوريث أيضا.

وللخروج من مشكلة تزاحم الفقهاء باعتبار أنهم كلهم ورثة وليس واحداً بعينه، يقول: "إن الولاية بلا قيد ثابتة للفقيه، ولكن احتملنا سبق أحد من الفقهاء موجب لسقوط ولاية غيره حال تصديه، نستصحب ولاية الثابتة قبل تصدي الأمر.. فليس لأحد من الفقهاء الدخول فيما دخل فيه فقيه آخر لذلك".وينطبق هذا على الإمام الخميني حيث حاز الولاية بالتصدي، مع استصحاب الأصل الذي يجتمع فيه مع غيره من الفقهاء أنهم ورثة الأنبياء بالفقاهة، ولكنها تستمر فيمن بعده بالانتخاب من قبل مجلس الخبراء، كما هو الحاصل مع الإمام خامنئي.

وعند البحث في صلاحيات الولي الفقيه كما هي في الدستور الإيراني عبر تتبع المواد المتعلقة به وبالولاية، فإننا لن نخرج بنتيجة حاسمة كتلك التي تعطينا إياها الرسالة التي بعث بها الإمام الخميني في 31 ديسمبر/ كانون الأول 1988م إلى الإمام خامنئي الذي كان رئيساً للجمهورية آنذاك، وفيها صورة لولاية الفقيه المطلقة وإطارها المرجعي كما يراه الإمام الخميني. وبعد وفاته انعقدت الدورة الخامسة لمجلس الشورى وأدخلت ولاية الفقيه المطلقة في الدستور

وفاء للإمام الخميني في سياق التأكيد على تجسيد الدولة فكر مفجر الثورة. وذلك أنه بعد عشرة أعوام من تجربة الحكم في الجمهورية الإسلامية في إيران تفجرت أزمة تشريعية سياسية نظرية بسبب إجازة الإمام الخميني لوزير العمل تطبيق بعض القوانين التي لم يصوت عليها مجلس المحافظة على الدستور، وأثارت امتعاض رئيس الجمهورية خامنئي، فبعث الخميني إليه برسالة يقول فيها: "كان يبدو من حديثكم في صلاة الجمعة ويظهر أنكم لا تؤمنون أن الحكومة التي تعني الولاية المخولة من قبل الله إلى النبي الأكرم (ص) مقدمة على جميع الأحكام الفرعية.. ولو كانت صلاحيات الحكومة (أي ولاية الفقيه) محصورة في إطار الأحكام الفرعية الإلهية لوجب أن تلغى أطروحة الحكومة الإلهية والولاية المطلقة المفوضة إلى نبي الإسلام (ص) وأن تصبح بلا معنى.. ولا بد أن أوضح أن الحكومة شعبة من ولاية رسول الله (ص) المطلقة، وواحدة من الأحكام الأولية للإسلام، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج.. وتستطيع الحكومة (ولاية الفقيه) أن تلغي من طرف واحد الاتفاقات الشرعية التي تعقدها مع الشعب إذا رأتها مخالفة لمصالح البلد والإسلام.. إن الحكومة تستطيع أن تمنع مؤقتا في ظروف التناقض مع مصالح البلد الإسلامي إذا رأت ذلك، أن تمنع من الحج الذي يعتبر من الفرائض المهمة الإلهية. وما قيل حتى الآن وما قد يقال ناشئ من عدم معرفة الولاية المطلقة الإلهية".

وقد عرض الشيخ محسن كديور في كتابه "نظريات الحكم في الفقه الشيعي" النقاط الأساسية الواردة في رسالة الإمام الخميني في سياق توضيحه لنقطتين تعطيان للولاية المطلقة معناها، وذلك تحت عنوان "عدم الالتزام (أي من الولي

الفقيه) بالأحكام الإلهية الفرعية الأولية والثانوية"، ثم ذكر النقطة الثانية "عدم الالتزام بالقوانين البشرية ومن جملتها الدستور".

وقال: "تتحدد الولاية القائمة على أساس الشرعية الإلهية المباشرة من الشارع المقدس، وليس من الناس (المولى عليهم). وواقع الحال أن الولي الفقيه المطلق يستطيع أن يلغي القانون عندما يرى أن ذلك من مصلحة الإسلام والمسلمين، وذلك باعتبار أن القانون الواقعي هو قانون الإسلام الذي ينقضه الفقيه الولي. وبناء عليه فأوامر الولي الفقيه تعتبر في حكم القانون، وهي مقدمة عليه في حالات التعارض معه".

ومن ثم يمكن التأكيد أن حدود وصلاحية الولي الفقيه ما زالت من أكثر النقاط جدلاً بين الفقهاء الشيعة أنفسهم، وبين السياسيين الإيرانيين جميعاً، فالأدلة النقلية والعقلية إذا استطاعت أن تقنع أنصار الولاية بوجوبها، فإن صلاحيات الولي وحدود الولاية بقيت أمراً عصياً على الاتفاق وأثارت جدلاً في المذهب الشيعي عامة وفي البيت الداخلي الإيراني خاصة وأخرجت منه صيغة المحافظين والإصلاحيين.

مما سبق يمكن القول بأن ولاية الفقيه مصطلح ديني موجود في الفقه الشيعي، حيث يعتبرها فقهاء هذه الفرقة ويعرفونها بأنها ولاية وحاكمية الفقيه الجامع للشرائط في عصر غيبة الإمام الحجة، حيث ينوب الولي الفقيه عن الإمام المنتظر في قيادة الأمة وإقامة حكم اللّه على الأرض. وهذه النظرية التي تجمع الولاية الدينية والدنيوية هي التي تحكم إيران منذ الثورة التي قادها الخميني في العام 1979، وحتى الآن، حيث خلفه في منصب الولاية علي خامنئي، والذي ما زال في المنصب حتى الآن. والمادتان في الدستور الإيراني "57 و110" تعطيان لولي الفقيه صلاحيات مطلقة في تسيير أمور الدولة داخليا وخارجيا. أي أن نظرية ولاية الفقيه كإطار نظري ينطبق تماما على الواقع الإيراني، ويجعل من مرشد الثورة علي خامنئي ممسكا بزمام الأمور كلها ومحركا لمفاصل الدولة الإيرانية صغيرها وكبيرها. وثمة متغيرات في المجتمع الإيراني، واختلافات في هرم السلطة أظهرتها وكشفت عنها الانتخابات الرئاسية الأخيرة، تجعل من استقرار هذه النظرية واستمرارها موضع شك لدي العديد من المراقبين والمتابعين للشأن الإيراني.

ولقد كشف الدبلوماسى الايرانى المنشق عادل الأسدى خيوط المؤامرة أو "الانقلاب" على هذه النظرية الذي قال إن المعلومات التي بحوزته والتي وصلته عبر تواصله المستمر مع جهات إيرانية نافذة في الداخل، تفيد بأن رجال الدين في قم، بزعامة آية الله صانعي وآية الله منتظري، اتخذوا قرارا بالانتفاض على ولاية الفقيه ممثلة في علي خامنئي. وأوضح أن ما جرى في إيران منذ نتائج الانتخابات التى فاز بها الرئيس الحالى احمدى نجاد بفترة رئاسة ثانية كان

مخططا له ولم يكن معركة من أجل الرئاسة وإنما حركة شعبية بدعم رجال "قم" لقلب نظام ولاية الفقيه رأسا على عقب.

وأكد أن لديه معلومات تشير إلى أن الأزمة الإيرانية سوف تستمر، وكلما تدخل المرشد الأعلى على خامنئي في الأمور ستزداد الحركة ضد ولاية الفقيه، نافيا بشدة وجود تدخلات أجنبية في الحركات الاحتجاجية التي حصلت ضد الحكومة عقب الانتخابات. كما لفت إلى أمر اعتبره مهما في الوضع الإيراني الداخلي، وهو أن أغلبية الشعب الإيراني ليسوا راضين عن النظام الحالي ولهم دور كبير بما يجري الآن في الداخل.

وهذا التخطيط وتلك الخيوط التي ينسجها رجال قم يقوم على تخطيط من الرئيس السابق على أكبر هاشمي رافسنجاني الذي بات يطرح نفسه بديلا، ويغتصب بصورة سافرة مهام رجل الدين صاحب الكلمة العليا في الدولة على خامنئي. ورغم صعوبة هذه المحاولة إلا أن المتتبع لخطوات رافسنجاني يجد أنه يسير على هذا الطريق الشائك، منتهزا كل فرصة لتحقيق ما يراه مكاسب حقيقة على حساب خامنئي الذي ربما يجد للمرة الأولى جبهة معارضة قوية، وليس مجرد شخصيات معارضة، وقوى مناوئة له شخصيا، لا ترغب في إزاحته فقط، بل ترغب في تقويض أسس النظرية ذاتها.

فقد بدا رافسنجاني في التأسيس لشرعية خاصة به من خلال طرح نفسه والتعريف بها بصورة مغايرة لرجل الدين والسياسة التقليدي، فنراه وقد استشهد في خطبه الأخيرة بتاريخه الطويل، إضافة لحضوره السياسي منذ أكثر من 60 عاما، وشهوده الثورة لحظة بلحظة منذ البدايات الأولى للصراع، وأن معلمه المباشر هو الخميني الأب الروحي لثورة عام 1979. ثم بدا من خلال حديثه وخطبه في سحب البساط من تحت قدمي مرشد الثورة، ويستلب دوره المؤسسي، بل ويوجه إليه

الكمات، حيث طالب الحكومة بإطلاق سراح المعتقلين، وإرخاء قبضتها على وسائل الإعلام، وإزالة الشكوك التي تعتمل في صدور الشعب الإيراني بشأن نتائج الانتخابات، مضيفا أن "إرادة الشعب" يجب أن تتحقق، وفي هذه الحالة (الانتخابات الرئاسية)، فإن ثقة الشعب قد اهتزت.

وهذا الخطاب كان من المفترض أن يلقيه خامنئي ذاته، وهو ما يمليه عليه دوره كمرشد روحي، وكان عليه أن يترفع فوق الصراعات، ولا ينحاز إلى أحد الفريقين، لكن رافسنجاني خطف هذا الدور متجاوزا سلطة المرشد، الذي وقف موقفا لا يتناسب مع دوره مطلقا، حيث قام بإلقاء خطبته منذ أربعة أسابيع، أعلن خلالها تقبله بسرور انتصار أحمدي نجاد، وقال إن الانتخابات قد أثبتت "ثقة الشعب" في النظام، وتوعد بالمزيد من القمع إذا استمرت المظاهرات.

بل وتحدى رافسنجاني سلطة المرشد الأعلى للثورة، وأشار إلى اتخاذه قرارات من دون الحصول على موافقة جميع الأطراف في مجلس تشخيص النظام، في نادرة ربما تكون غير مسبوقة في التاريخ السياسي الإيراني الذي ينظر للولي الفقيه على أنه شخص معصوم.

وفي احدى خطب الجمعة وضع رافسنجاني، للمرة الثانية، وبحضور قادة المعارضة خاتمي وكروبي وموسوي نفسه فوق التناقضات بين الفريقين المتنازعين، فريق "خامنئي . نجاد" وفريق "موسوي . خاتمي"، وطرح نفسه كحكم بين الفريقين، حيث دعا إلى حل المشاكل الانتخابية بالطرق القانونية وإطلاق المعتقلين والحريات وهو ما يلزم الطرف السلطوي (خامنئي ونجاد)، ثم طالب المعارضة بنبذ الفرقة والانقسامات وهذا ما يلزم بطبيعة الحال فريق (موسوي

وخاتمي). ثم أعلن رافسنجاني رسميا، بوصفه رئيس مجلسي تشخيص مصلحة النظام والخبراء، أن الأمة الإيرانية دخلت مرحلة "أزمة خطيرة"، ملمحا وبقوة إلى أن مرشد الثورة بات جزءا من الأزمة، في حين أن ولاية الفقيه تفرض أن يكون الولي جزءا من الحل لأنه معصوم عن الخطأ.

أما الشارع الإيراني فإنه مفترض أن يرى في الولي الفقيه نائبا عن الإمام الغائب، ومن ثم فهو في منزلة ذات قدسية تجعل من كلماته حدا فاصلا بين الصواب والخطأ، بما لا يسمح لأحد بالخروج عن هذا الرأي أو معارضته. ولكن الشارع الإيراني، حقيقة، لم يعد يرى في خامنئي خاصة بعد تحيزه السافر للرئيس نجاد ووقوفه ضد رغبة الشعب في التغيير، واختيار شخصيات محسوبة على التيار الإصلاحي هذه النظرة المقدسة. والشواهد على هذا التغيير كثيرة تلحظها عين المراقب، فلم تفلح محاولات المرشد على خامنئي في وقف المظاهرات المعارضة لنجاد، ولا الحد من الاحتجاجات الدامية بين المعارضين وقوى الأمن المعروفة بالباسيج. كما أن محاولاته ودعمه المطلق للرئيس أحمدي نجاد لم تنه الصراع على الرئاسة، فما زال مير حسن موسوي وكروبي يصران على أن الانتخابات شابتها عميات تزوير فاضحة، ويحرضان الشارع على التمرد على نجاد، ومن ثم قرار المرشد الذي يدعمه.

مجمل القول أن حديث الشارع الإيراني عن تزوير نتائج الانتخابات بإشراف على خامنئي المرشد الأعلى للثورة والمفترض أنه عند الشيعة معصوم يتمتع بالعصمة كونه ممثلاً للإمام الغائب الذي دخل السرداب ولم يخرج منه حتى الأن، وإصرار هذا الشارع على المعارضة تدل على سقوط رمز المثالية والعصمة، وتبشر بقرب سقوط ولاية الفقيه.

الفصل السادس

المجتمع الإيرانى

..صورة من قريب

لاشك أن النظام الاجتماعي في أي مجتمع له تأثير بارز على نظام تعليمية وإيران ليس بدعا عن أي مجتمع فقد تأثرت كافة قطاعاتها بنظامها الاجتماعي خاصة ما يتعلق بالدين واللغة والتقاليد الاجتماعية والحياة الثقافية، فنجد أن الإسلام دين الغالبية العظمى من السكان، إذا أن 99% من السكان مسلمون ومعظمهم (89%) من المذهب الشيعي الجعفري وبقية المسلمين (10%) من المذهب السني الذي يسود بين الأكراد والأتراك والعرب واللور والبالوخ 1% ديانات أخرى كا لمسيحية، أما فيما يتعلق باللغة فإن اللغة الفارسية الحديثة أكثر اللغات انتشار في إيران ويتكلمها 80%من السكان وهي لغة الإدارة ولغة التعليم وإلى جانب اللغة الفارسية تنتشر مجموعة من اللغات التي تتحدث بها عدد من الجماعات مثل اللغة العربية والتي تنتشر بين القبائل العربية التي تقطن إلى الشمال من رأس الخليج العربي، وكذلك اللغة التركية والتي تنتشر بين التركمان.. وتحتل اللغة الإنجليزية المكانة الأولى بين اللغات الأجنبية التي تسود في إيران يليها اللغة العربية والتي تدرس بالمرحلة الثانوية.

أما العادات والتقاليد الاجتماعية في إيران فيحكمها الاتجاه الديني ويتراوح هذا الاتجاه بين أفكار الأصوليين المحافظين والمصلحين المتطرفين.. أما الحياة الثقافية فقد لعبت وسائل الاتصال الجماهيرية من إذاعة وتلفاز وصحف ومجلات ومسارح دورا هاما في نشر الثقافة الفارسية، وبدأت الثقافة الإيرانية تخاطب الجماهير، ولم تعد موجهة فقط إلى الطبقات الأستقراطية في البلاد، ونتيجة لذلك تغير أسلوب الأعمال الأدبية وأصبح أكثر بساطة، وأستخدم مفردات لغوية أكثر سهوله ومسايرة للعصر الحديث.

و من الممكن "تشريح المجتمع الإيراني" من خلال المحاور التالية:

أولا: إشكالية التعليم في ايران

يرجع تاريخ التعليم في إيران إلى عهد بعيد. وبعد الفتح الإسلامي، واعتناق الفرس الإسلام، انتشر التعليم الديني انتشاراً واسعاً. وظل شيوخ المسلمين لقرون طويلة يقومون بالتعليم نظير أجور زهيدة. وفي الكتاتيب كان الصبيان يحفظون القرآن الكريم، ويتعلمون قراءة الفارسية وكتابتها، بالإضافة إلى مبادئ الحساب ثم انتشرت المدارس في إيران في القرن الحادي عشر وساعدت على تقديم نظام تعليمي ديني في أرجاء الدولة العباسية ولم يقتصر التعليم الديني على طبقه العلماء أو القضاة والمعلمين وإنما امتد إلى الحسبة والكتبة وكافة الموظفين والمثقفين. ويمكننا تتبع تطور النظام التعليمي الإيراني من خلال أربع حقبات تاريخية تركت بصماتها واضحة في تحديث التعليم الإيراني.

1- التعليم الإيراني في القرن التاسع عشر

لم يشهد القرن التاسع عشر أي تطور بارز لتحديث النظام التعليمي الإيراني، إنما ركزت الجهود التي بذلت لإصلاح التعليم على التأكيد للحاجة إلى تطوير وتحديث التعليم.

وظلت المدارس خلال هذا القرن تركز على التعليم الديني وعانت الكليات والمدارس الحديثة القليلة التي أنشئت في تلك الحقبة التاريخية من ضعف مستوى طلابها ومعلميها ودخلت إيران العقد الأول من القرن العشرين وهي تفتقد البنية التحتية الملائمة من القوى المادية والبشرية لبناء نظام تعليمي حديث.

2- التعليم الإيراني في النصف الأول من القرن العشرين

صدر أول قانون تشريعي للتعليم في إيران عام 1911م الذي نص في المادة الخامسة منه على توفير تعليم إلزامي لكل طفل يبلغ السابعة من عمرة. غير أنه بعد مرور ثلاثين عاماً على تطبيق القانون. وفي ضوء الإمكانات المادية والبشرية المحدودة، ومع الاهتمام بالكليات والمدارس الثانوية من أجل بناء قوه عسكرية، استوعبت المدارس الابتدائية أقل من 20% من الأطفال في عمر السابعة. وكان هذا دافعاً قوياً إلى صدور قانون التعليم الإلزامي عام 1942م. وبرز السلم التعليمي في هذه الفترة متضمناً مرحلتين للتعليم هما: التعليم الابتدائي ومدته ست سنوات والتعليم الثانوي ومدته ست سنوات مقسمه إلى حلقتين الأولى تمثل المرحلة المتوسطة وتغطي ثلاث سنوات والثانية تمثل المرحلة الثانوية وتغطي ثلاث سنوات. وقد غلب على المناهج في هذه الفترة اعتمادها على حشو الذهن بالمعلومات النظرية في مقررات دراسية منعزلة بعيدة عن حاجات ومتطلبات المجتمع. وقد تصل في بعض الأحيان إلى 15 مادة دراسية وترتب على ذلك اهتمام الطالب بالحفظ، وأصبحت قيمة المعرفة أهم من تطبيقاتها... وشهدت هذه الفترة الاهتمام بفصول محو الأمية وتعليم الكبار لتزويد الدارسين بالتدريب الفردي والاجتماعي المناسب للمواطن الصالح ,كذلك فتحت المدارس الثانوية الليلية لإتاحة الفرصة لمن فاتهم ذلك النوع من التعليم في الفترة النهارية.

3-التعليم الإيراني خلال الفترة من 1951م إلى 1975م (برنامج الثورة البيضاء)

شهد العقد الخامس من العقد العشرين تبني خطة سباعية لتنمية التعليم لعبت المساعدات والتقنية الأمريكية دورا بارزا في تنفيذها، وظهرت الأفكار الأمريكية واضحة في كافة جوانب العملية التعليمية، وفي عام 1963م قدم الشاه محمد رضا بهلوي إلى الشعب برنامج الثورة البيضاء، والبرنامج سلسلة متماسكة من الإصلاحات الأساسية الهادفة إلى حل المشكلات الرئيسية التي تواجه المجتمع الإيراني حلا جذريا، وتميزت هذه الفترة بالاهتمام بالتخطيط التربوي، حيث نفذت خطة التنمية الثالثة (1967/62م)وخطة التنمية الرابعة (1972/67م) لربط مخرجات النظام التعليمي باحتياجات القوى العاملة في المجالات المختلفة، وشهدت هذه الفترة تطبيق السلم التعليمي الجديد (3-4-5) وبرزت المرحلة المتوسطة في هذا السلم مرحلة مستقلة لها أهدافها الخاصة، وركزت إصلاحات الثورة البيضاء في مجال التعليم على محو الأمية وتعليم الكبار، وكذلك الاهتمام بالتعليم العالي.

4- التعليم في ظل الجمهورية الإسلامية

يرى الإيرانيون أن الثورة الإسلامية (1979م)تعد الحدث الجوهري في تاريخ إيران المعاصر حيث استطاعت الثورة الإسلامية بزعامة آية الله خميني القضاء على حكم البهولية وإخراج الشاه من إيران بلا عودة في 15 يناير 1979 م، وقد صدرت في هذه الفترة عدة تشريعات لتنظيم التعليم العام وتخفيض بدء سن التعليم من السابعة إلى السادسة، ومدة فترة التعليم الإلزامي إلى ثمان سنوات

لتغطي المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وفي هذه الفترة أعيد النظر في المناهج الدراسية، وتم فحص المقررات الدراسية لتضمينها ما يدعم العقيدة الإسلامية ,وحذف ما يتعارض مع إنماء الشعور الديني والقيم الخلقية والاجتماعية، كما أعيد تنظيم التعليم العالي، ووجهت العناية إلى إعداد المعلم وتفويض بعض الاختصاصات إلى الإدارات التعليمية المحلية. كما زاد القيد في التعليم بشكل عام حيث وصل عدد التلاميذ في البلاد في عام 2001/2000 حوالي 18.4 مليون تلميذاً يقوم بتعليمهم أكثر من 850 معلماً ومدرساً في مختلف مراحل التعليم العام. وبلغ عدد طلاب الجامعات الإيرانية للعام 2001/2000 حوالي 1.700.000 طالباً وطالبه وعدد الأساتذة في الجامعات والكليات والمدارس العليا 52530 أستاذاً من الجنسين.

وتتمثل سياسة التعليم في أهداف التربية والتعليم، وتتجسد في إدارة التعليم والإشراف عليه، ويتوقف نجاح تنفيذها على ما يتاح للنظام التعليمي من موارد مالية لذا سنتناول في هذا الجانب ما يلي: (أهداف النظام التعليمي، وإداراته، وتمويله)

أ- أهداف النظام التعليمي

تتحدد أهداف النظام التعليمي الإيراني في ضوء أربع موجهات هي: طبيعة المجتمع الإيراني ودينة وفلسفته وتراثه الثقافي، وطبيعة العصر الذي نعيش فيه، ومطالب نمو المتعلمين وخصائصهم، والاتجاهات التربوية المعاصرة التي تؤثر في الممارسات التربوية بالنظام التعليمي، ويمكن تلخيص أهم أهداف النظام التعليمي الإيراني فيما يلي:

تربية وتعليم وتدريب كل فرد ليكون مواطنا صالحا مؤمنا بالإسلام، وعالما بأقوال الأئمة المعصومين، وقادرا على حماية المبادئ الإسلامية، وتطوير القيم الثقافية والخلقية للأمة الإيرانية.

تزكية النواحي العقلية والجسمية والانفعالية والاجتماعية للفرد لينمو نموا متزنا متكاملا.

تنمية اهتمام وميول الأفراد بالعمل واكسابهم الاتجاهات المهنية ليكونوا أفراد منتجين ومساهمين في دعم وتحقيق تقدم المجتمع الإيراني المسلم.

ب- إدارة النظام التعليمي

تسير إدارة التعليم في النظام الإيراني وفق النمط المركزي، ويلاحظ أن كل ما شهدته إدارة التعليم المركزية في إيران من تغيير على مدى خمسين عاما من تاريخ التعليم الحديث بها هو مجرد التغيير في مسمى الوزارة المسئولة عن إدارة النظام التعليمي، فقد عرفت هذه الوزارة المسئولة عند تأسيسها عام 1911م باسم وزارة المعارف والأوقاف العامة والفنون الجميلة وظل هذا الاسم حتى الحرب العالمية الثانية، ثم عدل اسمها إلى وزارة الثقافة ثم تغير أسمها بعد ذلك إلى وزارة التربية والتعليم، ووزارة التربية والتعليم هي الجهة المسئولة عن إدارة ورقابة التعليم العام والفني العالي.

ج- تمويل النظام التعليمي

تعد الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم المصدر الرئيسي لتمويل التعليم في إيران فالدولة تدفع مرتبات العاملين وغيرهم من الإداريين والعاملين في حقل التعليم ,والدولة أيضا هي تساهم في تكاليف الصيانة ,وشراء الأدوات والأجهزة التعليمية ,والدولة أيضا هي مسئولة عن النفقات الجارية للتعليم، ويساهم الأفراد في تمويل التعليم العام بالعطايا من الأراضي والمباني أو بالمساهمات المالية في شراء الأراضي وتكاليف المباني، وتبرعات الأفراد ومساهمتهم في تمويل التعليم في المناطق الريفية أكبر منها في المدن، هذا وقد حدد القانون الصادر في عام 1955م أن تساهم المجالس المحلية بما لايقل عن 5% من ميزانياتها لبناء وصيانة المباني المدرسية، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 3%بقانون آخر صدر عام 1966م.

وتتضمن بنية التعليم مسارات التعليم ومراحله وأنواعه ومجالات التخصص فيه. ويمكن تعريف بنية النظام التعليمي بأنها: الهيكل الارتقائي العام الذي يحدد مسار – أو مسارات– التعليم ومراحله، وتشعبات بعض هذه المراحل وتفرعاتها وشروط الالتحاق بها. وتتمثل بنية التعليم في إيران بما يلي: التعليم النظامي، والتعليم الغير نظامي، والمناهج الدراسية، وإعداد المعلمين، والتجديد التربوي. وسوف نتناول كل عنصر من هذه العناصر بإيجاز.

التعليم النظامي

التعليم النظامي في إيران يتكون من أربع مراحل تعليمية تمثل التعليم العام هي: مرحلة رياض الأطفال، والمرحلة الابتدائية، والمرحلة المتوسطة (التوجيهية)

والمرحلة الثانوية هذا إلى جانب التعليم بالمعاهد العليا والجامعات وسوف نعرف كل مرحلة من هذه المراحل في النظام الإيراني بإيجاز:

1- مرحلة رياض الأطفال (كورستان)

وهي مرحلة تمهيدية للمرحلة الابتدائية تغطي سنة دراسية واحدة للأطفال الذين يبلغون خمس سنوات من أعمارهم، وذلك لإثارة اهتمامهم بالتعليم قبل دخولهم المدرسة الابتدائية، وتدريبه على المواظبة، وتقديم مفردات اللغة الفارسية إلى الأطفال وخاصة في المناطق التي تنشر فيها لغات قومية أخرى.

2- المرحلة الابتدائية(دبستان)

وهي أول مراحل الدراسة الرسمية العامة في إيران، وتغطي خمس سنوات دراسية وتخص الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6و10 سنوات وهي مرحلة إلزامية لجميع البنين والبنات ومجانية في مدارس الدولة.

3- المرحلة المتوسطة (التوجيهية)

وهي المرحلة الثانية من التعليم وتدخل ضمن نظام التعليم الإلزامي الذي يغطي ثمان سنوات من 6 إلى 14 عاما، والمرحلة المتوسطة تغطي ثلاث سنوات دراسية ويلتحق بها التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 11و13 عاما بعد حصولهم على الشهادة الابتدائية. ويطلق على هذه المرحلة (التوجيهية) لكونها المرحلة التي يتم فيها كشف قدرات التلاميذ واستعداداتهم بعد ما يألفون المواد الدراسية المختلفة وتظهر اهتماماتهم. وهنا تستخدم أساليب التوجيه التربوي لمساعدتهم في اختيار مجال تخصصهم في المدارس الثانوية.

4- المرحلة الثانوية(دبيرستان)

وتغطـي المرحلـة الثانويـة أربـع سـنوات دراسـية وهـي مجانيـة منـذ الحكـم الجمهوري الإسـلامي فـي إيـران ولكنهـا ليسـت إلزاميـة ويلتحـق بهـا الطـلاب الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة بالمرحلة المتوسطة الذين تتراوح أعمارهم بين 14-17 عاما. وتسمى مدارس المرحلة الثانوية بالمدارس الإعدادية الثانوية والدراسة بها فرعان: فرع نظري للتعليم الثانوي العام، وأخر تقني للتعليم الثانوي الفني والحرفي. والتعليم الثانوي العام ينقسم إلى قسمين وهما: علوم تجريبية – وعلوم إنسانية ويبدأ التخصص في التعليم الثانوي العام من الصف الأول.

أما التعليم الفنـي لـه مسـتويان: أحدهما يغطـي عـاميين دراسـيين بعد الشـهادة المتوسطة لتخريج العمال المهرة، والأخر يغطي أربع سنوات دراسية لأعداد الفنيين.

5- التعليم العالي

يضم التعليم العالي في إيران الجامعات، والمعاهد العليا، وجميع المؤسسات التي تقدم للطلاب تعليما لمدة عامين على الأقل بعد المرحلة الثانوية، ويطلق عليها كليات (دانشكادة) أحيانا والمدارس العليا أحيانا أخرى. وأقدم جامعات إيران وأكبرها هي جامعة طهران التي أنشئت عام 1934م وهناك خمس جامعات إقليمية أخرى أنشئت على نمط جامعة طهران هي: جامعة تبريز (1947م) وجامعة مشهد(1949م) وجامعة شيراز (1949م) وجامعة الأهواز (1957م) أما المعاهد العليا في إيران فيمثلها معهدان هما: معهد عبدان التكنولوجي (1956م) ومعهد طهران البولتكنيكي(1959م).

التعليم الغير النظامي

يغطي التعليم غير النظامي جميع الأنشطة التعليمية والتربوية التي تحدث خارج إطار التعليم النظامي. ويستهدف تزويد الكبار بالفرص التعليمية المستمرة لاستكمال تعليمهم وتدريبهم ومساعدتهم على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع الإيراني. وتخص برامج محو الأمية بعناية خاصة من جانب الحكومة خاصة بعد البيان الذي ألقاه الخميني زعيم الثورة الإسلامية الإيرانية إلى الشعب الإيراني في يناير 1980م مطالبا إياه بالاشتراك في مكافحة الأمية والقضاء على هذه البلية العظيمة. وبناء على هذا البيان أشترك عدد من الشباب المثقف طواعية في مرحلة محو الأمية. وتشكلت لجنة برئاسة ممثل عن الخميني لتنظيم وتنسيق جهود محو الأمية. وفي عام 1970م طبق نظام التعليم بالمراسلة على مستوى التعليم العام والعالي وخاصة لأولئك المقيمين في مناطق منعزلة.

المناهج الدراسية

تأثرت المناهج التعليمية في إيران بالنمط الفرنسي نظرا لتوتر العلاقات بين إيران من ناحية وإنجلترا والاتحاد السوفيتي سابقا من جهة أخرى. وعليه تسير المناهج التعليمية في إيران وفق النظرية الموسوعية التي ترى: أن كل ألوان المعرفة ينبغي أن تجد لها مكانا في مناهج التعليم. كذلك تأثرت المناهج في إيران بنمط الإدارة السائدة (المركزية) حيث يتم تخطيط المناهج وتطويرها من خلال الأجهزة المسؤولة بوزارة التربية والتعليم.وهذا يجعل المناهج موحدة في جميع المدارس بكل مرحلة من مراحل التعليم وسوف نوجه الحديث عن مناهج كل مرحلة من مراحل التعليم العام بناء على الخطط الدراسية الصادرة من وزارة التربية والتعليم الإيراني.

مناهج المرحلة الابتدائية

تهتم مناهج المرحلة الابتدائية بالتربية الدينية والخلقية للأطفال وإكسابهم المهارات اللغوية المختلفة في اللغة الفارسية هذا إلى جانب العناية بالثقافة الاجتماعية والعلمية والرياضيات والتربية البدنية والفن والأعمال اليدوية.

مناهج المرحلة المتوسطة

تركز مناهج المرحلة المتوسطة على التربية الدينية واللغة الفارسية والرياضيات والعلوم التجريبية ويلي ذلك في الأهمية معرفة الفن والحرف والاجتماعيات والتربية الرياضية.

مناهج المرحلة الثانوية

تختلف مناهج المرحلة الثانوية باختلاف الفروع والأقسام التي يشملها تنظيم المرحلة الثانوية. فالمدرسة الثانوية العامة تتضمن ما بين 12-21 مقرراً دراسياً وتختلف هذه المقررات باختلاف القسم (إنساني، تجريبي) حيث تركز المناهج في القسم الإنساني على اللغة الفارسية وآدابها والمعارف والعلوم الإجتماعية على حين تركز في القسم التجريبي على الهندسة والجبر والحساب والفيزياء والكيمياء وعلم الحياة والصحة أما الثانوية الفنية فإنها تختلف باختلاف التخصصات التي تقدمها هذه المدارس في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والفنون المختلفة إضافة إلى الثقافة العامة والدين والأخلاق واللغة الفارسية وآدابها واللغة الأجنبية والاجتماعيات.

التجديد في التربية يمثل: ابتكار واكتشاف بدائل جديدة لنظام التعليم القائم أو لبعض عناصره (نظمه الفرعية) تكون أكثر كفاءة وفعالية في حل مشكلاته وتلبية حاجات المجتمع الذي يوجد فيه والإسهام في تطويره. وقد شهد النظام التعليمي الإيراني منذ نجاح الثورة الإسلامية عدة تجديدات تربوية حيث ورثت نظاماً تعليمياً ذا صلة وثيقة بالماضي ولاتتلائم مع صبغة الحاضر الجديد وآمال المستقبل المنشود، ومن ثم أصبح من الأمور الضرورية السعي إلى إصلاح النظام التعليمي ليفي بمتطلبات النظام الجديد وذلك من خلال القيام بثورة ثقافية تاق إليها كل فرد في موقع السلطة. وقد بادر الخميني في شهر أبريل 1980 إلى تحقيق هذه الغاية حينما أصدر مرسوماً رسمياً يدعو إلى تشكيل مجلس للثورة الثقافية وقد حدد الخميني طبيعة ومهام ومضمون وتوجيه هذه الثورة المنشودة في عبارات المرسوم على النحو التالي:

(تمحيص جميع البرامج والمشكلات التعليمية، وصياغة استراتيجيات وسياسات تعليمية على أسس ثقافية إسلامية، واعداد مناهج علمية في جميع جوانب الدراسه تعتمد على متطلبات واحتياجات المجتمع، وتدريب واختيار هيئة التدريس المؤهلة والملتزمة بقضية الثورة).

ولنقل هذه الأفكار من حيز النظرية إلى أرض الواقع اختار الخميني (هيئة من خبراء التعليم الإسلامي) للإشراف على تجسيد الخطة التي حدد معالمها في المرسوم المذكور، وقد قامت هذه الهيئة التي أطلق عليها اسم " المجلس الأعلى للثورة الثقافية " على الفور بإجراء إصلاحات هائلة، مازالت مستمرة حتى يومنا هذا في النظام التعليمي.

ولعله من المناسب في هذا المقام ذكر بعض التجارب الإيرانية في التعليم ومنها:

برنامج " كاد ": إن " كاد " الذي يشكل اسمه اختصار لكلمتي " كارا " و" دانش " أي العلم والعمل – هو برنامج لتعريف التلاميذ بالصنائع والحرف. بحيث يشترك كل تلميذ يوماً من كل أسبوع في هذا البرنامج، كما أنه خلال السنة الدراسية يصرف من سنته شهراً في تعليم الفنون المختلفة في المعامل والورش، وبذلك يتعلم التلاميذ بعد إنهاء دروسهم فناً أو حرفة، لها تأثير في مستقبلهم، وفي الاكتفاء الذاتي للوطن. وهذا البرنامج خاص بطلاب وطالبات الصف الأول والثاني ثانوي.

برنامج الحوزة العلمية: الحوزة العلمية تسمية عربية تطلق على المكان أو الناحية، التي تخصص للدروس والتحصيل. وتبعاً للأصل اللغوي للكلمة، فإن الحوزة يمكن أن تخصص لمختلف أوجه النشاط الإنساني، ولكن الكلمة ارتبطت في لغة الخطاب الشيعي بتلقي العلم، حتى بات مفهوماً تلقائياً أن الحوزة لابد أن تكون علمية. والحوزة العلمية لدى الإيرانيين وصف ينصرف إلى مدينة قم كلها، باعتبارها ساحة لتلقي العلم في عدد من المدارس الدينية والمساجد هي مقر الدراسة والإقامة للطلاب في الحوزة العلمية وكانت الدراسة مقصورة على طلاب دون الطالبات إلى أن الخميني بدعوته إلى توسيع مواصلة التعليم الديني أمام البنات وضع اللبنة الأولى " لحوزة النساء " في عام 1986م.

ويمر التعليم في الحوزة بثلاث مراحل هي:

سطح المقدمات: ويسمى الطالب في هذه المرحلة (طالباً أو مبتدئاً) ومدت الدراسة في هذه المرحلة خمس سنوات.

سطح المتوسط: ويسمى الطالب في هذه المرحلة بل إنه يلقب (ثقة الإسلام) ومدة الدراسة في هذه المرحلة ثلاث أو أربع سنوات.

سطح الخارج: وهذه المرحلة اشبه بمرحلة الدراسات العليا وليس هناك فترة محددة لإنجازها واذ أنهى الطالب دراسة هذه المرحلة يلقب (حجة الإسلام) وإذا أجيز للاجتهاد فإنه يحمل لقب (آية الله) وإذا بدأ يمارس عملية الاجتهاد في حلقات الدروس ويؤسس قاعدة شعبية له في الحوزة فإنه يصبح "آية الله العظمى" أما إذا اتسعت دائرة مقلديه وثبت قواعده بسلوكه وعلمه بين جماهير الشيعة، فإنه يصبح مرجعاً للتقليد مع احتفاظه بلقب آية الله العظمى.

ثانيا: المرأة الإيرانية.. أزمات وتحديات

قبل التعرض لواقع المرأة الإيرانية يمكن التعرف على رؤية حكام ايران ومرشديها للمرأة وذلك كما يلي:

المرأة من منظور الإمام الخميني

أدلى الإمام الخميني بآراء وتصريحات عديدة حول المرأة في إطار الموضوعات السابقة في خطبه وبياناته المختلفة نورد منها ما يلي:

أ . شخصية المرأة:

1 - إذا سلبت من الشعوب النساء الشجاعات القادرات على صناعة الرجال، تنحدر تلك الشعوب نحو هاوية الانحطاط.

2 - المرأة مظهر تحقيق آمال البشرية، وهي التي تربي نساء ورجال عظماء. ومن حجرها ينطلق الرجل نحو المعراج. وحجر المرأة موضوع تربية النساء والرجال الكبار.

3- النساء يربين في حجورهن الرجال الشجعان. القرآن الكريم يصنع الإنسان. والمرأة أيضا تصنع الإنسان. ووظيفة المرأة صناعة الإنسان. وإذا

سلبت من الشعوب النساء القادرات على صناعة الإنسان، تتكسر تلك الشعوب نحو التخاذل والانهيار، ويكون نصيبها الانحطاط والهزيمة.

ب - حقوق المرأة:

1- للمرأة في النظام الإسلامي حقوق كحقوق الرجل: إذ إن لها حق الدراسة، والعمل، والملكية، وحق التصويت، وحق الترشيح، ولها حقوق في جميع الجوانب مثل الرجل تماما، ولكن هناك حالات تحرم على الرجل بسبب ما ينجم عنها من مفاسد، وحالات تحرم على المرأة أيضا بسبب ما تؤدي إليه من مفاسد: لأن الإسلام أراد أن يحفظ للمرأة وللرجل كرامتهما الإنسانية.

2 - لقد راعى الإسلام حقوق الرجل، ولكنه راعى حقوق المرأة أكثر من مراعاته لحقوق الرجل.

ج - مشاركتها في الميدان الاجتماعي والسياسي:

1- يجب أن يكون للمرأة دور في المقدرات الأساسية للبلاد، فمثلما كان لك أيتها المرأة دور في الثورات، يجب أن يكون لك الآن دور في النصر أيضا. ولا تنسي أن تنهضي وتقومي متى ما اقتضت الحاجة.

2 - يحق للسيدات الدخول في ميدان السياسة، وهذا تكليفهن.

3 - مثلما يجب على الرجال الدخول إلى الشؤون السياسية وحماية شعبهم، كذلك على النساء أن يشاركن في النشاطات الاجتماعية والسياسية إلى جانب الرجال، مع رعاية ما أمر به الإسلام طبعا، وهو ما يجري اليوم في إيران بحمد الله.

د - حرية المرأة:

1 - لم يعارض الإسلام حرية المرأة قط، بل على العكس يعارض تحويلها إلى بضاعة، وقد أعاد لها كرامتها ومكانتها. المرأة تتساوى مع الرجل، وهي كالرجل حرة في تقرير مصيرها واختيار نوعية النشاطات التي تمارسها، إلا أن نظام الشاه سعى من خلال إغراقها في ما يتعارض مع الأخلاق إلى سلبها حريتها، والإسلام يعارض هذا التوجه بشدة. لقد أنكر ذلك النظام حرية المرأة مثلما أنكر حرية الرجل وسحقها، وامتلأت سجون غيران بالنساء مثلما امتلأت بالرجال. وهذا هو ما كان يهدد حريتها. نحن نريد تحرير المرأة من الفساد الذي يهددها.

2- لقد أدى إعلام الشاه وعملائه المأجورين إلى التشويش على موضوع حرية المرأة وجعله مشتبها على أذهان النسا بحيث صاروا يظنون أن الإسلام جاء ليجعل المرأة جليسة الدار، لماذا نعارض دراسة المرأة ؟ ولماذا نعارض عملها ؟ ولماذا لا تستطيع المرأة العمل في الوظائف الحكومية ؟ ولماذا نعارض سفرها ؟ المرأة حرة كالرجل في جميع هذه الحالات: ولا فارق بينها وبين الرجل.

3- المرأة في المجتمع الإسلامي حرة ولا تمنع من دخول الجامعات والدوائر والمجلسين، والشيء الممنوع هو الفساد الأخلاقي وهو أمر يستوي فيه الرجل والمرأة، وهو محرم عليهما معا.

هـ - الحجاب والستر:

1 - الحجاب بمعناه المتداول بيننا باسم الحجاب الإسلامي لا يتعارض مع الحرية. إنما يعارض الإسلام لأنه يتنافى مع العفاف، ونحن ندعو إلى التمسك بالحجاب الإسلامي. لقد ضاقت نساؤنا الشجاعات ذرعا بما جلبه عليهن الغرب باسم المدنية، والتجأن إلى الإسلام.

2 – في الإسلام يجب أن ترتدي المرأة الحجاب ولكن ليس بالضرورة أن يكون الحجاب عباءة وإنما يمكنها اختيار كل ما يسترها.

3 – يجب الالتفات إلى أن الغاية من الحجاب الذي أمر به الإسلام ليس فقط حفظ كرامة المرأة وكل ما أمر به الإسلام . سواء بالنسبة للرجل أم بالنسبة للمرأة . إنما هدفه إحياء ما لهما من كرامة حقيقية، ومن المحتمل أن تسحق هذه الكرامة بالهواجس الشيطانية أو بواسطة الأيدي الأثيمة للاستعمار وعملائه.

المرأة في القانون الإيراني

يعتبر الدستور، والقوانين المدنية والعادية، والقرارات واللوائح والتعليمات الصادرة من قبل الحكومة أهم أداة قانونية لحماية حقوق المرأة فالدستور والقوانين العامة تمت صياغتها في ضوء الكتاب السماوي للمسلمين، وعلى أساس السنة والروايات الشريفة، وتم سن القوانين العامة في إطار الشرع والدستور من أجل تنظيم العلاقات الاجتماعية وحاجات الشعب في ضوء الظروف الزمانية والمكانية. ونورد في ما يلي مقتطفات من القوانين ذات الصلة بحقوق المرأة.

1– دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

جاء في مقدمة هذا الدستور ما يلي: " الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع والكيان الأساسي لنمو وتكامل الإنسان. ومن هنا فإن الاتحاد في المعتقدات والمثل أمر أساسي في تكوين الأسرة، ويوفر لحركة الإنسان الأجواء الكفيلة بالسير نحو التكامل والرقي. وعلى الحكومة الإسلامية أن توفر الفرص للوصول إلى هذه الغاية، وفي ضوء هذا الفهم لكيان الأسرة تخرج المرأة من إطار كونها شيئا جامدا أو أداة عمل تستخدم في إشاعة النزعة الاستهلاكية والاستغلالية،

وتضطلع . ضمن أدائها لمسؤوليتها الخطية كأم . بدورها الريادي في تربية الإنسان المؤمن الصالح، وتشارك إلى جانب الرجل في الميادين الحيوية في الحياة، ولكي تستطيع في النهاية أن تتحمل مسؤوليات أكبر ، وتنال في نظر الإسلام كرامة أسمى وقيمة أرفع.

. المادة الرابعة عشرة من الفصل الثالث: " حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ملزمة بتوفير جميع المتطلبات الكفيلة بالوصول إلى تأمين حقوق الأفراد كافة من النساء والرجال، وتوفير الأمن القضائي العادل، والمساواة أمام القانون لجميع الناس ".

. المادة العاشرة: " بما أن الأسرة هي نواة المجتمع الإسلامي، فيجب أن يكون هدف القوانين والقرارات والبرامج المتعلقة بالأسرة منصبا على تكوين الأسرة وحماية قداستها وتمتين العلاقات الأسرية على أساس الحقوق والأخلاق الإسلامية ".

. المادة العشرون: " حماية القانون تشمل جميع أبناء الشعب . نساء ورجالا . بصورة متساوية، وهم يتمتعون بجميع الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار الموازين الإسلامية ".

. المادة الحادية والعشرون: " الحكومة مكلفة . ضمن إطار الموازين الإسلامية . بتأمين حقوق المرأة من جميع الجوانب، والقيام بما يلي:

1- توفير الظروف المناسبة لتكامل شخصية المرأة وإحياء حقوقها المادية والمعنوية.

2 - دعم وحماية الأمهات خاصة في مرحلة الحمل والحضانة، ورعاية الأطفال الذين لا معيل لهم.

3 – إيجاد المحاكم الصالحة للحفاظ على كيان الأسرة واستمرار بقائها.

4 – توفير ضمان خاص للأرامل والعجائز وفاقدات المعيل.

5 – منح القيمومة للأمهات الصالحات على أولادهن، عند فقدان الولي الشرعي، في سبيل رعايتهم. ويرى الدستور عدم وجود أي فارق بين الرجل والمرأة في ما يخص ممارسة العمل، والتمتع بالتأمين الاجتماعي، والانتفاع المجاني من وسائل التعليم والتربية.

ويحق للجميع الاستفادة من جميع المستلزمات المتوافرة في هذه المجالات على حد سواء، حيث أشارت المواد التالية إلى هذا الحق قائلة:

. **المادة الثامنة والعشرون:** " يحق لكل شخص اختيار المهنة التي يرغب فيها، على أن لا تتعارض مع الإسلام والمصالح العامة وحقوق الآخرين. والحكومة مسؤولة عن توفير فرص العمل وإيجاد الظروف المتكافئة أمام جميع الأشخاص للحصول على العمل، مع ملاحظة حاجة المجتمع للمهن المختلفة ".

ـ **المادة التاسعة والعشرون:** " الضمان الاجتماعي حق عام يتمتع به الجميع عند التقاعد، والبطالة، والشيخوخة، والعجز عن العمل، وفقدان المعيل، وحالة ابن السبيل، والحوادث والطوارئ، وتأمين المعالجة والرعاية الصحية بواسطة التأمين الصحي وغيره. والحكومة مسؤولة وفق القانون عن تحقيق هذا الضمان من الموارد المالية العامة ومن المساهمات والتبرعات الشخصية لجميع أبناء البلد ".

ـ **المادة الثلاثون:** " على الحكومة توفير متطلبات التعليم والتربية مجانا لأبناء الشعب كافة حتى نهاية المرحلة المتوسطة، وتوسيع مجال التعليم العالي مجانا إلى حين بلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي ".

2- في القوانين الايرانية

القوانين والقرارات الخاصة بالأمن الاجتماعي ومكانة الأسرة ومكافحة العنف ضد المرأة:

ـ قوانين حماية الأطفال وتأمين نفقات المرأة، والأولاد، والوالدين (القانون المدني، المواد 1158 إلى 1208، الصادر عام 1958).

. دفع مبلغ من المال كإعانة لنفقة الزواج للرجل أو المرأة، المشمولين بقانون الضمان (قانون التأمين الاجتماعي، المادة 3، الصادر بتاريخ 24 / 6 / 1975).

ـ قانون الإعالة الذي تقاضي على أساسه المرأة المطلقة أو الأرملة أو العاجز زوجها عن العمل، حق الإعالة، (قانون نظام موازنة الدفع المادة 9، توضيح البند الثاني، الصادر بتاريخ 5 / 6 / 1991).

. قانون ضمان النساء والأطفال فاقدي المعيل (الصادر بتاريخ 13 / 10 / 1992) وتعليماته الصادرة بتاريخ 1995.

ـ قانون جعل حقوق للأولاد والأحفاد الإناث (الصادر بتاريخ 23 / 12 / 1984).

ـ تأمين ربة الأسرة إذا كانت مشمولة بقانون التأمين وتجاوز سنها 55 عاما (قانون التأمين الاجتماعي، المادة 58، الصادر بتاريخ 24 / 6 / 1975).

ـ إبداء الأرجحية وإعطاء الأولوية في دفع نفقة ومهر المرأة عند دفع ديون الـزوج (قـانون الشـؤون الحسـية، فصـل ديـون المتـوفى، المـادة 266، الصـادر بتاريخ 23 / 6 / 1940).

ـ القوانين المتعلقة بـالمهر أثنـاء الزواج (القانون المدني، المواد 1078 إلـى 1110، الصادر عام 1958).

. حق فسخ عقد النكاح: ففي الحالات التي ترى فيها المرأة ضرورة فسخ عقد الزواج هنـاك إجراءات تمهيديـة باسـم الطـلاق القضـائي، وطـلاق الخلـع، أي إن لحق الطـلاق شـروطا خاصـة لكل واحد من الزوجين (القـانون المـدني، المـواد 1029، 1120، 1129، 1130، 1146، 1147، 1157 الصـــادر عـــام 1958).

. قانون تعديل المقررات المتعلقة بالطلاق، وتعيين المقررات التي تحدد الطـلاق (قرار الطـلاق الصـادر فـي عام 1992 الذي ينص علـى إلزام الرجل قبل الطـلاق بدفع مبلـغ تحدد مقداره المحكمـة كأجور لقاء أعمـال الخدمـة المنزليـة وتربيـة الأولاد التي أدتها المرأة طوال مدة وجودها في بيت الزوجية).

. القوانين الخاصة المتعلقة بالوقاية من انفراط عقد الزوجية:

أ . لائحة إيجاد قسم للإعانة والإرشاد في المحكمة المدنية الخاصة.

ب . قرار الطـلاق بوجوب إرجاع حالات الطـلاق كافة (المتفق عليه وغير المتفق عليه) إلى المحاكم لتحاشي وقوع الطـلاق (قانون تعديل مقررات الطـلاق الصـادر بتاريخ 19 / 11 / 1993).

ج . إدراج شروط ضمن العقد لصالح المرأة، من جملة ذلك إعطاء نصف ثروة الرجل للزوجة عندما يريد الزوج تطليقها بلا سبب مقبول (القانون المدني، المادة 1119، الصادر عام 1958).

د . معاقبة من ينكر علاقته الزوجية بلا أساس (قانون إنكار العلاقة الزوجية الصادر بتاريخ 11 / 4 / 1934).

هـ . حق المرأة في طلب الطلاق فيما إذا كان الزوج لا يدفع لها نفقاتها المعيشية (القانون المدني، المادة 1118، الصادر عام 1958).

. القوانين التي تدعم تمتين العلاقات الأسرية، وتوفر سبل تفادي العلاقات غير الشرعية (القانون المدني، المواد 1050 إلى 1054، الصادر عام 1958).

ـ المسؤولية المدينة ووجوب التعويض عن الأضرار التي يسببها من يسيء إلى الكرامة والاعتبار الشخصي أو العائلي (قانون المسؤولية المدنية، المادة 10 الصادر بتاريخ 27 / 4 /1960).

. عقوبات الجرائم المنافية للعفاف والأخلاق الأسرية (قانون المسؤولية المدينة المواد 101 إلى 104، الصادر بتاريخ 27 / 4 /1960).

ـ قانون منع الزواج بمحارم المرأة (القانون المدني، المواد 1047 و 1048 و 1049 الصادر عام 1958).

ـ منع تكليف النساء العاملات دون سن 18 سنة بأعمال شاقة ومضرة (قانون العمل الصادر بتاريخ 19 / 11 / 1990).

ـ منع العمل الليلي للنساء والعاملات دون سن 18 سنة (قانون العمل الصادر بتاريخ 19 / 11 / 1990).

. منع حمل الأثقال باليد وبدون استخدام الوسائل الآلية للعاملات من النساء والفتيات (قانون العمل، الصادر بتاريخ 19 / 11 / 1990).

ـ منع عمل النساء الحاملات منذ ستة أسابيع قبل الولادة إلى أربعة أسابيع بعد الولادة (قانون العمل، الصادر بتاريخ 19 / 11 / 1990).

. منع حمل ونقل الأثقال من موضع إلى آخر بالنسبة للمرأة طوال مدة الحمل وإلى فترة عشرة أسابيع بعد الولادة (قانون العمل المادة 7 من تعليمات حمل الأثقال، الصادر بتاريخ 19 / 11 / 1990).

ـ العمل لتأمين معيشة عوائل السجناء (التعليمات التنفيذية للقوانين وقرارات مديرية السجون، المادة 138، الصادرة بتاريخ 27 / 3 / 1993).

ـ توفير التسهيلات الكفيلة بعودة السجناء إلى ممارسة حياتهم العادية وعلاقتهم الأسرية (التعليمات التنفيذية لقوانين وقرارات مديرية السجون، المادة 138 الصادرة بتاريخ 27 / 3 / 1993).

ـ تخصيص 50% من الأجور الشهرية المعطاة للسجناء لقاء ممارستهم العمل في السجن للحساب المصرفي لإعالة الأسرة التي كان يعيلها (التعليمات التنفيذية لقوانين وقرارات مديرية السجون، المادة 148، الصادرة بتاريخ / 3 / 1993).

ـ تخصيص أقسام منفصلة للنساء في السجون وقانون جواز بقاء الأطفال برفقة أمهاتهم إلى سن الثانية، والبقاء في دار حضانة السجن من سن 2 – 6 سنوات (التعليمات التنفيذية لقوانين وقرارات مديرية السجون، المادة 77، التوضيح 2، الصادرة بتاريخ / 3 / 1993).

ـ النظر في السياسة الإعلامية العامة للبحوث المتعلقة بالمرأة والأسرة للارتقاء بمستوى الثقافة العامة.

ـ الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين (القانون المدني، المواد 1102 إلى 1111، الصادر عام 1958).

. قانون تعيين أمين للجنين في المحكمة الواقعة في مكان إقامة الأم (قانون الشؤون الحسبية، المادة 105، الصادر بتاريخ 22 / 6 / 1990).

ـ إفساح المجال من قبل رب العمل للنساء المرضعات لإرضاع أولادهن (قانون العمل، المادة 78، الصادر بتاريخ 19 / 11 / 1990).

. تأمين وزيادة مرتبات أولاد النساء المتقاعدات والمتوفيات.

ـ حق تخفيض العقوبة في الجرائم المشابهة لجرائم الرجال. فقد جاء في النصوص الإسلامية تخفيض لعقوبة المرأة حفاظا على كرامتها في حالة ارتكابها جريمة مشابهة للجريمة التي يرتكبها الرجل.

. قانون وجوب تقديم تأييد طبي قبل إتمام الزواج (الصادر بتاريخ 3 / 12 / 1928).

ـ تعليمات الدعم الطبي والاقتصادي لعوائل الأسرى، وتخصيص رواتب معاشية لها في حالة وفاة الأسير أثناء فترة الأسر (قانون حماية الأسرى المطلق سراحهم بعد عودتهم إلى البلاد، الصادر بتاريخ 3 / 12 / 1990).

3 – القوانين والقرارات المتعلقة بالعمل

ـ جرية المرأة في اختيار العمل في المكان الذي تراعي فيه حرمة أسرتها (قانون العمل المادة 6، الصادر تاريخ 19 / 11 / 1990).

ـ انتفاع المرأة المتمتعة بالتأمين من الإعانات المخصصة للحوامل (قانون التأمين الاجتماعي، المادة 63، الصادر بتاريخ 24 / 6 / 1975).

. انتفاع المرأة المشمولة بالتأمين من الإعانات والفحوصات الخاصة بالولادة (قانون التأمين الاجتماعي، المادة 68، بتاريخ 24 / 6 / 1975).

ـ منح أجازة بلا راتب للموظف الذي يضطر إلى السفر مع زوجته خارج منطقة عمله (قوانين الخدمة، تعليمات الأجازات، المادة 32، البند 3، الصادر بتاريخ 13 / 10 / 1967).

. منح أجازة للموظف عند مرضه أو المرض الشديد لوالده أو والدته، وعندما يولد له ولد، وعند وفاة زوجته وأقربائه (قانون العمل، الصادر بتاريخ 19 / 11 / 1990).

ـ لائحة قانون إعفاء المتزوجات من الطبيبات، وطبيبات الأسنان، والصيدلانيات، من الإقامة خارج طهران لغرض الحصول على رخصة عمل دائمة (الصادرة بتاريخ 10 / 3 / 1980).

ـ تقليل ساعات عمل النساء في قانون العمل نصف الوقت بالنسبة للنساء (تعليمات كيفية تطبيق قانون العمل نصف الوقت للنساء الصادرة بتاريخ 8 / 4 / 1967).

ـ قانون الإحالة على التقاعد قبل الموعد بالنسبة للمشمولين بالتأمين الاجتماعي (يمكن للعمال طلب الإحالة على التقاعد عند بلوغهم سن 55 عاما، مع سابقة دفع رسوم التأمين لمدة عشرين سنة).

. قانون عمل النساء في سلك القضاء بدرجة قضائية.

. منع تكليف النساء بأعمال شاقة ومضرة وكذلك حمل أثقال أكثر من الحد المسموح به للنساء (قانون العمل، المادة 77، الصادر بتاريخ 19 / 11 / 1990).

. عند أداء الرجل والمرأة عملا متساويا في ظروف متشابهة في مصنع واحد، يجب دفع أجور متساوية لهما، ويمنع أي تمييز في تعيين مقدار الأجور على أساس السن أو الجنس، أو العنصر، أو القومية، أو المعتقد السياسي والديني (قانون العمل، المادة 38، الصادر بتاريخ 19 / 11 / 1990).

4 - القوانين والقرارات في الجانب الصحي

. تلقيح الحوامل في إيران.

. قانون تأسيس منظمة تأمين الخدمات الصحية لعوائل مستخدمي الدولة.

ـ تخصيص فروع الأمراض النسائية والولادة للمتقدمات من الإناث (قانون تأسيس وزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبي، الصادر بتاريخ 27/ 11 / 1985).

ـ قانون قبول النساء في الفروع الطبية التخصصية وتعيين سهم لهن فيها (الصادر بتاريخ 27 / 9 / 1985).

. قانون توفير وسائل ومستلزمات الدراسة للأفراد (الصادر بتاريخ 19 / 7 / 1974).

. قانون تنمية مستلزمات التعليم الشعبي.

. تأسيس مراكز تأهيل للفتيات تتناسب مع سلامة نضجهم الجسمي والروحي (قانون العمل، المادة 117، الصادر بتاريخ 19 / 11 / 1990).

دور المرأة في المجتمع الايرانى عقب الثورة

في السنوات الأولى التي أعقبت انتصار الثورة الإسلامية، كان للمرأة حضور مشهود في مسيرة تحقيق أهداف الثورة الإسلامية، والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمصير البلاد وأخذت تتسع يوما بعد آخر الأرضية اللازمة لاكتساب التجربة والاختصاص إلى جانب استتباب الأمن الاجتماعي الذي يتيح للمرأة المشاركة على نحو أوسع في الحياة الاجتماعية.

بعد انتصار الثورة الإسلامية اتخذت تربية المرأة مسارا تصاعديا، ولا شك في أن السنوات القادمة ستشهد صعود عدد أكبر من النساء إلى مراكز اتخاذ القرار.

1 - المشاركة في العمل السياسي:

تتخذ المشاركة السياسية للمرأة في كل مجتمع شكلا ومواصفات خاصة في ضوء العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. والحقيقة هي أن انعدام المشاركة الكاملة للمرأة في المعادلة السياسية للمجتمعات ينجم عادة عن عدم مساواتها مع الرجل في القوانين الأساسية والحقوقية. ويمكن بشكل عام بحث المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية على صعيدين: (الصعيد الجماهيري . صعيد النخبة).

1 - المشاركة السياسية الجماهيرية:

يمكن تقسيم المشاركة السياسية لجماهير النساء الإيرانيات انطلاقا من الظروف السياسية والاجتماعية لإيران، إلى المجالات التالية:

أ – المشاركة في الثورة.

ب – المشاركة في الانتخابات الدورية.

ج – المشاركة في التظاهرات والمسيرات.

د – المشاركة في الانتخابات والجمعيات.

هـ – المشاركة في النشاطات التعبوية والحرب المفروضة.

2 – المشاركة السياسية للنخبة:

يمكن في هذا الإطار الإشارة إلى مشاركة المرأة في المجالات التالية:

أ . العضوية في المجالس التشريعية.

ب . المشاركة في المراكز العليا لاتخاذ القرار في الدولة، والقطاع الخاص.

ج . العمل في سلك القضاء:

أ. العضوية في المجالس التشريعية:

بدأ نظام التشريع الإسلامي عمله في إيران منذ عام 1980 وينص دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أن لكل أبناء الشعب رجالا ونساء حق المشاركة في الانتخابات على قدم المساواة، ولا يوجد أي فارق بين الرجل والمرأة في التصويت والترشيح والانتخاب، ومع ذلك فإن عدد عضوات المجلس التشريعي أقل من عدد الأعضاء كما هو الحال في معظم بلدان العالم.

إن الإقبال الواسع للمرأة على المشاركة في الانتخابات كمرشحة أو كناخبة ينم عن وجود مسار تصاعدي لدخول المرأة في ميدان النشاطات الاجتماعية .

السياسية، حيث تفيد الإحصائيات أن عدد النائبات في مجلس الشورى الإسلامي اتخذ مسارا تصاعديا على مدى دوراته المتعاقبة.

ب . المشاركة في المراكز العليا لاتخاذ القرار في الدولة والقطاع الخاص:

يعتبر منصب مستشارة رئيس الجمهورية لشئون المرأة الذي استحدث عام 1991، أعلى منصب رسمي حكومي للمرأة (وهو أعلى من منصب معاون وزير). إضافة إلى وجود عدة مستشارات وزراء، و342 مديرة عليا في مختلف المؤسسات الحكومية. وهناك مركز آخر لاتخاذ القرار وهو المجلس الثقافي والاجتماعي للنساء الذي يتألف من 15 عضوة متخصصة ويضطلع بمهمة رسم السياسة العامة في الشؤون الثقافية والاجتماعية للمرأة.

يجب القول على الرغم من أن وجود النساء في المراكز العليا لاتخاذ القرار ورسم السياسة يعتبر موضع اهتمام ورغبة لدى التنظيمات المهتمة بالشؤون النسوية، بيد أن النساء العاملات في تشكيلات الأجهزة الحكومية أو كمديرات من الدرجة المتوسطة لهن دور مؤثر في تحسين هذه الأوضاع. وفي الوقت الحاضر يسير تبوُء النساء لمثل هذه المناصب في اتجاه تصاعدي. وهناك نساء كثيرات يملكن شركات خاصة، أو يترأسن إدارات شركات.

ج . العمل في سلك القضاء:

لقد حدث بعض التقدم في ما يخص عمل المرأة في الأعمال القضائية العليا بالقياس إلى السنوات السابقة. إذ تعمل حاليا النساء ذوات الرتب القضائية كمستشارات في المحاكم. وتشير الإحصائيات أيضا إلى وجود 185 محامية بين المحامين الذين يبلغ عددهم 2661 شخصا.

بدأ الاهتمام الجاد بعمل المرأة في القضاء من خلال وجو مندوب للسلطة القضائية في مكتب شؤون النساء عام 1991، وأخذ هذا المكتب يمارس نشاطه على نحو واسع في الأجهزة القضائية في مجال الدفاع عن حقوق النساء بصور مختلفة لدى المراجع القضائية.

2 . المشاركة الثقافية:

تفضل المرأة الإيرانية العمل في الميدان الثقافي على سائر الأعمال الاجتماعية. ولهذا السبب أحرزت بعد انتصار الثورة الإسلامية تقدما ملموسا في حقل التأليف والترجمة.

ووقع الاختيار على كتب بعض المؤلفات والمترجمات كأفضل كتاب في ذلك العام. وتشارك المرأة أيضا في إدارة بعض مؤسسات الطباعة والنشر.

وتفيد التحقيقات التي أجريت في ميدان الصحافة أن 13% من العاملين في الصحافة من النساء. وهذه النسبة تفوق ما كانت عليه في السنوات السابقة. ومتوسط أعمار الصحفيات في إيران 23 سنة. وتشير الإحصائيات إلى أن 60% من الصحفيات الإيرانيات يعملن في المطبوعات المرتبطة بالدولة والمؤسسات الحكومية.

وتعمل 40% منهن في المطبوعات المستقلة. وتعمل حوالي 23% من الصحفيات الإيرانيات في الحقل الخبري، ومتوسط مستوياتهن الدراسية شهادة البكالوريوس، وحوالي 18% منهن يحملن شهادة ماجستير، وحوالي 6% منهن يحملن شهادة الدكتوراة. ومصدر الدخل الوحيد لـ 41% من الصحفيات هو العمل الصحفي.

يستدل من الإحصائيات المتوافرة أن 900 امرأة يعمل في المجالات المتعلقة بالسينما، وهناك 1800 امرأة يعملن في مؤسسة التلفزة (وعقدت لأول مرة عام 1994 في طهران ندوة باسم المرأة ووسائل الإعلام).

إضافة إلى المجالات الثقافية المذكورة آنفا، توجد للمرأة مشاركة فاعلة أيضا في فروع الرسم، والتصوير ، والتصميم، والنحت، وغيرها من الحقول الفنية الأخرى.

3 - المشاركة في الميدان الاقتصادي:

على الرغم مما أعلنته الشريعة الإسلامية المقدسة قبل 1400 سنة من الاستقلال الاقتصادي التام للمرأة، إلا أن المرأة بقيت محرومة من حقوقها عمليا.

وقد تبلور في المجتمع الإيراني الحالي اعتقاد بأن المرأة تملك بالقوة قدرات وطاقات يمكن تفعيلها في الظروف الصحيحة والأجواء الاقتصادية السليمة لصالح الإنتاج الوطني والتنمية الاقتصادية.

إذ يمكن من خلال تزويد المرأة بالمهارات الفنية والعلوم اللازمة وتوظيفها على النحو الصحيح، توسيع رقعة مشاركتها الواعية في النشاط الاقتصادي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تعيش حوالي 50% من النساء الإيرانيات في القرى والأرياف. وتعمل 100% منهن تقريبا في الصناعات التحويلية التقليدية والأعمال البيئية.

ومن الأهداف التي ترمي إليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال طرحها لمشروع العمل الذاتي هو توسيع مشاركة المرأة في الشؤون الاقتصادية. ومن الأمور التي تساعد على زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي: تقديم القروض والتسهيلات، وتوفير المستلزمات والمواد الأولية لها، وفتح الدورات

التأهيلية والارتقاء بمستواها العلمي ومهارتها الفنية، والاستفادة من الماكينات والآلات اللازمة للإنتاج، وفتح المصانع المشتركة.

وعلى صعيد الواقع الحالي تشير الأرقام الرسمية إلى أن ما بين 13 و15 مليون إيراني بلغوا سن الزواج، ولا يستطيعون الإقدام على هذه الخطوة، مشيرة إلى أنه لحل المشكلة الحالية يتعين أن يتزوج نحو 1.65 مليون شاب وفتاة إيرانية سنويا، وهو أمر صعب جدا في ظل المشكلات الاقتصادية التي تشهدها إيران حاليا، بحسب صحيفة "تايم" الأمريكية. كما أن "كثيرا من الشباب الذين يمثلون أكثر من 35% من إجمالي عدد سكان إيران يبدون غضبهم من المشكلات الاقتصادية، وتغليب الاهتمام بالمواقف والنواحي السياسية على الأوضاع المعيشية للشعب، وهو ما جعلهم يعبرون سياسيا عن غضبهم في المعركة الانتخابية الحالية" وأردفت قائلة: "هؤلاء الشباب -خاصة فارهاد وماهناز- سوف يعبرون عن ذلك الغضب، في صناديق الاقتراع"، في إشارة إلى أنهم سيصوتون للمرشح الذي يقترب من مشكلاتهم وواقعهم.

وإيران مجتمع محافظ يفضل الزواج المبكر، وكانت الفتيات يتزوجن في بداية العشرينيات من أعمارهن أو أقل، ولكن الوضع اختلف في السنوات الأخيرة؛ حيث ارتفع سن الزواج بشكل كبير. وفي وقت سابق، حذر محمد علي أخباري رئيس منظمة الشباب الوطنية من هذه المشكلة قائلا: "القنبلة الجنسية التي نواجهها أكثر خطورة من قنابل وقذائف الأعداء"، في إشارة إلى مشكلة الإعراض عن الزواج؛ بسبب الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الأخلاقية.

وعلى الصعيد ذاته، شددت الصحيفة على أن "سوء إدارة الاقتصاد الإيراني ومعدلات التضخم والبطالة المتصاعدة، وارتفاع تكلفة الزواج، حالت دون تحقيق الكثيرين لحلم الزواج والاستقرار العاطفي والأسري". وعلى مدى فترة ولاية نجاد

سجلت أسعار الوحدات السكينة أرقاما قياسية، خاصة في العاصمة طهران التي ارتفعت فيها الأسعار بمعدل 150%. وفي الآونة الأخيرة انخفضت شعبية نجاد بين الإيرانيين، وحتى بين المحافظين؛ بسبب سوء إدارته للمشاكل الاقتصادية في البلاد، ولاسيما التضخم المتصاعد والبطالة المتزايدة، وكذلك وضع إيران على مسار تصادمي مع الولايات المتحدة وحلفائها بشأن البرنامج النووي الإيراني، وفقا لمنتقديه.

وتجلت معارضة اتجاهات نجاد الاقتصادية عندما قام 50 اقتصاديا ايرانيا بارزا بكتابة رسالة مفتوحة له في 15 يونيو عام 2006، متهمين سياساته بأنها "غير علمية"، ومشيرين إلى أن سياسة توزيع عائدات النفط التي انتهجتها حكومته لم تكن مجدية في تخفيض حدة ارتفاع الأسعار في إيران. كما أن الاقتصاديين رأوا في نفس الرسالة أن سياسات نجاد الخارجية خلقت الكثير من التوتر، مما ضيع فرصا استثمارية كثيرة على البلاد، على حد قولهم.

إشكالية الطلاق في ايران

أزمة الطلاق في إيران تتوازى مع أزمات اجتماعية – شبابية أخرى تطول مجتمع يشكل فيه الشباب الذين هم في سن الزواج 17.5 مليون نسمة تقريبا وهم الذين يقعون في الفئة العمرية من (15) إلى (29) سنة. هذا بالطبع بافتراض أن جميع من هم فوق الـ (29) سنة هم من المتزوجين. من جملة الأزمات الاجتماعية – الشبابية التي تطول أكثر من 25% من سكان إيران نذكر أزمة الزواج وأزمة البطالة وأزمة الإدمان. وثمة نقطة جوهرية يمكن التأكيد عليها

أيضا وهي أنه ما من مجتمع إلا ويعاني الآن من هذا المثلث: البطالة، الإدمان، الزواج والطلاق. فقط تختلف معدلات هذه الأزمات ومدى انتشار بعضها في مجتمع دون الآخر.

تفيد الإحصاءات الرسمية لإدارة الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية الإيرانية أن محافظة طهران هي أعلى محافظات إيران فيما يخص معدلات الطلاق، إذ تبلغ نسبة حالات الطلاق إلى إجمالي حالات الزواج فيها 17.18%، ثم تأتي محافظة قم في المرتبة الثانية – على الرغم من انخفاض الكثافة السكانية فيها – وذلك بنسبة 12.8% ثم محافظة كردستان التي تبلغ نسبة الطلاق فيها 10.6% إلى إجمالي حالات الزواج. ويوضح الجدول التالي حالات الزواج وحالات الطلاق التي وقعت في إيران وفقا لما نشرته وزارة الداخلية الإيرانية في هذا الصدد وهو يعد الإحصاء الرسمي عن حالات الزواج والطلاق الصادر عن مصلحة الأحوال المدنية لعام 2001 – 2002

حالات الزواج والطلاق في كل محافظات إيران لعام 2001 -2002

المحافظة	الزواج	الطلاق	نسبة الطلاق إلى الزواج
أذربيجان الشرقية	36744	2198	5.9
أذربيجان الغربية	27019	1954	7.2
أردبيل	13646	862	6.3
أصفهان	39807	3304	8.3
ايلام	3695	122	3.3
بوشهر	7728	748	9.6
طهران	104496	17956	17.18
جهاز محل وبختياري	7847	330	3.2
خراسان	75888	7032	9.2
خوزستان	35349	2384	6.7
زنجان	10263	743	7.2
سمنان	5363	348	6.4
سيستان وبلوتشتان	11661	442	3.7
فارس	39630	3672	9.2
قزوين	11282	672	9.5
قم	10247	1315	12.8
كردستان	14016	1491	10.6
كرمان	23868	16186	7.0
كرمان شاه	19214	2295	12.0
كهكلويه وبوير احمد	4717	246	5.2
جلستان	15558	882	5.6

جيلان	27038	1703	6.2
لرستان	17415	1310	7.5
مازندران	31753	2819	8.8
مركزي	13363	1380	10.3
هرمزجان	9106	879	9.6
همدان	18710	1672	8.9
يرد	8867	350	3.9
الإجمالي	644251	61013	9.4

المصدر : وزارة الداخلية الإيرانية – مصلحة الأحوال المدنية

يتبين من الجدول أن هناك 644251 حالة زواج تقابلها 61013 حالـ طلاق في عام واحد فقط والسؤال هنا هل تعد هذه الحالة بمثابة أزمة فعلية ؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال تناول مسيرة الثنائية (الزواج والطلاق) في إيران وذلك من خلال الجدول التالي.

معدلات الزواج والطلاق في الفترة من عام 1996 وحتى عام 2002

السنة	إجمالي حالات الطلاق	إجمالي حالات الزواج	نسبة الطلاق للزواج
1996 – 1997	37817	479263	%7.9
1997 – 1998	41816	511401	%8.2
1998 – 1999	42391	531490	%8
1999 – 2000	50179	611519	%8.2
2000 – 2001	53797	646498	%8.3
2001 – 2002	61013	644251	%9.4

المصدر : وزارة الداخلية – مصلحة الأحوال المدنية

لو أننا نظرنا إلى نسبة الطلاق مقارنة بنسبة الزواج في عام 1996 – 1997 والتي تبلغ 7.9% وكيف أن هذه النسبة قد زادت بمعدل 1.5% على مدار السنوات الست التي اشتمل عليها الجدول ثم قمنا بتحويل هذه النسبة إلى أرقام صحيحة فسنجد أنها تمثل 23196 حالة طلاق. فإذا ما أخذنا في الاعتبار معدلات الزيادة السكانية في إيران والتي تماثل نفس المعدلات المصرية تقريبا حيث تدور حول 1.9 في الألف و 2.1 في الألف لاتضح لنا أننا بالفعل بصدد أزمة مجتمعية مركبة وخطيرة النتائج يمكن استعراض أهم مظاهرها على النحو التالي:

أ- أن هناك 287013 أسرة قد انهارت.

ب- أن هناك ضعف هذا العدد تقريبا من الأبناء الذين سيعانون من التداعيات الخطيرة لانهيار هذه الأسر، وذلك بافتراض أن متوسط الأبناء في كل أسرة وقع لها الطلاق " اثنان " فقط.

ج- أن هناك 143506 امرأة فقدت الزوج بوصفه عائلا لها.

د- أن هناك 143506 عائلة صارت إحدى بناتها مطلقة مع كل ما يعنيه هذا الوضع في مجتمع شرقي مسلم في المجتمع الإيراني.

هـ - أن هناك فرصة كبيرة لحدوث زيادة قوية في أعداد أطفال الشوارع التي بدأت تسود المدن الإيرانية وأعداد الأطفال المقبلين على احتمالات تعرضهم للإدمان، وأعداد الأطفال الذين يمكن أن يتسربوا من التعليم نتيجة فقدان العائل وزيادة أعداد الأطفال الذين يدخلون في سوق العمل الحرفي واليدوي دون أن يكونوا قد بلغوا بعد السن الصحيحة لمثل هذا التطور الحياتي.

الواقع أن تعاظم أزمة الطلاق في المجتمع الإيراني تفرض طرح عددا من الأسئلة التي لا يمكن طرحها بالنسبة لأي دولة أخرى. فإيران دولة لها خصوصياتها التي تميزها عن غيرها من الدول الأخرى وهي الخصوصية التي تنبع من طبيعة نظام الحكم الإسلامي فيها، هذه الخصوصية تخلق تصورا مثاليا في ذهنية وعقلية أي متتبع لهذا النظام. مفاد هذا التصور أن إيران تعيش في مجتمع مثالي.

الواقع أن أسباب الطلاق لا تكمن فقط في مؤسسة الأسرة ذاتها وإنما تكمن وتمتد أيضا في البيئة الاجتماعية المحيطة وكذلك في الثقافة الاجتماعية التي باتت سائدة وقائمة في داخل المجتمع الإيراني وكذلك في الأوضاع الاقتصادية. بل إن هذين العنصرين الأخيرين: الثقافة والاقتصاد لا يؤثران في هذه الأزمة فحسب، بل هما من الأسباب المباشرة في تضخمها وتضاعف مستوياتها. ومن الأسباب الأخرى التي تساهم في مضاعفة هذه الأزمة:

1- **الفقر**: الناتج عن البطالة وكذلك اختلاف المستوى المالي بين الزوجين.

2- **الإدمان**: سواء كان مرتبطا بالزوجة أو الزوج والأغلبية ترتبط بالزوج.

3- **الزواج المفروض**: وهو سبب يرتبط بالمرأة أكثر من الرجل فيصبح هذا الأمر سببا لمطالبة المرأة بالطلاق بعد ذلك خاصة إذا كانت قد تزوجت في سن صغيرة وهو ما يعرف اجتماعيا بظاهرة " عدم التفاهم ".

4- **الخيانة والعلاقات السرية**: ترتبط بالرجل والمرأة على السواء، أما الثانية فهي تخص الرجل بالدرجة الأولى من خلال علاقاته السرية كالزواج المؤقت.

5- **انتشار المفاهيم الخاطئة** والتفاوت السني الكبير بينهما على صعيد آخر، يأتي عدم التوافق الأخلاقي بين الأزواج ونفور الزوجة من الزوج في

مقدمة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى زيادة حالات الطلاق في طهران وحدها وهو ما يعكس التباين في القيم والمفاهيم والثقافات التي توجد لدى كل من الرجل والمرأة الطهرانيين، ثم يأتي بعد ذلك " عدم الإنفاق " من جانب الزوج الطهراني والاختلافات الأسرية والعائلية كأسباب للطلاق. من ناحية أخرى يمكن القول بأن الفساد الأخلاقي للزوج وإدمان المخدرات والإصابة بالإيدز هو في مقدمة العوامل والأسباب التي تقع على عاتق الزوج والتي تؤدي إلى وقوع الطلاق.

ظاهرة نساء الشوارع في ايران

إن ظاهرة نساء الشوارع ظاهرة مشنومة وسيئة وتوجد في كثير من المجتمعات البشرية، والإسلام هو الدين الوحيد الذي استطاع وتمكن بالنظام والبرامج الشاملة أن يحد منها في البيئة الإسلامية، وقد انخفض مستوى هذه الظاهرة إلى حده الأدنى ولكن ظهر على الساحة مؤخرًا ما كان مخفيًا، ونساء الشارع مثل الميكروبات المعدية لا يجرون الآخرين إلا إلى الفساد والتلوث الجنسي. وهن من أسوأ النساء حظًا ومن أفقر أفراد المجتمع، والكل يستهجنهن وهن طريدات الأسر، وهذا الأمر قد أدى إلى ضعف روحهن المعنوية. والأفراد الذين يفسدون بهؤلاء النساء لا يُكنون لهن حبًا ولا احترامًا ولا تقديرًا، ولكن يعتبرونهن آليات لشهواتهم، وهن -أي نساء الشارع- يعتبرن من الناحية الدينية والوجدانية مجرمات ووقحات، فهن في الوقت الذي يمتلكن فيه المال يذهب من أيديهن في سرعة الريح. وهن يمتلكن الدخل والمكان ولكنهن يصبن بسرعة بأنواع الأمراض المختلفة، ويطاردن فيقفن على معابر الطرق ليصحبن أفرادًا ساقطين، وأخيرًا يسقطن في أيديهن فيقتلهن، كما حدث في مشهد حيث قتلت

14 امرأة منهن، وهذا نموذج من المرارة وسوء الحظ الذي يحالف هؤلاء الطريدات والجهنميات. ومع ذلك فإن المسئول عن ذلك أكثر من الجميع الحكومة وهي السلطة التنفيذية ثم السلطة القضائية؛ فالحكومة لديها السلطة التنفيذية وتستطيع إذا أرادت أن تعالج هذه الظاهرة بسهولة ويسر في دولة مثل إيران؛ لأنه توجد فوضى جنسية في إيران مثل الدول الغربية التي لا دين لها، فبناء الأسرة في إيران قوي ومتماسك، وعلاقة البنت والولد والرجل والمرأة محكومة بالقانون والثقافة الإسلامية والإيرانية الإصيلة.

وقد وضع الدين الإسلامي كافة أنواع البرامج في يد الحكومة للقضاء على هذه الظاهرة السيئة، ومن جانب آخر، فإن عدد هؤلاء النسوة في مجتمع يبلغ تعداده اكثر من 70مليون نسمة قليل جدًا وربما يبلغ عدة آلاف، وهذه القلة في العدد ترجع إلى البيئة والثقافة فالقضاء على هذه الظاهرة المشنومة بالأسلوب العلمي ميسر وسهل عن أي بلد آخر.

وبناء على ذلك فإن الحكومة ليس لديها أي عذر للعمل على علاج هذا المرض الاجتماعي، وإذا كان هناك عذر لتعطيل وعرقلة ذلك فإنه غير واقعي وغير منطقي، فالحكومة يمكنها الاستعانة بكل التيارات للتعاون في علاج هذا المرض، والأسلوب المتبع لعلاج ظاهرة نساء الشارع في مرحلتها الأولية هو معرفة العلل والأسباب والعوامل الأساسية المسببة لها والتخلص منها علميًا وأهم هذه الأسباب ما يلي:

1- الفقر.

2- الخلافات الأسرية.

3- الشذوذ الداخلي للفرد.

4- الإدمان.

5- الشبكة السرية الاستعمارية الإفسادية.

6- مجالات الإفساد مثل الأفلام والديسكات، والأشرطة والصور المبتذلة والكتب الفاسدة والمفسدة، والصحافة الفاسدة... إلخ.

7- الحاجة الجنسية المنفلتة.

8- تساهل وتسامح الأجهزة التنفيذية والقضائية.

أسلوب العمل

1- الأمر الجاد لرئيس الجمهورية لوزير الداخلية بالتحقيق السريع والجاد والنهائي والتنفيذ الدقيق على يد وزارة الداخلية بإشراف هيئة معينة من قبل رئيس الجمهورية.

2- معرفة وإحصاء عدد نساء الشارع بإجراء منظم ومفاجئ.

3- الاطلاع على كافة ظروف هؤلاء النساء وأسباب انجرارهن إلى هذا الوضع وعمل تصنيف لهن للتخطيط التنفيذي والإجراء العملي المؤثر.

4- تحديد ورصد ميزانية تكون موضع الحاجة فضلاً عن إمكانيات وآليات وشروط وقوانين متعلقة بها.

5- تحديد المسئولين والأفراد موضع الحاجة.

6- الإقدام بالعمل ومواصلة البرنامج.

ويمكن علاج أسباب هذه الظاهرة كالآتي:

1- **الفقر**: إن حوالي 80% من النساء والأطفال المشردين جروا إلى هذه الجريمة وتورطوا فيها بسبب الفقر أو لأسباب أخرى، فقد تورطوا في ذلك بسبب

البطالة وعدم وجود الملجأ المناسب. ولو أن نسبة الـ 80% تمت رعايتهن في مكان مناسب وتم تأمين حياتهن، ووضعت لهن تدريبات عمل مناسبة ثم منحت لهن فرص عمل لتم إنقاذهن من مستنقع الفحشاء والرذيلة، وعلاج الـ 20% الباقين غاية في السهولة واليسر، ففي عصر محمد رضا بهلوي الشاه الإيراني قبل الثورة الإسلامية، قام بهذا العمل المتدينون، وأهل الخير ورجال الدين والعارفون بالله، فمثلاً كان الشيخ المرحوم سيد مهدوي قوام يمتلك بيوتًا تلجأ إليها النساء ويعملن هناك، وبعد فترة من الزمن تتاح لهن فرصة الزواج، وكان هو - أي الشيخ- قوام يمد هؤلاء النساء بالإمكانيات لتكوين أسرة، ولاقى هذا الزواج نجاحًا؛ لأن هؤلاء النسوة اللاتي ذقن مرارة وشؤم الحياة كن يحتفين بأسرهن، وكن يمنحن أزواجهن وأولادهن محبة وعاطفة خاصة.

وبعد قيام الثورة الإسلامية تعهد بهذا العمل أفراد وعلماء فأقام آية الله فهيم كرماني بيت العفاف في كرمان هو وأصدقاؤه المتدينون، وللأسف أصابته عصابة كرمان المشهورة فقد استولوا على الأموال والحدائق والإمكانيات، وقد أسست هذه البيوت كذلك في طهران وفي المدن الإيرانية الأخرى، والبعض ما يزال يعمل إلى الآن، ولما لم يكن هناك حماية ودعم من قبل الحكومة لهذه البيوت فإن برامجها توقفت في الأربع سنوات الأخيرة التي انتشر فيها الفساد، ولكن هل اهتز كل من له وجدان إيماني أو إنساني لهذه الظاهرة المشئومة، وبخاصة قتل 14 امرأة في مدينة مشهد وقتل عدد آخر لم يعلم من قام به، وهل أقدمت حكومة خاتمي في هذا الصدد على إجراء عاجل ومؤثر.

2- **الخلافات الأسرية**: وطرق حل هذا الأمر هو تشكيل مجالس دعم للأسرة وهو أمر ميسور وذلك في كل حي من المدينة أو القرية، ويكون تحت رعاية شيخ ديني وتحت مسئولية أحد المؤسسات مثل مؤسسة "إغاثة الإمام

الخوميني*، والنسوة اللاتي لديهن مشكلة أسرية يعانين منها يمكنهن مراجعة هؤلاء الشيوخ وهذا في ظل تحرك شعبي وفي حماية مؤسسة.

3- **الشذوذ الداخلي للفرد:** وعدد هؤلاء قليل ويمكن أن يعالجن على يد وزارة الصحة والعلاج والتدريب الطبي ببرامج معينة.

4- **الإدمان:** هذه المشكلة يمكن حلها بحيلة متعددة الأبعاد والجوانب لهذه المشكلة المشئومة.

5- **مجالات الفساد:** وللأسف فإن السياسة الخاطئة من التساهل والتسامح في الواقع هي سياسة التحرر وفتح الميدان أمام السياسات المخربة والكتابات المبتذلة والمنحرفة والأشرطة المهيجة وفتح الميدان بلا قيد ولا شرط، ومنها كذلك دعاية الفنانين الغربيين والهنود، والكتب التي تظهر العقد الشهوانية النائمة وكل ذلك من أسوأ عوامل الفساد، وعلاج هذا الأمر هو قانون الدولة القاطع وتبديل سياسة التساهل والتسامح بالسياسة المدبرة والمنظمة بعيدًا عن التشدد والضعف والتراخي.

6- **الحاجات الجنسية المنفلتة:** إن عددًا كبيرًا من النساء اللاتي قُبض عليهن لا يوجد لديهن مشاكل مالية، وقد درج في ملفاتهن أنهن يعترفن أن ليس لديهن حاجة مالية، ولكنهن لا يستطعن صرف الشهوة الجنسية في موضعها الصحيح، وبذلك سقطن في الحرام. وعلاج هذا النوع من النساء يكمن في توجيههن إلى القوانين الإسلامية المانعة لذلك، والتحذير من أنه في حالة تكرار ذلك فمن الممكن إقامة الحدود وتطبيقها، والتنبيه على خطورة هذا الجرم وعقوباته الدنيا والأخرة، وكذلك تعليم طرق الحلال والطرق القانونية ومن بينها الزواج المؤقت.

7- التساهل والتسامح من قبل أجهزة الدولة حيث يجب على الحكومة أن تنفذ القانون ونصوص الإسلام والتعاون المخلص للحكومة مع السلطة القضائية لحل هذه المشكلة، وهذا هو ثالث محور مقترح لمكافحة الفساد، ونرجو من السيد خاتمي وحكومته أن يتمكنوا من تنفيذ الإصلاحات الأولية، فقد رفع هو وحكومته راية الإصلاح.

السنة والشيعة ومحنة التعايش

إيران ذات الأيدولوجيا الشيعية الإمامية، والتي لا تعرف في سياستها الداخلية مع المخالفين من أهل السنة إلا الإقصاء والتهميش والتضييق، فطهران وغيرها من المدن الكبرى كأصفهان وشيراز . كما يقول العالمون . لا يوجد فيها مسجد واحد لأهل السنة، وتشير بعض التقارير الموثقة إلى أن النخب من أهل السنة تعيش إما في السجون أو في المنافي، فيما يموت بعضهم بطرق وحوادث مشكوك فيها. كذلك تشير تلك التقارير إلى ما يقع من هدم مساجد ومدارس لأهل السنة، حيث تعتبر الحكومة الإيرانية مساجد السنة إما أنها مساجد ضرار (بنيت لغير أهداف العبادة الخاصة)، أو أنها بنيت بغير إذن من الحكومة، أو أن أئمة تلك المساجد لهم ولاءات مع جهات معادية .

ومن صور إساءة معاملة أهل السنة ما يحدث من اعتقالات واغتيالات، حيث تقول العديد من الروايات والتقارير، أن المسلمين السنة تعرضوا للعديد من مظاهر الاضطهاد منذ الأيام الأولى للثورة الإسلامية في إيران، حيث انقلب

الخميني على من ساعده من علماء السنة في الثورة، وهو الشيخ أحمد مفتي زاده، فكان مصيره الاعتقال الذي استمر طيلة عقدين من الزمان .

وقد أجمع عدد من المفكرين والباحثين المتخصصين في الشأن الإيراني أن المستقبل الاستراتيجي لأهل السنة في إيران يشوبه الكثير من المخاطر ، خاصة وأن الدستور الإيراني ذاته يفرق بين السنة والشيعة، مؤكدين أن السنة في إيران هم الأكثر فقرا والأقل تعليما والأبعد سكنا عن العاصمة طهران. فبينما يوجد معبد للزرادشتيه في طهران يمنع أهل السنة في إيران من إقامة مسجد لهم بالعاصمة!!. مطالبين الحكومة برفع جميع أشكال التمييز المذهبي والقومي التي تمارس ضد أهل السنة

وفى نفس السياق نؤكد أن الحكومة الإيرانية تعتبر مساجد السنة إما أنها مساجد ضرار ، أو أنها بنيت بغير إذن من الحكومة أو أن أئمة تلك المساجد لهم ولاءات مع جهات معادية فعلى الرغم من أن الأقلية السنية في إيران، ليست أقلية دينية تعيش في مجتمع مغاير لها في عقيدتها، كالأقليات المسلمة التي تعيش في المجتمعات الأوربية، ولكنها أقلية مذهبية، تعتنق مذهبا إسلاميا مخالفا للمذهب الفقهي (الإثنى عشري) الذي تتبناه الدولة .وبالرغم من كونهم يمثلون أكبر أقلية مذهبية في البلاد، إلا إن مستوى تمثيلهم في البرلمان والتشكيل الوزاري لا يتناسب مع نسبتهم العددية.

والمسلمون السنة، حسب الإحصاءات شبه الرسمية، تتراوح أعدادهم بين 14 إلى 19 مليون مسلم يشكلون نسبة تتراوح بين 20 - 28% من الشعب الإيراني. وهم مقسمون إلى 3 عرقيات رئيسية هي الأكراد والبلوش والتركمان، وقليل من العرب في إقليم عر بستان (الأحواز) المحتل، ويسكنون بالقرب من خطوط الحدود التي تفصل إيران عن الدول المجاورة ذات الأغلبية السنية مثل

باكستان وأفغانستان، والعراق وتركمنستان، أما المسلمون السنة من العرق الفارسي فوجودهم نادر . وقد كانت إيران دولة سنية حتى القرن العاشر الهجري. ونظرا لان أهل السنة في إيران من الشعوب غير فارسية، فقد عاشوا في ظل النظام الملكي السابق أوضاعا سيئة، فكانوا مواطنين من الدرجة الثانية، أولا بسبب بعدهم عن المدن الكبرى والعاصمة، ثم بسبب اعتقادهم المخالف للفرس الشيعة.

كما أن المشاكل التي يتعرض لها أهل السنة في إيران مرجعها ليس المذهبية وحدها وان كانت اكبر العوامل، فجزء منها يعود لأسباب عرقية في دولة متعددة العرقيات مثل إيران، أو لأسباب جغرافية فمعظم أهل السنة يقيمون على أطراف الدول التي تصل بينهما وبين دول سنية هي على خلاف مع إيران مثل العراق أو أفغانستان أو باكستان. كما أن هذه الأسباب وغيرها كانت مبررا لإثارة الشك تجاههم، فهم في نظر النظام الإيراني ليسوا مجرد فصيل يختلف مذهبيا معه، ولكنهم عرق مشكوك في انتمائه إلى جسد الدولة الإيرانية، وكثيرا ما يتهمون بالقيام بعمليات التهريب أو الاتصال بالجهات المعادية، وهي مبررات كافية للنظام الإيراني للتنكيل بهم، من وجهة نظرهم. والنظام الإيراني كان ينكر دوما أنه يقوم باضطهاد أهل السنة في إيران أو يعذبهم، إلا أنه اضطر أخيرا تحت ضغط الصحافة ووسائل الإعلام، إلى الاعتراف بأن عددا من رجال النظام قاموا بأعمال عنف ضد المسلمين السنة وغيرهم من المعارضين، غير أن السلطات زعمت أن ذلك لم يحدث بأوامر من القيادة أو من الولي الفقيه.

والنخب من أهل السنة تعيش إما في السجون أو المنافي فيما بعضهم الآخر يموت بطرق وحوادث مشكوك فيها

1- تقييد حرية بناء مساجد الخاصة بهم: حيث لا يوجد مسجد سني واحد في المدن الكبرى التي يمثل الشيعة فيها الأغلبية، مثل أصفهان وشيراز ويزد، وكذلك في العاصمة طهران التي يوجد فيها أكثر من مليون سني، وتبرر الحكومة رفضها بأن المساجد الشيعية مفتوحة أمام أهل السنة ليصلوا فيها، وأنه لا داع لبناء مساجد خاصة بهم ضمانا للوحدة !

2- هدم المساجد والمدارس: حيث تعتبر الحكومة الإيرانية مساجد السنة إما أنها مساجد ضرار (بنيت لغير أهداف العبادة الخاصة)، أو أنها بنيت بغير إذن من الحكومة أو أن أئمة تلك المساجد لهم ولاءات مع جهات معادية.

3- الاعتقالات والاغتيالات: حيث تقول العديد من الروايات والتقارير، أن المسلمين السنة تعرضوا للعديد من مظاهر الاضطهاد فمنذ الأيام الأولى للثورة الإسلامية في إيران، حيث انقلب الخميني على من ساعده من علماء السنة في الثورة وهو الشيخ أحمد مفتي زاده، فكان مصيره الاعتقال الذي استمر طيلة عقدين من الزمان.

4- التحدي السياسي: ويأخذ هذا التحدي العديد من الأبعاد من بينهما :

البعد التمثيلي: والذي تمثل في عدم منح أهل السنة تمثيلا في البرلمان يتناسب مع حجمهم الحقيقي، إذ لا يمثلهم في البرلمان سوى 12 نائبا فقط، من 14إلى 19 مليون نسمة، في حين يمثل الشيعة في البرلمان نائب عن 200 ألف نسمة تقريبا، كما يتهم السنة في إيران الحكومة بإنجاح العناصر السنية الموالية لها وليست المعبرة عن مطالبهم.

التناقض بين النصوص الدستورية والواقع المعاش فعليا، والممارسات التي تقوم بها السلطات الحكومية ضد أهل السنة: فقد نص الدستور على العديد من الحقوق والحريات لمختلف الأقليات، ومن ذلك:

- الاحترام وحرية أداء المراسم والشعائر الخاصة، حيث نصت المادة (12) على أن، الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الإثنى عشري، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير، وأما المذاهب الإسلامية الأخرى والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباع هذه المذاهب أحرار في أداء مراسمهم المذهبية حسب فقههم، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية، وما يتعلق بها من دعاوى من المحاكم، وفي كل منطقة يتمتع أتباع احد هذه المذاهب بالأكثرية، فان الأحكام المحلية لتلك المنطقة- في حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية- تكون وفق ذلك المذهب، هذا مع الحفاظ على حقوق إتباع المذاهب الأخرى.

- حرية استخدام اللغات الخاصة: حيث نصت المادة (15) على أن (لغة الكتابة الرسمية والمشتركة؛ هي الفارسية لشعب إيران، فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة، ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وتدريس آدابها في المدارس إلى جانب اللغة الفارسية)، كما نصت المادة (16) على أن (بما إن لغة القران والعلوم والمعارف الإسلامية العربية، وان الأدب الفارسي ممتزج معها بشكل كامل، لذا يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف والاختصاصات الدراسية).

– حرية تشكيل التنظيمات والهيئات المختلفة: حيث المادة (26) على أن (الأحزاب والجمعيات، والهيئات السياسية، والاتحادات المهنية، والهيئات الإسلامية، والأقليات الدينية المعترف بها، تتمتع بالحرية بشرط إلا تناقض أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية، كما انه لا يمكن منع شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك في احدها).

5– التحدي الديني: نظرا لان أهل السنة يعتبرون أنفسهم مخالفين في بعض المسائل الفقهية للشيعة الإيرانيين الذين يغلب عليهم المذهب الإثنى عشري. كما أن الإيرانيين من السنة والشيعة يحملون فوق كاهلهم ميراثا من الخلافات والعداء التاريخي والمذهبي، ويزيد حالة المذهبية إن النظام الإيراني لم يفعل إلا ما يؤدي إلى تدعيمها، فأحد المزارات الرئيسية في إيران هو قبر أبو لؤلؤه المجوسي، ورغم انه من عبدة النار إلا أنهم يحتفون به لمجرد أنه قاتل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما أن من عقائدهم سب الصحابة وتجريح كبرائهم، وشتم عرض الرسول صلى الله عليه وسلم.

6– الإهمال والتجاهل: فمناطق أهل السنة هي اقل المناطق بإيران استفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة، ومساجدهم القليلة تتعرض لرقابة الصارمة، وملاحقات مستمرة، ولا يسمح لهم بإقامة مدارس، وفي الوقت الذي يوجد معبد للزرادشتيه في قلب طهران، فضلا عن أنه يوجد في العاصمة طهران 151 معبدا لكل الديانات، فإن المسلمين السنة ممنوعون من إقامة مسجد يؤدون فيه شعائرهم رغم أنه مطلب يلحون عليه منذ سنوات.

وللحق فإنه رغم هذه التحديات التي يعاني منها أهل السنة في إيران، فان السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق محمد خاتمي، شهدت بعض التغييرات في أوضاع أهل السنة، حيث يمثل المسلمين السنة في البرلمان 14 نائبا، كما

شكل الرئيس خاتمي لجنة لمتابعة شئونهم مشكلة من رئيس (شيعي) وهو ابن شقيقة الرئيس خاتمي، والذي كان مديرا للمخابرات قبل ذلك في احد الأقاليم ذات الأغلبية السنية، واثنين من المسلمين السنة، وهؤلاء النواب يطالبون بتحسين أحوال أهل السنة وهذا المؤشر يتبنى تغيير أوضاع أهل السنة في إيران للأحسن. وقد أصدرت جماعة "الدعوة والإصلاح" السنية في إيران بيانها السياسي الأول، في 30 مايو 2005م، طالبت فيه الحكومة الإيرانية بتطبيق العدالة، ورفع جميع أشكال التمييز المذهبي والقومي، التي تمارس ضد أهل السنة. وحمل البيان، الذي جاء عشية بدأ الحملة الانتخابية لمرشحي الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية، التي فاز بها أحمدي نجاد، عشرة نقاط طالبت فيها بتطبيق البنود المعطلة من الدستور الإيراني، ورفع جميع الممارسات والسياسات التمييزية. وأضافت الجماعة أنه وعلى الرغم من دخول البلاد في مرحلة الإعمار والتنمية فمازال الوضع على ما هو عليه وها هي النخب من أهل السنة تعيش أما في السجون أو المنافي فيما بعضهم الأخر يموت بطرق وحوادث مشكوك فيها!، وأن الغرض من هذه السياسة إنما هو تحجيم دور أهل السنة ودفعهم إلى الانزواء .وشددت الجماعة على ضرورة أن تراعى جميع الحقوق الإنسانية والدينية والقومية لأهل السنة وفق البنود الثالث والخامس عشر وما نص عليه في الفصل الثالث من الدستور الإيراني وما نصت عليه المادة الثانية والعشرين والمادة الثالثة والعشرين من المنشور الإسلامي لحقوق الإنسان الصادر عن إعلان القاهرة في عام 1990م والتي تؤكد جميعها على ضرورة أن يتمتع جميع المواطنين بحقوقهم الأساسية.

وطالبت الجماعة في بيانها بـ:

1- تحقيق مطالب عامة الشعب الإيراني ووحدة التضامن الوطني لا تتحقق إلا بمشاركة الجميع.

2- إجراء حوار متساوٍ وعادل بين الأقوام والمذاهب في البلاد، وذلك بعد رفع الإجراءات التمييزية وتطبيق البنود المعطلة من الدستور.

3- تنفيذ المادة 12 من الدستور، والتي تنص على أنه في كل منطقة يتمتع أتباع احد المذاهب بالأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة تكون وفق ذلك المذهب مع الحفاظ على حقوق أتباع المذاهب الأخرى وعدم التدخل في شؤونهم المذهبية.

4- حماية الهوية القومية واحترام ومراعاة الأقليات، وتنفيذ المادة 15 من الدستور التي تنص على وجوب تدريس لغات تلك القومية في مختلف المراحل التعليمية.

5- عدم حرمان أهل السنة من استلام الحقائب الوزارية، طالما منع الدستور المسلم السني من الوصول لمنصب رئيس الجمهورية.

6- إعمال التنمية والتوسعة الثقافية في مناطق أهل السنة، ومنح التراخيص لإصدار النشرات، ورفع الرقابة عن الكتب الخاصة بهم.

7- تفويض شؤون الأوقاف السنية وإدارة سائر الأمور الدينية ومنها على الأعم انتخاب أئمة الجمعة والجماعة وإدارة المدارس الدينية وإقامة الأعياد لأهل السنة أنفسهم.

8- التنمية الاقتصادية لمناطق أهل السنة، بإقامة البنى التحتية وبناء المؤسسات الصناعية، واستخراج الثروات الطبيعية، وإيجاد فرص عمل من اجل القضاء على معضلة البطالة وتعين ميزانية خاصة لتلك المناطق.

9- الاستفادة من طاقات أهل السنة في المناصب الإدارية في الوزارات والسفارات وحكام الأقاليم والمحافظات والمراكز العلمية والثقافية والجامعات وذلك بهدف تطبيق العدالة في توزيع المناصب الإدارية.

10- إعادة النظر في محتوى الكتب والتعاليم الدينية والاهتمام بأصول عقيدة أهل السنة والجماعة وفقه الإمام الأعظم والإمام الشافعي.

الفصل السابع

البرنامج النووي الإيراني

.. ماذا بعد؟

تعد إيران، إلي جانب تركيا ومصر، واحدة من أكبر ثلاث دول في المنطقة، كما أنها رابع دولة في العالم من حيث المخزون النفطي، والثانية بعد روسيا في مخزون الغاز الطبيعي. واستراتيجيا، تقع إيران في القلب من العالم الإسلامي، وتتوسط منطقتين هما الأغني في العالم، من حيث مخزون الطاقة، بحر قزوين والخليج العربي، كما أن مصالحها الاستراتيجية المتشابكة مع الجوار، وامتداداتها العرقية والثقافية والمذهبية فيه، ووجود ثلاث قوي نووية علي تخومها هي روسيا وباكستان والعند، بجانب الصين غير البعيدة، وإسرائيل المتحفزة، كانت كله أمور دافعة لها في اتجاه امتلاك قدرات نووية متقدمة، تستطيع بها التعامل مع التحديات النابعة من هذه الاعتبارات. وهنا يمكن القول إن السياسة النووية الإيرانية تتحرك في إطار عدد من الدوافع والاعتبارات، يمكن في إطارها التمييز بين:

1- الدوافع الاقتصادية: فالبرنامج يرمي إلي تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، ولكن هذه الدوافع لا تبدو منطقية، فالمفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران تمتلك مخزونا ضخما من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى 18-20% من تكلفة الكهرباء النووية، علاوة علي أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد، وهو ما يقلل إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية.

2- الدوافع العسكرية:- فالفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة علي الدروس المستفادة من الحرب العراقية – الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لها، وضرورة أن تستعد إيران لأية احتمالات في المستقبل، كما أن إيران استنتجت أنها لا يجب أن تعتمد كثيرا علي القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم علي أنفسهم أو علي تمسكهم بالالتزامات الدولية.

3- الدوافع الاستراتيجية:- حيث يندرج تطوير القدرات النووية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليميا ودوليا، حيث تسعي السياسة الخارجية الإيرانية إلي بناء مكانه متميزة علي الساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، والاستفادة من التحولات الهيكلية في النظام الدولي، لوضع استراتيجية استقطابية لملء الفراغ الأيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، مع استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة، ولذلك فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

4- أن إيران اليوم تعيش بين **جوار غير مستقر**، فهي محاطة بقوي إما عدائية (العراق) أو غير موثوق بها (باكستان وروسيا) أو متحالفة كلية مع الولايات المتحدة (أذربيجان وتركيا وأفغانستان)، ويزيد من مؤشرات عدم الاستقرار تزايد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطي والقوقاز، لاسيما في دول تمثل المحيط الاستراتيجي الحيوي لإيران مثل تركيا، وأذربيجان،

وأفغانستان، مع تصاعد مواقف الولايات المتحدة العدائية المتكررة والمتوالية ضد إيران.

5- **قيام الولايات المتحدة الأمريكية** باستغلال أحداث سبتمبر في فرض سيطرتها وهيمنتها علي العالم، وإعلان الرئيس بوش الحملة علي ما سماه بقوي الإرهاب في العالم، بدأت بعدوان عسكري علي نظام طالبان في أفغانستان، واستمرت بعدوان علي العراق، وكان من تداعياتها ترسيخ الوجود العسكري الأمريكي علي الحدود الإيرانية الشرقية (أفغانستان) والغربية (العراق) بشكل يهدد الأمن القومي الإيراني.

6- تصاعد **السياسات الإسرائيلية** في المنطقة علي عدة مستويات تؤثر علي إيران بشكل أو آخر، الأول خاص بالفصائل الفلسطينية التي تتهمها بالتشدد والدعم من جانب طهران، والثاني إقليمي وتمثل في زيارة شارون الأخيرة للهند، والتي تهدف إلي ضمان التطويق الأمريكي الإسرائيلي، والثالث يتمثل في الحملة التي قادتها إسرائيل سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها بشأن الملف النووي الإيراني وما تردد من تهديد إسرائيل بتوجيه ضربة وقائية ضد منشآته النووية كما حدث مع المفاعل النووي العراقي عام 1981.

7- اختلال **معادلات القوة في منطقة الخليج**، بعد انهيار العراق كقوة إقليمية عسكرية وسكانية كبري، ودخول معظم دول الخليج في مظلة الحماية الأمريكية من خلال القواعد العسكرية الموجودة في هذه الدول وتهميش دور مصر سواء في أمن الخليج، أو في عملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل

وهذه الاختلالات كان من شانها أن تغزي إيران لإمكانية تطوير قدراتها النووية لمواجهة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية.

توزيع المواقع النووية الإيرانية

تتفق معظم التقارير الغربية -بما فيها الأمريكية- على أن من أكبر المصاعب التي قد تواجه أي عمل عسكري لتدمير البرنامج النووي الإيراني عدم وجود معلومات دقيقة 100% عن المواقع الأهم التي يمكن من خلال تدميرها وقف وإنهاء البرنامج النووي الإيراني بشكل كامل. وترجع التقارير ذلك إلى أن الإيرانيين تعلموا جيدا من الدرس العراقي واستهداف مفاعل أوزيراك، ولم يضعوا كل أسرارهم النووية في سلة واحدة واتبعوا نظرية الإبرة والقش، على أساس أن هناك مواقع نووية مفترضة لكنها موزعة على امتداد المساحة الشاسعة للبلاد فضلا عن أن بعضها -كما يقال- يتمتع بسرية تامة ولا يسمح إلا لقلة قليلة من المسؤولين الإيرانيين بدخولها، بالإضافة إلى ما يتردد عن وجود أنفاق تحت الأرض تخفي في جوفها مواقع لبرامج حساسة. حتى أنه -عندما تم التحدث في التقارير الإعلامية الغربية عن انشقاق مسؤول كبير كان في عداد الوفد الإيراني المفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني عام 2005- نقلت وسائل إعلام إيرانية عن مسؤول أمني كبير قوله "إذا صح ذلك فلن أقول سوى شيء واحد، وهو أن هذا الشخص المفترض عرف شيئا وغابت عنه أشياء".

وتتوزع المواقع النووية بين أربعة أفرع رئيسية هي: مراكز البحث، ومواقع التخصيب، والمفاعلات النووية، ومناجم اليورانيوم. وأبرز مراكز الأبحاث هي: مركز جورغان، ومركز جابر بن حيان للأبحاث والتحويل، مركز درمند لأبحاث فيزياء البلازما، ومركز جامعة شريف للبحوث النووية، ومركز بوناب للبحث

والتطوير، ومركز معلم كالايه للبحوث النووية، ومنشأة كرج لأبحاث تسريع الدوران، ومجمع أصفهان لأبحاث ومراكز أجهزة الطرد المركزي. أما مواقع تخصيب اليورانيوم فهي: مركز رامانده ولشكر آباد، ومنشأة نطنز، وموقع دارخوين المشتبه في أنه معد للتخصيب، ومركز أردكان لتنقية خام اليورانيوم. ولإيران أربعة مفاعلات نووية هي: مفاعل خونداب لإنتاج المياه الثقيلة، ومفاعل آراك للمياه الثقيلة، ومفاعل بوشهر للمياه الخفيفة، ومفاعل فاسا لتحويل اليورانيوم. وأخيرا فإن في إيران منجمين لليورانيوم هما منجم سغند ومنجم زاريغان.

ووفقا لتقرير وضعته مؤسسة بحثية أميركية تعرف باسم الأمن العالمي (غلوبال سيكوريتي)، يتمثل جبل الجليد الظاهر من البرنامج النووي الإيراني بثلاثة منشآت رئيسية أو بثلاثة أهرامات أولها منشأة بوشهر النووية بجنوب إيران. ويشير التقرير ذاته إلى أن كمية الوقود النووي المستنفد –بعد دخول هذه المنشأة، قيد الخدمة الفعلية– سيكفي لتصنيع ما بين 50 و75 قنبلة على مدى سنوات عدة، على افتراض أن إيران أكملت جميع الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم وبنسبة نقاء تصل إلى مائة بالمائة، وهذا ما دفع تقارير أخرى إلى وضع هذه الأرقام في خانة التهويل والمبالغة. أما الهرمان الباقيان فهما محطة نطنز لتخصيب اليوارانيوم جنوب شرق طهران، ومفاعل أراك شمال غرب طهران لإنتاج المياه الثقيلة.

وتشير تقارير أخرى إلى أن الأهرامات النووية الثلاثة لا تشكل سوى سطح الجليد الطافي، فضلا عن أن الروس الذين ساعدوا في بناء وإنشاء محطة بوشهر قدموا للغرب كافة التفاصيل الفنية الخاصة بالمحطة وبالتالي فهي معروفة تماما للدوائر العسكرية الأميركية والإسرائيلية المعنية مباشرة بالملف

النووي الإيراني. ومن هذا المنطلق تتحدث التقارير الغربية عن منشآت أخرى أصغر حجما وتشكل القطع الأساسية في رقعة الشطرنج النووية الإيرانية وتتوزع فيها المهام بشكل متكامل استنادا إلى نظرية التمويه التي أطلقت عليها الاستخبارات الأميركية مقولة "الإبرة في كومة قش".

ومن هذه التقارير دراسة مفصلة أعدها معهد العلوم والأمن الدولي الأميركي عام 2008 قال فيها إن شل البرنامج النووي الإيراني يتطلب تدمير التجهيزات والمواد الموجودة في منشآت التصنيع لا سيما تلك المرتبطة بأجهزة الطرد المركزي التي لا يمكن لدولة مثل إيران بفعل الظروف السياسية الحصول عليها من الخارج. وهذا بدوره –يقول التقرير– يدفع بالإيرانيين إلى تصنيع أجهزة الطرد بأنفسهم استنادا إلى عينات ونماذج حصلوا عليها في وقت سابق مع وثائق تتيح لهم الاطلاع على المعرفة التكنولوجية اللازمة لتصنيع مثل هذه الأجهزة، مركزا على أن منشأة نطنز هي الأهم في هذه السلسلة التي تتوزع على منشآت أخرى معروفة استخباريا ومجهولة إعلاميا.

وتتركز الأضواء الإعلامية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني على ثلاث مؤسسات رئيسية هي مفاعلا بوشهر وأراك ومحطة نطنز لتخصيب اليورانيوم، لكن تقريرا أعده معهد العلوم والأمن الدولي يشير إلى وجود مؤسسات أصغر حجما وكادرا بشريا يعمل وفقا لجزء محدد من العملية الإنتاجية حتى بات البرنامج الإيراني يبدو كأنه كومة قش تتوزع داخلها مرافق الإنتاج النووي بشكل يصعب تعقبه. ومن أهم هذه المرافق:

1- شركة كالايه الكهربائية

تقع شمال غرب العاصمة طهران وتتبع منظمة الطاقة الذرية الإيرانية المسؤولة عن برنامج أجهزة الطرد المركزي. وبحسب التقرير الأمريكي، اشترت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية هذه الشركة في التسعينيات من القرن الماضي عندما كانت المنشأة معملا لتصنيع الساعات وأبقتها على هذا النحو للتمويه على عمليات تصنيع أجهزة الطرد المركزي وإخفائها عن أعين مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأجهزة الاستخبارات الأجنبية. وحتى تاريخ نقل مهام هذه المؤسسة إلى منشأة نطنز عام 2002، كانت محطة كالايه المقر الأساسي لإجراء البحوث والدرسات وتجميع أجهزة الطرد المركزي. أما في الوقت الراهن فتعمل المحطة على إعداد وتنفيذ تصاميم متطورة من أجهزة الطرد المركزي ومكوناتها وأجهزة القياس ومضخات تفريغ الهواء، وفقا لتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع الإشارة إلى أن هذه الأنشطة لا تعتبر جزءا مباشرا من البرنامج العسكري المفترض، لأنه حتى البرامج المدنية للطاقة النووية تستخدم هذه التقنيات.

2- مجمع السابع من تير (هفت تير) الصناعي

يقع هذا المجمع -الذي يحمل اسم الشهر الرابع من التقويم الفارسي (التقويم الشمسي) ويقابله أبريل/نيسان بالتقويم الميلادي- جنوب مدينة أصفهان وأدرج في قرار مجلس الأمن الدولي 1717 لفرض عقوبات دولية على إيران. ويعتقد أن هذا المجمع هو أكبر موقع صناعي لإنتاج الصواريخ نظرا للحراسة الأمنية المشددة حوله -كما يقول تقرير معهد العلوم والأمن الدولي- وعدد المباني التي يعتقد أن بعضها يمثل منشآت تحت الأرض. كما يعمل هذا المجمع على تصنيع أهم المكونات الحساسة في أجهزة الطرد المركزي وهي الوسادة الأسطوانية الرقيقة المصنعة من فولاذ الماراغين وهو مجموعة من الخلائط

المعدنية (النيكل، والكوبالت، والموليبدينوم والتيتانيوم) التي تتمتع بخصائص قوية من الصلابة مع المرونة الفائقة للطرق والسحب. ويشار إلى أن كل جهاز طرد مركزي -وفقا للوكالة الدولية للطاقة الذية- يحتاج إلى ثلاث وسائد من فولاذ الماراغين، في حين تقول التقارير الاستخبارية الغربية إن لدى إيران من هذه المادة ما يكفيها لصنع 33 ألف جهاز طرد مركزي.

3- مركز فارإياند التقني

يعتبر فرعا رئيسيا ومهما من شركة كالايه، ويقع في منطقة شورتجان الصناعية جنوب أصفهان وهو متخصص في إنتاج الحوامل التي تستند عليها قاعدة جهاز الطرد المركزي الدوارة عبر تصنيع مشبك ينتهي بكرة متصلة بالقاعدة، وبدورها تثبت الكرة فيما يشبه الكوب مما يسمح للجزء الدوار من قاعدة الجهاز بالدوران السريع. كما يقوم هذا المركز بإجراء الاختبارات اللازمة على القطع ومكونات أجهزة الطرد المركزي ويمتلك الأدوات لتجميع واختبار أجهزة الطرد المركزي علما بأن تقارير الوكالة للطاقة الذية رجحت أن يكون هذا المركز كمنشأة احتياطية لدعم وإسناد الأنشطة التي تقوم بها محطة كالايه، وليس كما تردد أولا من أنه مصنع لتجميع أجهزة الطرد المركزي بسبب بعده الكبير عن محطة نطنز.

4- بارس تراش

شركة صغيرة لا يتعدى عدد العاملين فيها عشرة أشخاص وتقع شمال غرب طهران وسط مجمعات صناعية خفيفة على بعد كيلومتر واحد من شركة كالايه، وتعمل على تصنيع القوالب الخارجية لأجهزة الطرد المركزي المصنوعة من قضبان الألومنيوم السميكة التي تحتضن في داخلها الجزء الدوار من الجهاز.

وتعتبر هذه القوالب أشبه بحواجز واقية لحماية العاملين في حال وقوع أي حادث من القطع المحطمة التي تتحول بفعل القوة النابذة للجهاز إلى أشبه بشظايا متحركة في كل الاتجاهات. وكانت بارس تراش في السابق شركة خاصة صغيرة الحجم متخصصة في تصنيع قطع السيارات لكنها أفلست واشترتها شركة كالايه للأجهزة الكهربائية للحصول على الآلات المبرمجة عن طريق الكومبيوتر التي يمكن استخدامها في تصنيع أجهزة الطرد المركزي، مع التذكير بأن شركة كالايه أصلا باتت ملكا لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية. ويذكر أن مقر هذه الشركة له ملف خاص لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما خزنت في مستودعاتها عام 2003 معدات قيل إن السلطات الإيرانية فككتها على عجل لإخفائها عن فريق المفتشين.

5- ورشة تصنيع محركات بي l.

عبارة عن ورشة صغيرة في العاصمة طهران تصنع محركات السيارات المعروفة باسم بي l وهي محركات صغيرة سهلة التصنيع مثل محركات التي تدير المكانس الكهربائية. لكن اللافت للانتباه -بحسب تقرير أميركي- أن هذه الورشة الصغيرة التي تنتج عشر محركات يوميا، تقوم بتجميع القطع الواردة إليها من مركز إيران للبحوث النووية مستخدمة المواد المصدرة إليها من شركة ألمانية.

6- مجمع كافة لأدوات القطع

هو جزء من شركة خراسان للصناعات المعدنية ويقع شمال شرق العاصمة طهران (الصورة 7) بالقرب من مدينة مشهد ويختص بصناعة الصفائح المعدنية

ومضخات الجزئيات ومكونات أخرى تعتبر أساسية في أجهزة الطرد المركزي وأسهل للتصنيع من الأجزاء الدوارة.

7- ورشة لافيزان شيان

قبل تعليق الأنشطة النووية الإيرانية المؤقت في عهد الرئيس السابق محمد خاتمي، كانت إيران تصنع أنابيب ألياف الكربون الدوارة الخاصة بأجهزة الطرد المركزي (آي آر 2) في منشأة عسكرية تقع في ضواحي شمال شرق طهران يقال إنها كانت تساهم في تصنيع أجسام الصواريخ الإيرانية من ألياف الكربون ولديها القدرات والمهارات البشرية الكافية لتصنيع هذه الألياف المستخدمة في تصنيع أجهزة الطرد المركزي. وفي هذه المنطقة تحديدا تقع ورشة لافيزان شيان التي أوردتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أحد تقاريرها على أنها واحدة من المنشآت التي شاركت على الأرجح في تصنيع الغاز الخاص بأجهزة الطرد المركزي في التسعينيات من القرن الماضي. كما تضم المنطقة نفسها منشآت عسكرية تقنية ومنها مجمع سنام للإلكترونيات ومكتب طهران التابع لمجمع "السابع من تير" الصناعي.

بيد أن التقرير الذي أعده معهد أبحاث مبادرة التهديد النووي الأميركي يضع خريطة مختلفة تضم ما يقول إنها المواقع والمراكز التي يعتقد صلتها بالبرنامج النووي الإيراني غير المعروفة إعلاميا وهي:

1- مركز بوناب للبحث والتطوير شمال مدينة تبريز شمال غرب إيران بالقرب من الحدود مع أذربيجان.

2- مركز تبريز للهندسة العسكرية.

3- مركزا رامانده ولشكر آباد لتخصيب اليورانيوم جنوب غرب طهران.

4- مفاعل خونداب لإنتاج المياه الثقيلة جنوب شرق طهران بالإضافة إلى مفاعل أراك الذي يقع على مسافة ليست بعيدة عنه.

5- موقع دارخوين المشتبه في أنه معد لتخصيب اليورانيوم جنوب غرب إيران شمال مدينة خورمشهر بالقرب من الحدود العراقية.

6- موقع أدراكان لتنقية خام اليورانيوم جنوب البلاد شمال مدينة شيراز.

7- مفاعل فاسا لتحويل اليورانيوم جنوب إيران إلى الجنوب من مدينة شيراو وشمال غرب ميناء بندر عباس المطل على الخليج العربي.

8- منشأة يزد لصب المعادن وسط إيران جنوب شرق طهران.

9- منجم زاريغان لاستخراج خام اليورانيوم وسط إيران إلى جنوب شرق طهران شمال مدينة يزد.

10- منجم سغند لاستخراج خام اليورانيوم إلى الشمال مباشرة من منجم زاريغان.

11- مجمع أصفهان لأبحاث ومراكز أجهزة الطرد المركزي، مدينة أصفهان جنوب طهران.

12- مركز دراماند لأبحاث فيزياء البلازما غرب مدينة طهران.

13- مركز جابر بن حاقان للأبحاث والتحويل.

14- مركز جورغان للأبحاث شمال شرق طهران بالقرب من الحدود مع تركمانستان.

15- منشأة كرج لأبحاث تسريع الدوران التي تقع على بعد عشرين كيلومترا غرب العاصمة طهران.

16- منشأة تطوير الأسلحة في مدينة تشالوث شمال طهران على بحر قزوين.

17- مركز معلم كالايه الذي يشتبه في أنه معد لأغراض البحث النووي

تصاعد الأزمة النووية في مرحلتها الراهنة

بعد أحداث الحادي سبتمبر 2001 أخذت الولايات تؤكد ما تصفه بالجهود الإيرانية للحصول علي الأسلحة النووية وإيوائها لعناصر من القاعدة وإمكانية وقوع هذه الأسلحة في أيدي منظمات " إرهابية " أو استخدامها من قبل إيران لضرب أهداف إسرائيلية خاصة بعدما تمكنت من اختبار الصاروخ شهاب3. وفي منتصف مارس 2003، عقدت فصائل من المعارضة الإيرانية مؤتمرا صحفيا في واشنطن، أعلنت فيه معلومات جديدة عن النشاط الإيراني النووي، وكشفت خلالها عن:

- **ثلاث منشآت نووية سرية**: في " عبالي " بالقرب من مدينة أصفهان، وفي " ناتانز " علي بعد 40كممن كاشان وبدأ العمل بها منذ عام 2001 وبها حاليا خمسة آلاف آله طرد مركزية لتخصيب اليورانيوم، وفي " آراك " علي بعد 150كم من طهران، وأنشئت عام 1996، وهي تنتج الماء الثقيل.

- **صفقة غاز سرية مع الصين**: اشترت بموجبها إيران، غازا خاصا يمكنها من تخصيب اليورانيوم اللازم لإنتاج أسلحة نووية، تلك الصفقة، كانت إيران قد استبقت المعارضة إلي الإعلان عنها قبل شهور، حين تسرب أمرها للمخابرات الغربية، ومن ثم فإنها كانت أحد الأسباب الرئيسية لزيارة البرادعي طهران.

وبعد زيارته قال البرادعي إن كل شيء يبدو علي ما يرام. أما عن صفقة الغاز، فإنها تمت تمت منذ سنوات لكن إيران تمكنت – حسب بعض المصادر – من إخفاء أمرها، حتي اضطرتها تسريبات المعارضة، بالتعاون مع أجهزة المخابرات الغربية، إلي الاقرار بذلك، بعد الإعلان الإيراني، طلبت الولايات المتحدة من بكين تعليقا رسميا، فأكدت الأخيرة أنها بالفعل قد باعت طهران طنا من غاز (U F 6) الذي يخلط باليورانيوم في آلات الطرد المركزية فيساعد في تخصيب الخام، وأن عملية خلطه بالغاز ترفع تركيزه إلي 5% بما يجعله جاهزا للاستخدام في المفاعلات النووية، وعندما يصل تركيز اليورانيوم إلي 90 / 80% عندها يكون صالحا عندها لصناعة الأسلحة النووية.

وتري المعارضة الإيرانية في القضية النووية والاتهامات الخاصة بالإرهاب وقمع القوي الإصلاحية والمعارضة في الداخل أزمات مصيرية أمام النظام الإيراني يمكن أن تؤدي إلي أن يتجرع " كأس السم " كما حدث عام 1988 عندما قبل الزعيم الإيراني الراحل أيه الله الخميني وقف إطلاق النار في الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات. وإضافة الي مواقف المعارضة الإيرانية، فقد برزت عدة عوامل أشعلت قضية الملف النووي الإيراني، في هذا التوقيت، كان في مقدمتها:

– إعلان الرئيس خاتمي بأن إيران تقوم باستخراج ترسيبات يورانيوم بالقرب من يازد ومعالجتها في عدد من المحطات التي أقيمت لذلك.

– إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد استوردت 1.8 طن يورانيوم طبيعي عام 1991 دون أن تبلغها بذلك حتي عام 2003، وعندما زار وفد من الوكالة الدولية إيران في فبراير 2003، عثر المفتشون في مدينة ناتانز علي معمل إيراني متطور للطرد المركزي، يتضمن 160 جهازا للفصل عن طريق الطرق

المركزي، وأجزاء 1000 جهاز آخر، وكانت هذه الأجهزة مخبأة في مخابئ أرضية علي عمق 75 قدما وجدران سمكها 8 أقدام.

- إعلان موسكو أن لديها تساؤلات حول تساؤلات حول نشاطات غير قانونية لبعض الشركات الغربية في المجال النووي بإيران.

وهنا اتجهت الولايات إلي إثارة القضية بدعوى تطبيق الشرعية الدولية ضد إيران، باعتبارها إحدى الدول الموقعة علي معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ومنشآتها النووية مفتوحة للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي تحاول استخدام الغطاء الممنوح لها من قبلها لإقناع العالم أن برنامجها النووي مخصص فقط للأغراض المدنية المشروعة.

ويذهب عدد من المحللين إلي أن الإدارة الأمريكية تسعي من خلال توجيه الاتهامات لإيران وتصعيد الحملات الإعلامية والسياسية عليها، إلي دفعها للتعاطي بمرونة مع التوجهات الأمريكية في فلسطين والعراق، وذلك من خلال تقليل دعمها ومساندتها للمنظمات التي تعتبرها واشنطن إرهابية (كحماس والجهاد وحزب الله) وتقليص انتقاداتها لما يسمي " خارطة الطريق " والتوقف عن إطلاق الحملات الإعلامية والسياسية المضادة للاحتلال الأمريكي للعراق، وعدم تحريض التيارات السياسية الإسلامية العراقية علي واشنطن.

ورغم أن المباحثات التي أجراها الرئيس بوش مع الرئيس الروسي بوتين علي هامش قمة سان بطرسبورج كانت إيجابية وساهمت في إعادة بناء الثقة بين الطرفين، وخصوصا فيما يتعلق بالدعم الروسي للبرنامج النووي الإيراني ونجاح واشنطن بإقناع موسكو بتقليص ذلك الدعم، فإن موسكو - علي ضوء ما هو معلن - لم تتعهد لواشنطن بشيء فوزير الخارجية الروسي إيجور إيفانوف صرح

بعد المباحثات: إن التعاون النووي القائم بين إيران وروسيا قانوني، وإن هذا التعاون يقوم علي أساس الالتزامات الدولية للطاقة الذرية. ورفض القول بإمكانية استفادة إيران من الوقود الذري المستخدم لأغراض عسكرية، لأن موسكو أبرمت اتفاقيات واضحة مع طهران يعاد بموجبها هذا الوقود إلي روسيا.

ومن جانبها تنظر إسرائيل إلي الأمر من منظور التوازن الإقليمي ولن تسمح بظهور قوة نووية جديدة في المنطقة تعيد تشكيل توازنات القوي فيها بمعني أنها لن تسمح بهذا التطور، وفي 25 يونيو 2003، وعلي هامش زيارة رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أهارون زئيفي) للولايات المتحدة واجتماعه بأذرع الاستخبارات الأمريكية، نشرت صحيفة هارتس أن إسرائيل سلمت الولايات المتحدة، علي امتداد السنوات الخيرة، معلومات كثيرة عن المخططات النووية الإيرانية، وعن مدي تقدم طهران نحو تحقيق مخططها لامتلاك السلاح النووي.

وكشفت الصحافة الإسرائيلية في سبتمبر 2003، أن إسرائيل تدير حملة منظمة ضد المشروع النووي الإيراني، وأنها قد أنشأت لهذه الغاية منذ ست سنوات هيئة اختصاصية مرتبطة برئيس الحكومة بهدف تنسيق وقيادة الجهود والمعلومات للتصدي للبرنامج النووي الإيراني. وقد نقل شارون مؤخرا قيادة هذه الهيئة إلي رئيس الموساد، باعتبار أن الموساد هي الجهة الأقدر علي جمع المعلومات وتحليلها وتقدير السياسات الواجب اتخاذها.

ووفق هذه الخطة، فإن رئيس الموساد سينسق جهود المنتدى المشترك بين الوزارات. وستعمل المحافل الأخري بتوجيه منه وفقا لمجالات اختصاصها (وزارة الخارجية ستعالج الاتصالات الدبلوماسية، شعبة الاستخبارات ستساعد في جمع وتقدير المعلومات الاستخبارية، ولجنة الطاقة الذرية ستوفر الإسناد المهني – التقني في المجال الذري، وتدير الاتصالات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية)

وهو ما يعني أن تكون هذه الهيئة أشبه بغرفة عمليات تدير الحملة ضد إيران من مختلف جوانبها، الأمر الذي يلقي الضوء علي المصدر الحقيقي لهذه الحملة المنظمة التي تشنها الولايات المتحدة ضد إيران بحجة سعيها إلي امتلاك السلاح الذري. ويتضح من ذلك أن الكيان الصهيوني فاعل رئيسي في تخطيط وتوجيه الحمله ضد إيران.

كما توظف إسرائيل في إدارة الحملة ضد إيران علي الصعد المدنية والسياسية، سلاح الإعلام العالمي، وخاصة الموالية لها في الغرب، وقد أشارت صحيفة هارتس إلي ذلك: إن الإعلام الأجنبي هو إحدى الأدوات المهمة المستعملة في هذا الجهد. فرجال الموساد يزودون الصحفيين الأجانب بمعلومات عن البرنامج النووي لإيران، ويستعلمون النشرات من أجل زيادة الضغط الدولي علي الإيرانيين)

وقد مارست الولايات المتحدة وإسرائيل ضغوطا دولية وحملات إعلامية شديدة أدت إلي صدور تقرير عن الوكالة الدولية في يونيو 2003 يتهم إيران بالإخلال بالتواماتها في شان إبلاغ وكالة الطاقة حول المواد النووية وتحويلها واستخدامها وبشأن المنشآت التي تخزن هذه المواد أو تتم معالجتها فيها، وطالب التقرير بالتوقيع علي البرتوكول الإضافي الذي يسمح بالتفتيش المفاجئ لأي مكان علي الأراضي الإيرانية.

كما مارس الاتحاد الأوروبي ضغوطا علي إيران تفاقمت مع تصعيد الحملة الدبلوماسية والإعلامية الأمريكية والإسرائيلية وتزامنت هذه الضغوط مع ما يشبه الانكسار الأوروبي أمام الولايات المتحدة في معارضتها للحرب علي العراق الأمر الذي وضعها خارج إطار اللعبة الاقتصادية في العراق وخارج إطار تقرير مصيره،

وهو ما لا تريد أوروبا تكراره علي الأقل في المدى المنظور ومن هنا جاء التوافق الأوروبي الأمريكي علي الملف النووي الإيراني.

هذا الموقف الأوروبي كان متوقعا، فحين كانت أمريكا وبعض الدول تصعد حملاتها ضد إيران، كان الاتحاد الأوروبي يعتمد سياسة الضغط والتهديد في مقابل إيران وحينما كان يخف الضغط الدولي عليها كان الاتحاد الأوروبي ينفتح نحوها بدبلوماسية نشطة، وعلي الرغم من المباحثات والمفاوضات التي حاولت فيها بعض دول أوروبا (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) لعب دور الوسيط مع الإدارة الأمريكية في الملف النووي، ونقل الرسائل الأمريكية التهديدية للجانب الإيراني بضرورة التوقيع علي البروتوكول افضافي، ألا أن ايران بالغت في الاعتماد علي وضعها الدولي فوجدت نفسها في وضع حرج وخصوصا بعد انضمام روسيا الشريك الاستراتيجي إلي خندق الشراكة الأمريكية الأوروبية في ملف مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ودعوة غيران للتوقيع علي البروتوكول الإضافي كتأكيد منها علي سلمية مفاعلاتها النووية وأهدافها في هذا الإطار.

وعلي الجانب العربي، يري البعض أن امتلاك إيران لقدرات نووية في مجال السلم هو من قبيل الأمور المحمودة والتي يجب أن يدعمها العرب علي أساس أنها تساهم في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب. ولكن تطوير إيران لبرنامج نووي لأغراض عسكرية، بالرغم من أنه يساهم في إعادة التوازن المختل بين إسرائيل المتفوقة نوويا، والعالم العربي علي اعتبار أن إيران تمتلك من عناصر الاشتراك مع العالم العربي ما يراه البعض إضافة للقوة العربية، إلا أن غياب أو نقص الثقة في العلاقات العربية الإيرانية من شأنه أن يدعم الاتجاهات الرافضة لامتلاك إيران هذه القوة، الأمر الذي يتطلب تنسيق الجهود

بين العرب وإيران، بما يخدم مصالح الطرفين، ويضمن بقاءها كأطراف فاعلة في النظامين الإقليمي والعالمي.

ورغم ما قد يبدو من وجود تناقضات في المواقف، إلا أنها جميعا تدور في فلك الموقف الأمريكي، في ظل ما تفرضه الولايات المتحدة علي العالم من هيمنة في المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي، هذه الهيمنة التي كان من شأنها تفرد الولايات المتحدة في اتخاذ القرارات في مختلف القضايا الرئيسية في عالم اليوم وتتبنى من السياسات والتوجهات ما يدعم هذه القرارات.

الفصل الثامن

السياسة الخارجية الايرانية

مثلت الثورة الإيرانية أول ثورة إسلامية ناجحة فى العصر الحديث. وهي الحدث الذي كان له أكبر الأثر على سياستها الخارجية بسبب التغيير الحادث في داخل إيران وفى رؤيتها للعالم الخارجى ولتغير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والإقليمية. ومنذ هذه اللحظة التاريخية عانى صانع القرار الإيراني من الحيرة والتخبط بين ما تمليه المصلحة القومية ومتطلبات الأهداف الأيدولوجية التي غيرت من مصادر التهديد للدولة الإيرانية والفرص السانحة أمام النظام الإيراني.

في مرحلة ما بعد الخمينى وما بعد الحرب العراقية الإيرانية، عملت السياسة الخارجية الإيرانية على المساعدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية في محاولة لتنمية التجارة والاستثمار الأجنبي الذى تحتاجه إيران بشدة لإعادة بناء ما دمرته الحرب. فكان شعار رافسنجاني الرئيسي البناء، وأصبح الانفتاح على الخارج غاية هامة لجذب استثمارات أجنبية توقف تدهور الوضع الاقتصادي وتحافظ على بقاء النظام نفسه. استمرت أهمية البعد الاقتصادي في ظل خاتمي فتم التركيز على نقل التكنولوجيا وتطوير التجارة ولكن تحت مفهوم أشمل للتنمية يحوي ليس فقط الأبعاد السياسية بل الثقافية أيضا والتي استخدمتها إدارة خاتمي بكفاءة من أجل الحفاظ على جسور الحوار ممدودة مع الدول التي يتعثر تطوير العلاقة معها بالشكل الذي تطمح إليه إيران.

بمعنى آخر حدث تحول في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من مجرد محاولة مواجهة الظروف المحلية الطارئة وتلبية الاحتياجات في ظل معطيات الوضع القائم إلى محاولة معرفة الظروف الدولية، بحيث لم تعد السياسة

الخارجية الإيرانية تقوم على رفض أو تأييد شيء وإنما بناء على موقف مدروس وتحليلها الخاص للمجتمع الدولي فهو اتجاه جديد يختلف عما كان سائدا في عهد رفسنجاني ويسعى إلى تقديم رؤية إيرانية للنظام الدولي ودور إيران فيه. وبهذا يمكن القول إن سياسة إيران الخارجية انتقلت من مجرد كونها سلسلة من ردود الأفعال إلى مرحلة الصياغة الحقيقية التي لها خططتها المستقبلية. وفي هذا السياق طرحت إيران مفهوم حوار الحضارات الذي نجح في إعادة السياسة الخارجية إلى مسارها الثقافي الصحيح بخلاف ما كان سائدا في الماضي من تركيز على الجانب الاقتصادي فقط. أصبح يقوم توجه صانع القرار الإيراني نحو العالم الخارجي على إستراتيجية ثقافية تنطلق من محاولة الترويج للثقافة والحضارة الإيرانية من أجل مزيد من النجاح في سياسة الانفتاح على العالم التى لا بديل لإيران عنها في هذه اللحظة التاريخية التي يمر بها النظام الدولي – وبالفعل لاقت هذه الدعوة للحوار بين الحضارات

ترحيب كثير من الدول، خاصة الأوروبية، ولقد استغل خاتمي ما قدمته الانتخابات الإيرانية خاصة البرلمانية الأخيرة من صورة طيبة للتطور الديمقراطي في إيران وأرسل إشاراته الإيجابية للعالم الخارجي.

ومن ثم فرض خطاب خاتمي الإصلاحي تساؤلا رئيسيا حول حقيقة تغير السياسة الخارجية الإيرانية والرؤية الإيرانية لكثير من القضايا الدولية المطروحة مثل حقوق الإنسان وطبيعة التعامل مع المنظمات الدولية والعلاقات المشتركة مع أوروبا والنظرة تجاه العالم العربي

وتعريف الأمن القومي، وما إذا كان تغيير جوهرى أم مجرد نوع من المواكبة لنبرة حكومة خاتمي الإصلاحية كما تبدو للعالم الخارجي، ولعل الأهم رصد

التحـولات الحقيقيــة فــي السياســات نفســها التــي عبــرت عــن هــذا الخطــاب الإصلاحي. ومن هنا يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من قوة التيار المحافظ وعلى رأسه مرشد الثورة إلا أن خاتمي بات يشكل ظاهرة إصلاحية تتجاوز شخصه حيث حظي بتقدير المحافظين أنفسهم وعلى أقل تقدير يعتبرونه وجها مقبولا للتيار الإصلاحي، كما أصبح الإصلاح حركة مؤسسية قانونية دستورية من الصعب تجاوزها مهما بلغت قوة مناوئيها.

اولا: العلاقات الإيرانية العربية

لعبت العقيدة دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للعالم الخارجي خاصة في العقد الأول من عمرها. وتعبر مقولة الخميني أصدق تعبير عن ذلك حين أعلن "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية". لقد قدمت الثورة لغة خطابية جديدة ومتفردة للتعبير عن الخارج (وكذلك الداخل) فتميزت بإسلامية المفاهيم من خلال الاقتباس الناجح والمؤثر من القرآن الكريم الذي أعطاها الفعالية المطلوبة للتأثير على المتلقي لهذا الخطاب. وتتلخص المعيار الأساسي للتمييز والتفرقة على المستوى الخارجي في مصطلح "الاستكبار"

اعتبر المنظور الإيرانى مفهومي الاستقلالية والحكم الإسلامي المحورين الأيديولوجيين الرئيسيين، وهما في الواقع المدخلان الأيديولوجيان اللذان أثرا بشكل أو بآخر على تطور العلاقات العربية الإيرانية، فحينما زاد التمسك بهما زادت درجة التوتر في هذه العلاقات، وهو ما ساد في الثمانينيات خاصة في ظل الحرب العراقية الإيرانية وموقف العرب المساند للعراق أمام ما عرف بالتهديد الإيرانى للمنطقة. ومما يميز الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنها تمتلك

بالفعل نظرية سياسية لماهية الحكم الإسلامي -محورها مفهوم ولاية الفقيه- وتراها الحل الإسلامي الحقيقي لمشاكل العالم الإسلامي.

وارتبطت هذه الفترة بمبدأ "تصدير الثورة" الذي تعاني دول الخليج من حساسية مفرطة تجاهه لوجود أقليات شيعية كبيرة فيها خاصة البحرين ثم السعودية والكويت. واختلف أفراد النخبة الإيرانية حول وسائل تصدير الثورة الملائمة والفعالة، فهناك من رأى تقديم النموذج أو المثل كأداة رئيسية للتصدير وبالتالي حبذ هذا الاتجاه الوسائل السلمية ولكن هناك رأي آخر فضل أسلوب التصدير العسكري ولكنه مثل الاتجاه الأضعف وسرعان ما اختفى منذ عام 1986 تقريبا. وكانت قيادة رفسنجاني لإيران إلى الاعتدال السياسي بمثابة عامل تخفيف لقيود البيئة الخارجية حيث أحدث تحولا تدريجيا في مجالات مثل تصدير الثورة وقاد انسحابا منظما للأنشطة العنيفة خارج البلاد.

إذا ما اعتبرنا أن مفهوم الحكم الإسلامي ومفهوم الاستقلالية هما حجر الزاوية في الرؤية الأيديولوجية الثورية الإيرانية، فيمكن القول إن المحور الأول حكم علاقة إيران بدول الخليج مما قاد إلى علاقات متوترة معها. أما بالنسبة لاستقلاليتها وللعداء للدور الأميركي والإسرائيلي فقد كان عامل تقارب على مستوى عربي آخر وهو سوريا والسودان تم في إطاره التغاضي عن المحور الأيديولوجي الأخر خاصة مع سوريا.

ومن ناحية أخرى ظل تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على المنطقة العربية تأثيرا فكريا وأيديولوجيا ومعنويا بالأساس. إن انحسار نطاق التأثير داخل محيط الأفكار ارتبط بالقيود التي فرضها النظام الدولي على إيران. ومع مرور الوقت والاتجاه نحو مزيد من البراجماتية بدأ يخف الصراع بين متطلبات المصلحة القومية والمصلحة الأيديولوجية. لم يتحقق الفتور في العلاقات الإيرانية العربية

والعداء في بعض الحالات إلا في البدايات الأولى للثورة. ثم بدأ التغيير بالتدريج مع تغير لهجة خطاب النظام الإيراني وخفوت حدته وتحوله لمزيد من البراجماتية على المستوى الخارجي ولم يعد هذان المحوران يتحكمان في مسار العلاقات مع العرب.

بقبول قرار 598 بدأت مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العرب، فلم تعد الحرب محورا لرسم الأهداف الخارجية الإيرانية. وعملت إيران على تحسين صورتها الخارجية مع اهتمام واضح بالتسليح وعمليات إعادة البناء. وبدأ صوت البراجماتيين يعلو وتتحسن العلاقات مع العالم العربي.

وفي سياق قضية الحركات الإسلامية التي طالما كانت عائقا أمام وجود علاقات عربية إيرانية سلسة لم تلعب إيران دورا تكوينيا أو تثويريا للحركات الإسلامية في الوطن العربي، لكنها لعبت دورا تحفيزيا ومعنويا، بذلك لم يتعد تأييد إيران للحركات الإسلامية في المنطقة نطاق الدعم المعنوي أو تقديم النموذج الرائد وهو النموذج الذي اهتز بسبب ظروف إيران الداخلية ونجاح معظم الدول التي توجد بها جماعات إسلامية معارضة في تحجيم عملها.

وعلى الجانب الاخر تحظى منطقة الخليج بقمة سلم الأولويات الإيراني – خاصة في ظل استبدال شعار جديد هو "كل من الشمال والجنوب" بشعار "لا شرق ولا غرب"–، تليها العلاقة مع سوريا ثم تأتي بقية الدول العربية. ولا شك أن حرب الخليج الثانية مثلت نقطة تحول إيجابية في انفتاح إيران على العالم العربي، فقبلها لم تكن القيادة الإيرانية تأمل في أن تمارس دورا إقليميا مهيمنا، إلا أنه بعد انكسار قوة العراق العسكرية أصبح النظام الإيراني يتمتع بهامش واسع من حرية الحركة في المنطقة. قامت العراق عقب احتدام أزمة الخليج الثانية بقبول اتفاقية الجزائر لتحييد القوة الإيرانية في الصراع، وذلك بعد حرب

استمرت ثماني سنوات. كما استغلت إيران الخلافات العربية- العربية في ظل ما ساد من تداعيات انتهاء حرب الخليج الأولى والخوف الخليجي من القوة العراقية. وظهرت عدة عوامل دولية وإقليمية أخرى ساعدت على توطيد العلاقات الإيرانية الخليجية، فقد شهدت المنطقة تطورات هامة في مقدمتها دخول كل من الهند وباكستان النادي النووي، الأولى تمتلك سواحل طويلة على الطريق المؤدي لبحر عمان والخليج والبحر الأحمر والثانية ترتبط ارتباطا مباشرا بإيران عبر حدود برية تتجاوز الخمسمائة كيلومتر. ثم تصاعد الأزمة الأفغانية وسيطرة طالبان وعلاقاتها الطيبة بباكستان. وبالمثل جاء التعاون الإستراتيجي العسكري بين تركيا وإسرائيل وانعكاساته السلبية على الأمن القومي العربي والإيراني على السواء دافعا قويا لتكريس الرغبة الإيرانية في الانفتاح على دول الخليج والمنطقة العربية عامة في وقت تذبذبت فيه عملية السلام ثم توقفت. وتطلعت إيران إلى أن تصبح القوة الرئيسية في منطقة الخليج، فهي تمتلك من المقومات الموضوعية ما يسمح لها بذلك، سواحل على طول الخليج، تعداد يتعدى 65 مليون نسمة (أكبر دولة من ناحية السكان في المنطقة)، وبعد الحظر على البترول العراقي أصبحت ثاني أضخم منتج للبترول بعد السعودية. وتصف إيران نفسها كأكبر دولة في المنطقة وبالتالي صاحبة أكبر مصالح بها ومن ثم يجب أن تكون مسموعة الكلمة في ما يخص شؤون المنطقة. من ناحية أخرى تدرك إيران أن كبر موارد قوتها الجيوبوليتيكية والاقتصادية والثقافية تعد حائلا هاما امام تحالفها إقليميا مع دول الخليج حيث تغذى مخاوف هذه الدول من احتمالات هيمنة إيران على المنطقة ولذا تشعر بأمان أكثر باللجوء لدول من خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة.

وتقوم إستراتيجية النظام الإيراني –أيا كان شكله– على تأمين استقرار منطقة الخليج من خلال نظام أمن إقليمي تضطلع فيه إيران بدور قيادى مهيمن طارد لأي وجود قوي من قبل قوة أخرى من المنطقة (ومن باب أولى من خارجها). فمن ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية منذ الثورة رفض الوجود الأجنبي في منطقة الخليج ولا يقتصر هذا الرفض على الوجود الأميركي بل لأي وجود من قوى إقليمية كبرى خارج النطاق الجغرافي لمنطقة الخليج. وهي الرؤية الكامنة وراء رفض صيغة 6+2 الخاصة بإعلان دمشق الذي هو وفق الرؤية الإيرانية يدخل دولا أخرى مثل مصر، مما قد يضر بالتوازن الذي لا تريد إيران تهديده. ويجيء العمل على استقرار منطقة الخليج هدفا في حد ذاته من أجل توجيه طاقات المنطقة للتنمية الداخلية وإنهاء أحد المبررات التي يسوقها الطرف الأميركى لوجود قوات أجنبية كبيرة بالخليج.

بالرغم من تذبذب العلاقات الايرانية الخليجية بسبب قضيتي الجزر واضطرابات البحرين، استمرت كل من قطر وعمان في علاقة قوية مع إيران خاصة وأن مضيق هرمز فرض خصوصية التعاون العسكري والأمني بين إيران وعمان. وانضمت لهما بعد ذلك الكويت بدرجة أو بأخرى مع استمرار العلاقات متدهورة مع كل من الإمارات وبدرجة أقل البحرين. ثم جاء الانفتاح الكبير بعد الجفوة كما هو الحال مع السعودية. فثمة رهان خليجي على التوجهات المعتدلة لخاتمي لتجاوز المرحلة السابقة وتقديم طرح جديد للإشكاليات المتبادلة بدون تقديم تنازلات حيال القضايا الخلافية مثل قضية الجزر التي يتمسك فيها الطرف الإيراني بأسلوب المفاوضات الثنائية وليس غيرها، أو عملية السلام قبل توقفها والتي ترى إيران أنها لن تقود لسلام عادل يرد الحقوق للفلسطينيين أو غيرهم وترى أن ما حدث في جنوب لبنان قد يكون نموذجا يحتذى به، أو من الوجود الأميركي في الخليج.

ولعل العلاقة الإيجابية التي بدأتها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه السعودية صاحبة أكبر نفوذ بين دول الخليج خاصة منذ زيارة رفسنجانى لها عام 1998- تعد ركيزة لانطلاقة ايرانية جديدة تجاه منطقة الخليج. ونجح التنسيق الإيراني السعودي في مضمار الأوبك وسياسة إنتاج النفط في تحقيق مكاسب لكلتا الدولتين. حيث كانت العلاقة التعاونية بين الدولتين التي توثقت منذ تولي خاتمي الرئاسة في الحفاظ على الإجماع بين دول الأوبك. وبارتفاع أسعار النفط حققت إيران مكاسب اقتصادية وسياسية فزاد الثقل الجديد لإيران في الأوبك من وزن إيران في المنطقة. ولعل النجاح الإيراني على صعيد الأوبك كان من بين الدوافع الهامة التي دفعت الولايات المتحدة لتخفيف بعض القيود على التجارة مع إيران.

وفي ما يخص العراق لا تنتقد إيران بالشدة المطلوبة استمرار العقوبات الدولية حيث إن إضعاف العراق أمر لازم للابقاء على توازنات القوى في المنطقة، ولكنه الإضعاف بدون التقسيم بسبب التركيبة السكانية للإيرانيين والتي تتهدد في حالة إنشاء دولة كردية شمال العراق.

ومنذ تولي خاتمي الرئاسة زاد الاهتمام الإيراني بالدائرة العربية غير الخليجية ممثلة في البداية بمحور يضم كلا من سوريا ولبنان ويسعى لكسب مصر. ومن المتوقع تزايد التقارب إذا ما دخلت التطورات الإقليمية الجديدة في الحسابات حيث تمر عملية السلام بتدهور حاد يهدد بانهيارها.

وتتميز العلاقات السورية الإيرانية بالخصوصية والتفرد، فالدولتان تفرقهما الأيديولوجية (علمانية النظام السوري وإسلامية النظام الإيراني) وتجمعهما المصلحة والخصوم (الولايات المتحدة وإسرائيل والعراق) والمنفعة المادية المتبادلة.وبالرغم من التفاوت في قوة هذه العلاقات فإنها استمرت وتخطت أي

مشاكل قد تظهر. فحتى على مستوى تداخل وتشابك المصالح والنفوذ على الساحة اللبنانية استطاعت الدولتان السيطرة على التباين في الأساليب وتداخل مناطق النفوذ من أجل استمرار هذه العلاقة الحيوية للطرفين، فسوريا بمثابة مدخل إيران للعالم العربي، وإيران ورقة ضغط هامة في يد سوريا في مفاوضاتها مع إسرائيل. وركزت السياسة الخارجية الإيرانية في لبنان على المجتمع والعلاقة مع الطائفة الشيعية خاصة حزب الله. وجاء التطور الحاسم منذ انتخاب خاتمي في تعزيز العلاقات على مستوى المؤسسات من خلال تبادل الزيارات على مستوى كبار المسؤولين من البلدين.

بالرغم من إظهار الرغبة في إعادة العلاقات مع مصر فإن العلاقات معها انحصرت حتى الآن في المجالات الاقتصادية والبرلمانية والإعلامية والثقافية عامة. وتأمل القيادة الإيرانية في تحالفات إقليمية قوية تحول من مصير المنطقة ولذا ترى محدودية تأثير العلاقات الثنائية التي تربطها بدول الخليج كل على حدة، فهي ترى مثلا أنه إذا تحقق محور إيران- السعودية- مصر سيحدث فارق كبير في مستقبل المنطقة، ولكنها في الوقت نفسه تدرك مدى قوة وفعالية معارضة الولايات المتحدة لما يمثله ذلك من تهديد مصالحها في المنطقة. كما تدرك القيادة الإيرانية أنه من الصعب جدا تحقيق "هذا الحلم"، فالأسهل أن يحاول العرب تدعيم التعاون في ما بينهم قبل أن يفضلوا التحالف مع إيران.

كما طورت إيران علاقاتها بالسودان التي اعتبرت بعد الثورة بوابة الثورة الإيرانية لتصدير الثورة فضلا عن استقطاب التحالف ضد الولايات المتحدة. وبدأ تعزيز العلاقات الإيرانية السودانية منذ 1985 واكتسب أهمية أكبر لكونه لا يمثل مدخلا للدائرة العربية بل أيضا للدائرة الأفريقية (حظيت عدة دول أفريقية مثل جنوب أفريقيا والسنغال وإثيوبيا بالاهتمام الإيراني). وازداد توثق العلاقات

منذ 1989 مع انقلاب عمر البشير وتوجت زيارة رفسنجاني للخرطوم هذا التعاون متعدد الأبعاد التي تراوحت بين الاقتصاد إلى البعد العسكري والإستراتيجي. وقوى الطابع الإسلامي للحكم والموقف الأميركي من النظام السوداني من العلاقات بين إيران والسودان. وامتد بصر القيادة الإيرانية إلى دول المغرب العربي، خاصة مع تونس التي فاقت الصلات بها كلا من الجزائر والمغرب.

وتسعى إيران إلى عودة علاقاتها الطبيعية مع الجزائر وتخطي الأزمة التي أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1992 ويساعدها على ذلك رغبة الرئيس بوتفليقة في تحسين علاقات الجزائر الخارجية كما توسمت إيران خيرا في محاولات الوفاق الوطني. أما بالنسبة للمغرب فكانت علاقاتها التجارية المطورة مع إسرائيل وما اعتبرته إيران دورا مغربيا ملحوظا في تدعيم التطبيع العربي مع إسرائيل من أهم العقبات أمام تطوير علاقات إيران بالمغرب خاصة في ظل العلاقات المغربية الأميركية والموقف غير الواضح من قضية الصحراء. وامتد النشاط الإيراني إلى إجراء مباحثات مع ليبيا في محاولة لإخراج العلاقات بين البلدين من البرود الذي مرت به طيلة سنوات سابقة بسبب الاتهامات الإيرانية لليبيا بالضلوع في اختفاء الإمام بني صدر، وهي بذلك تحاول تعويض خسارتها الإستراتيجية في الجزائر، إلا أن ليبيا استبعدت أن تحل محل الجزائر بالرغم من مواجهة كلتيهما للولايات المتحدة.

ثانيا: العلاقات الايرانية الاوروبية

ارتبطت إيران قبل الثورة بالكتلة الغربية وقامت بأدوار مختلفة منها دور حامية المنطقة، الا أنه مع نجاح الثورة الإسلامية ورغبتها في القيام بدور مستقل

على الساحة الدولية انقلبت المعادلات الموجودة وتسببت في ردود أفعال متعددة من قبل الدول الغربية منها الحصار الاقتصادي والحرب مع العراق. ومن أهم الإشكاليات التي يواجهها صانع السياسة الخارجية تحديد علاقته بالغرب، وتكسب هذه العلاقة أهمية محورية في السياسة الخارجية الإيرانية فبناء عليها تتشكل العلاقة مع العالم الخارجي ككل، العراق، أمن الخليج، النفط والغاز، إسرائيل، فلسطين، العلاقات مع العرب. ففي ظل العلاقة المتوترة بين إيران والقوة المركزية تشكلت أبعاد العلاقة بين إيران ونظمها الإقليمية فى الخليج وآسيا الوسطى.

تقوم سياسة إيران الخارجية على الخروج من العزلة المفروضة عليها وجعلها فاعلا رئيسيا في أمن واقتصاد الخليج وآسيا الوسطى في محاولة لكسب النفوذ داخل المنطقة الأولى والثالثة من حيث احتياطيات النفط والغاز. فمن الناحية الإقليمية توجد إيران في منطقة مخترقة بشدة من الغرب ولا بد من تحديد نهج السياسة الخارجية الإيرانية هل سيقوم على رفض الغرب وإدراك تناقض النظم بسبب الطابع الإسلامي للنظام الإيراني أم إيجاد صيغة للعمل مع الغرب.

تعاني إيران من حساسية شديدة تجاه الغرب ناشئة من الخبرة التاريخية السيئة للنفوذ الغربي التي عاشتها إيران في تاريخها الحديث من عام 1941 إلى عام 1979 حيث ساد استغلال القوى الغربية لإيران ومواردها وانتهاك ثقافتها ومن ثم تثير العلاقة مع الغرب المخاوف على الاستقلالية الوطنية. وبالرغم من هذه المخاوف فهناك إعجاب بتقدم الحضارة الغربية ومن هنا تصبح العلاقة مع الغرب هي "الكشاف المرشد" للسياسة الخارجية الإيرانية.

وفي هذا السياق لم ينظر صانع القرار الإيراني إلى الغرب باعتباره كيانا موحدا، استغلت السياسة الخارجية الإيرانية التمييز بين القوى الغربية خاصة

الولايات المتحدة في جانب وأوروبا واليابان فى الجانب الآخر للتحرك في مساحة أكبر من حرية الحركة.

ومن ثم يمكن القول ان ايران لم تضع الغرب كله في سلة واحدة بل كانت دوما الدول الأوروبية (واليابان) محلا للحوار واستمرار العلاقات وعودتها بعد حدوث أي أزمة عكس الوضع مع الولايات المتحدة، فمفهوم العداء والترقب لم يشمل الغرب ككل بل هناك نوع من الانتقائية خص الولايات المتحدة وإسرائيل بالهجوم والرغبة في الدفاع عن النفس ومقاومة المخططات الرامية إلى حصارها والضغط عليها.

وعلى الجانب الآخر تبلورت مصالح أوروبية مستقلة -خاصة إيطاليا وفرنسا وألمانيا- بعيدا عن النفوذ الأميركي التقطها إيران لتطوير علاقاتها بأوروبا. ومثال ذلك ما واجهته إستراتيجية الاحتواء المزدوج من انتقاد أوروبى (ويابانى) متزايد وكان من الأسباب الرئيسية لفشل وعدم فعالية هذه الإستراتيجية. لقد استفادت إيران من تضارب المصالح الأميركية- الأوروربية خاصة على المستوى الاقتصادي لما له من أهمية قصوى، فالاتحاد الأوروبي على وفاق سياسي مع الولايات المتحدة، لكنه في الوقت نفسه منافس اقتصادي لها، وهو الأمر الذي يزيد من أهمية إيران لدى أوروبا. بل إن إيران في أكثر من مناسبة ترحب بالوجود السياسي الأوروبي في منطقة الخليج وغيرها وتشجع المبادرات الأوروبية للسلام في الشرق الأوسط والتي ترفضها الولايات المتحدة وإسرائيل.

كان عام 1997 هو عام الأزمة الكبرى في العلاقات الإيرانية الأوروبية بسبب أزمة قضية ميكونوس، ونتج عن هذه الأزمة سحب سفراء 15 دولة أوروبية ووقف ما سمي بالحوار النقدي. ثم كان عام 1998 عام "الهرولة الأوروبية" نحو طهران. فقد أدركت أوروبا أن فشل التفاهم مع إيران ستكون هي

الخاسر الأكبر فيه خاصة مع سعي إيران لإحلال روسيا والصين في علاقاتها التجارية بدلا من أوروبا.

وبدأت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الجانبين وكانت معظم الوفود الأوروبية في طهران ذات طابع اقتصادي وتوجت زيارات خاتمي لعدة دول أوروبية منها ايطاليا وفرنسا وألمانيا تطور هذه العلاقات وعكست سياسة الانفتاح التي انتهجتها إيران بدءا من عهد رافسنجاني. وكانت كل من فرنسا وايطاليا واليونان والمانيا وبريطانيا من أهم الشركاء الأوروبيين لإيران.

لم يتطرق الطرفان الإيراني والأوروبي إلى القضايا الخلافية التي تخل بتطور العلاقات أثناء زيارات خاتمي الأخيرة. ومن بين القضايا المثيرة للجدل بين الطرفين حقوق الإنسان والإرهاب.

وتؤكد إيران رفضها للإرهاب وتعترض على حرية عمل الجماعات الإرهابية في فرنسا وغيرها. كما سعى خاتمي لمزيد من طمأنة الغرب بالتعهد بتشجيع الديمقراطية ومكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد نجح خطاب خاتمي الجديد في تحقيق مسعاه على المستوى الخارجي، حيث قامت الدعاوى الأوروبية لتحسين العلاقة مع إيران على ضرورة دعم الاتجاه التحديثي الذي يقوده خاتمي لما يحققه من مصلحة غربية تتحقق بتأمين الشرق الأوسط لأن إيران بلد كبير وديمقراطيتها واستقرارها مهمان لهذه المنطقة.

وكانت لزيارات خاتمي لأوروبا والتي بدأت بإيطاليا بمثابة بوابة الدخول في حوار شامل وموسع ومتعدد الأطراف مع الغرب وفي الوقت نفسه دفعة قوية لخاتمي في معادلة الهرم السلطوي الداخلي.

وحققت إيران من هذه الزيارات عدة مكاسب أولها اكتساب الشرعية والاعتراف من أوروبا وابلاغ الرأي العام الإيراني أن لسياسة الانفتاح مكاسبها الاقتصادية التي ستساعد على تحريك الاقتصاد الإيراني الذي يعانى من تزايد معدلات البطالة والركود بعد تولي خاتمي السلطة.

إذا نظرنا إلى الإستراتيجية الإيرانية الجديدة تجاه أوروبا نجد أن إيران بدأت مرحلة الرد على الطوق الإقليمي الذي تحاول أن تفرضه واشنطن عليها باختراق الدائرة الغربية الأميركية في عقر دارها. فما زالت جهود إيران لمواجهة الطوق الأميركي جنوبا في الخليج وشرقا في أفغانستان وشمالا في آسيا الوسطى جهودا متعثرة. حيث تؤثر هذه الدول مصالحها مع القطب الأميركي على أي مصالح متوقعة بالتعامل مع إيران حتى وإن كانت حيوية.

وعلى الصعيد الروسي يمكن التأكيد انه بانهيار الإمبراطورية السوفياتية، تخلصت إيران من مشكلة الجار القوي، مما مثل مكسبا ماديا وأيديولوجيا حرر النظام الإيراني من أحد هواجسه الأمنية. إلا أنه تزامن مع بروز القوة الأميركية قطبا أعظم، وأثر هذا الوضع على حدود علاقة هذا القطب بالدول الطامحة في لعب دور أكبر في محيطها الإقليمي. ومن ناحية أخرى توثقت العلاقات الإيرانية الروسية وشاركت الدولتان في كثير من الرؤى لمواجهة هذه الهيمنة الأميركية في النظام الدولي الجديد، فتشابهت المواقف من أفغانستان ووسط آسيا لما تشعران به من محاولات الولايات المتحدة وحلفائها لتحجيم نفوذهما وإنكار دورهما في مشروعات نفط بحر قزوين.

اتضحت العلاقة القوية بين روسيا وإيران عندما تصاعد التعاون بين البلدبن في المجال النووى حيث دخلت روسيا لاستكمال بناء محطة بوشهر النووية عام 1995 بعد انسحاب كل من ألمانيا وأوكرانيا بسبب الضغوط الأميركية الإسرائيلية. وفي

الزيارة الأخيرة التي قام بها خاتمي لموسكو تم الإعلان عن موافقة روسيا على بناء ثلاثة مفاعلات نووية أخرى بتكلفة تقدر بحوالي بليوني دولار. إن للدولتين مصالح إستراتيجية مشتركة أكبر بكثير من التعاون النووي. كما أنه من وجهة النظر الإيرانية تمثل روسيا مصدرا أساسيا للتسليح وللمساندة التي يمكن أن تخفف من الضغوط الدولية الواقعة على إيران.

لقد أعلن الطرفان عن تدعيم التعاون الاقتصادي والعسكري من خلال عدة اتفاقيات وقعت من بينها ما يتعلق بإمداد إيران بالأسلحة "الدفاعية" كما أعلنت الدولتان مثل دبابات وقطع غيار. والأهم كان في مجال التوصل لاتفاق حول النظام القانوني لاستخدام موارد مياه بحر قزوين الغنية والتي ثار جدل حولها بين الدول الخمس المطلة عليه، وكانت إيران قد أعلنت أنها ستقبل بحصة تبلغ 20% من موارد النفط الغنية في بحر قزوين. كذلك اتفق الجانبان على معارضة وجود قوات أجنبية في هذه المنطقة والعمل على مد أنابيب البترول لهذا البحر. كما وقع الزعيمان اتفاق حول تدعيم العلاقات الاستراتيجية الثنائية.

ولقد غطت الأهمية الإستراتيجية للعلاقات الإيرانية الروسية على أي أبعاد أخرى للعلاقة حتى الاقتصادية منها، فعندما وجدت إيران صعوبة في دفع ديونها لروسيا وشهدت الصادرات الروسية لإيران تقلصا ملحوظا وافقت روسيا عام 1995 على جدولة دفع الديون الإيرانية. كما قيدت العلاقات الإيرانية الروسية الكبيرة من الموقف المؤيد المتوقع لأزمة الشيشان وعندما طالبت بوصفها دولة إسلامية بوقف العمليات الحربية في الشيشان نددت روسيا بالموقف الإيراني، فأعطت إيران الاعتبار الأقوى للعلاقات مع روسيا، حيث إنها لا تستطيع أن تضحي بحليفها الإستراتيجي في المنطقة خصوصا في ظل حالة العزلة التي تفرضها عليها الولايات المتحدة. ومن هنا جاء الاعتراف الإيراني بأن الأزمة

الشيشانية ذات شأن روسي داخلي. وبالمثل جاء الموقف الإيراني من أزمة كوسوفو متناغما مع الموقف الروسي.

بعد ما أفرزته الزيارة الأخيرة لخاتمي لموسكو من اتفاقيات، منها تنظيم حق استخدام النفط في بحر قزوين، من المتوقع استمرار العلاقات الإيرانية الروسية في أفضل حالاتها خاصة في ظل ما يجمعها من خصومة مع الولايات المتحدة الأميركية.

ثالثا: العلاقات الايرانية الامريكية

مثلت إيران تحديا لنموذج الأمن الأحادي الأميركي والحضور الأميركي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ولهذا الخلاف جذور تاريخية وجغرافية وأيديولوجية، وكلما زاد الطابع الأيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية كلما زاد الصراع مع الولايات المتحدة وأهدافها الإقليمية. وارتفعت درجة العداء بين الولايات المتحدة وإيران خاصة بعد الثورة مباشرة وطيلة ولاية الخميني، فالخلاف في جوهره أساسي وجذري ويمس المصالح ويقف الدعم اللامحدود المستمر الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل عقبة رئيسية أمام تخطيه، خاصة وأن التحالف مع إسرائيل الدعامة الأساسية للإستراتيجية الأميركية في المنطقة والأداة الأولى لتحقيق مصالحها. إلا أن هذا العداء وإن استمر بعد ذلك لكنه خفت حدته وتلطفت المصطلحات المعبرة عنه في ظل تعدد التصريحات من الجانبين التي تعطي الأمل في عودة العلاقات.

وركزت إيران في توجهها نحو العالم الخارجي خاصة الغربي وبشكل أخص الأميركي على مفهوم ثقافي جديد وهو حوار الحضارات، في محاولة لنفي صورة

الإرهاب والتطرف عنها والتي روجت لها وسائل الإعلام الأميركية واليهودية بالأساس.

وتتركز مسائل الخلاف بين الدولتين من وجهة النظر الإيرانية في عدة نقاط منها: الأرصدة الإيرانية المجمدة منذ قيام الثورة والتي تقدر بنحو 12 مليار دولار، الحظر التجاري والتكنولوجي والعسكري الشامل المفروض على إيران والذي يعوق تنمية بنائها الاقتصادي والعسكري بعد الحرب. ففي ظل تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج على كل من إيران والعراق لتطويقهما قامت أميركا بفرض حظر اقتصادي شامل في مايو/ أيار 1995 وألحق بقانون داماتو 1996، كذلك قيام الولايات المتحدة بما تعتبره إيران تدخلا في شؤونها الداخلية مثل تأييد مظاهرات الطلبة في يوليو/ تموز 1999 وإصدار التقارير التي تدين إيران بإنتهاك حقوق الإنسان وتضييق الحريات الدينية. كما يأتي الخلاف حول الموقف من كثير من القضايا الإقليمية التي تهم الدولتين ومن أهمها الموقف من التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

وقد خففت الولايات المتحدة من بعض القيود عام 2000 للسماح باستيراد السلع الإيرانية. إلا أن ذلك لم يمنع جورج بوش من تجديد الحظر الأميركي على التجارة والاستثمار في إيران. ورغم تزايد الاتصالات غير الرسمية بين الولايات المتحدة وإيران منذ أن دعا خاتمي لفتح الحوار بين الشعبين في 1998، فلا يزال الحوار يواجه عراقيل لا يستهان بها وتقول كل من واشنطن وطهران إنها تنتظر خطوات سياسية ملموسة من الجانب الآخر قبل أن يتم تحقيق أي تطور باتجاه تطبيع العلاقات. ومازال مرشد الثورة يصف الولايات المتحدة بالعدو الأول لإيران ويندد بالداعين لإعادة العلاقات إلى طبيعتها.

ولم يكف رموز التيار المحافظ عن الهجوم على الولايات المتحدة حتى عقب اعتذار كلينتون لإيران عن الظلم الذي سببه لها موقعها الجيوبولوتيكى الهام. ولذا فإن التفاؤل في هذا الخصوص يعنى سوء فهم لأوضاع إيران الداخلية. فبالنظر لعمق التحول الثورى الذي حدث داخل إيران، فمن الصعب تصور إجراء التغييرات المطلوبة في هوية النظام السياسي بشكل يغير من توجهاته الخارجية بما يتوافق مع الرؤية الأميركية. وأمام جوهرية ومحورية الخلاف الأميركي الإيراني فهو في جذوره خلاف حضاري رأى التيار المحافظ في العلاقة مع الولايات المتحدة تعارضا مع مصير الثورة والنظام لما يمثله من تهديد للهوية الإسلامية لإيران التي لا يمكن التفريط فيها. واضطرت إيران إلى إحداث مراجعات في علاقاتها وسياساتها الخارجية لموازنة الموقف الأميركي بهدف إيجاد بدائل للعلاقة مع الولايات المتحدة مثل تطوير العلاقات مع روسيا والصين وكوريا الشمالية وأوروبا.

وعلى الجانب الآخر يرى بعض المحللين أن مسألة العلاقة بين البلدين ليست مشكلة إيرانية بقدر ماهي مشكلة أميركية، فما زالت مراكز سلطة أميركية داخلية مثل الكونغرس الموالي لإسرائيل تقف عقبة أمام تحسين العلاقات مع إيران. فبالنظر إلى الخسائر التي تتكبدها إيران خاصة على المستويات الإقليمية سواء في الخليج أو آسيا الوسطى من جراء الحصار الأميركي، يمكن للنظام الإيراني أن يكون أكثر مرونة وأقل ممانعة في عودة العلاقات خاصة وأن إيران في مجال علاقاتها مع بريطانيا أثبتت أنها قادرة على إزالة العقبات من أمامها كلما استلزمت المصلحة ذلك.

وفى الفترة الحالية يمكن التأكيد انه منذ رسالة التهنئة التي وجهها الرئيس الأمريكي، "باراك أوباما"، إلى الإيرانيين بمناسبة العام الفارسي الجديد- ما يسمى

بعيد النيروز – والتي كانت أوضح رسالة مباشرة من أمريكا إلى إيران منذ عقود، توالت المغازلات الأمريكية للنظام الإيراني والتي كان أحدثها كلمة أوباما في القاهرة حين أكد الرئيس الأمريكي على أحقية طهران في امتلاك برنامج نووي سلمي.ذلك أن الإستراتيجية التي ينتهجها أوباما مع طهران والتي تعتمد على تقديم الجزرة فقط من دون العصا؛ لم تسفر حتى الآن عن ردود فعل إيجابية من جانب إيران، كما أن تلك الإستراتيجية قد أثارت كذلك موجة من الانقسام في الرأي بين الخبراء والمحللين السياسيين حول مدى فاعلية هذه الإستراتيجية وما يمكن أن تؤدي إليه.

ولقد واصل الرئيس أوباما مد يدٍ مفتوحة لإيران على أمل أن تفتح الأخيرة قبضتها في المقابل. ففي نفس اليوم الذي أدار فيه المرشد الأعلى لإيران،"آية الله علي خامنئي"، ظهره للمساعي الدبلوماسية للرئيس الأمريكي، أكد أوباما على أحقية إيران في امتلاك طاقة نووية للأغراض السلمية في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي. وقال أوباما في خطابه الذي ألقاه بجامعة القاهرة في مصر " إن "هذا الالتزام هو في صلب المعاهدة ويجب الحفاظ عليه من أجل جميع الملتزمين به وآمل أن يكون هذا الهدف مشتركًا لجميع بلدان المنطقة".

والنظام الإيراني يعتمد على أيديولوجية تتضمن فكرة تدمير كلٍ من "إسرائيل" والولايات المتحدة. هذا، ولم ترتبط إيران والولايات المتحدة بعلاقات دبلوماسية منذ واقعة استيلاء طلاب إيرانيين متشددين على مبنى السفارة الأمريكية في طهران عام 1979. وقد أقر أوباما بوجود تاريخ "عاصف" بين الأمتين (الأمريكية والإيرانية)، إلا أنه دعا إلى المضي قدمًا وفتح صفحة جديدة من العلاقات؛ حيث قال " أن هذا التاريخ معروف، وبدلاً من البقاء مقيدًا بالماضي، فإنني أعلنت بوضوح لقادة إيران وشعبها أن بلدي مستعد للمضي قدمًا، والسؤال

المطروح الآن ليس ما الذي تعارضه إيران ولكنه ما هو المستقبل الذي تريد أن تبنيه"

أضف الى ذلك أن العلاقة بين أمريكا وإيران، كانت ولا تزال محكومة بما هو أبعد كثيراً من العلاقات التقليدية بين الدول. وكانت الجغرافيا هي الحجر الرئيس في صياغة تلك العلاقات، وليس مجرد المصالح الاقتصادية أو السياسية التبادلية المباشرة، المنطلقة من قوة الفعل الإنساني.

وحتى سقوط إيران الشاه، شهدت العلاقة بين البلدين، تحالفا استراتيجيا راسخا، يمكن ربطه بالسياقات التي عبر عنها النظام العالمي الجديد الذي انبثق بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تعزز ذلك التحالف، بفعل عوامل أخرى، جعلت من إيران ضمن مناطق المصالح الحيوية في الحسابات الأمريكية. وبشكل خاص، كان ضمن هذه العوامل، اندلاع الحرب الباردة بين القطبين العظيمين، وموقع إيران بالقرب من أهم حقول النفط، وأكثرها غزارة إنتاج في العالم بأسره. فإيران تشكل منطقة عازلة بين الاتحاد السوفيتي، والمياه الدافئة بالخليج العربي، حيث يوجد أهم احتياطي عالمي للنفط، وحيث تنتشر حقوله في العراق والجزيرة العربية، ودول الخليج. ولذلك غدا استقرار هذه المنطقة العازلة بين السوفييت، وهذه المنطقة، من صميم السياسة الأمريكية.

وقد وقفت الإدارة الأمريكية موقفاً سلبياً، ولم تحرك ساكنا تجاه أطماع إيران بالخليج، سواء فيما يتعلق بتهديد استقرار العراق، أو ادعاء أحقيتها التاريخية في مملكة البحرين، أو استيلائها على الجزر الإماراتية، أو تدخلاتها المستمرة لزعزعة أمن الخليج، رغم ارتباط هذه الأنظمة بتحالفات استراتيجية، ومعاهدات عسكرية مع الإدارة الأمريكية، ورغم وجود قواعد عسكرية، للأخيرة في معظم دول الخليج.

وحتى بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، واستلامها الحكم، ومجاهرتها بالعداء للشيطان الأكبر، وقيام الحرس الثوري بمهاجمة السفارة الأمريكية بطهران، وجعل موظفيها رهائن لفترة طويلة، لم تقدم إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر على تنفيذ أية خطوة جدية من شأنها إرباك النظام الثوري من الداخل، واكتفت بتنفيذ عملية إنزال جوي صغيرة لإنقاذ الرهائن، كان مصيرها الفشل.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة، فيما مضى، على استقرار الأوضاع في إيران، بما يؤمن وحدة أراضيها، وعدم تعرضها للتفتيت طيلة أكثر من ستة عقود، فإن استمرار استقرار تلك الأوضاع الآن، هو أكثر أهمية بالنسبة لصانع القرار الأمريكي، عما كان عليه من قبل. فقد أصبح الدور الإيراني أكثر حيوية، بالعقد الأخير، وبشكل خاص بعد حوادث 11 سبتمبر/أيلول عام 2001. فقد أثبت نظام الملالي فاعلية قصوى في إسناد مشاريع أمريكية، تم تبنيها وتنفيذها بعد حوادث 11 سبتمبر وخاصة فيما عرف باستراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب. فهذا النظام هو الذي مهد الأرضية للأمريكيين، لاحتلال أفغانستان. وكان الجيش الأمريكي قد استند على قوى محلية أفغانية، متحالفة مع إيران لإنهاء حكم حركة طالبان، كانت تتمركز في مزار شريف، شرق أفغانستان. ولفترة طويلة، بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، لم يقم أي من قادة الدول المجاورة لهذا البلد بزيارة كابول سوى رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية آنذاك، محمد خاتمي.

وإذا ما قررت الإدارة الأمريكية لأي سبب كان، المواجهة العسكرية مع الجمهورية الإسلامية، فإن معنى ذلك انهيار العملية السياسية في العراق برمتها . فالجيش والشرطة والحكومة والقضاء والأجهزة البيروقراطية الأخرى المستحدثة، هذا

عدا الميليشيات الرئيسية الثلاثة، التابعة لحزب الدعوة والمجلس الأعلى والتيار الصدري، هي تحت سيطرة تلك القوى، وتدار من قبلها.

في هذا المضمار، يجد المرء صعوبة بالغة، أن تتخلى أي إدارة أمريكية عن العراق، وتتركه لقمة سائغة لإيران. كما هو صعب أيضا العبث الأمريكي بالداخل الإيراني، واستثمار الوضع لتأجيج النزعات الدينية والقومية والانفصالية، في وقت تتراجع به القبضة الأحادية القطبية، لمصلحة تعدد الأقطاب، بعد التقدم الصيني الاقتصادي الكاسح، والعودة القوية لروسيا الاتحادية، بنزعاتها العسكرية، إلى المسرح الدولي، ووقوع الاقتصاد الأمريكي في أزمة اقتصادية صعبة. لأن معنى ذلك ترك فراغ خطير، في منطقة هي من أكثر المناطق أهمية وحيوية في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية.

إلى جانب ذلك، فإن أي موقف أمريكي، تجاه إيران سواء فيما يتعلق بالأطماع الإيرانية بالخليج العربي، أو تجاه ملفها النووي، أو موقفها الإعلامي المعادي للكيان الصهيوني، ينبغي عليه أن يأخذ في حسبانه، الدور الذي يمكن أن يلعبه حزب الله اللبناني، المرتبط بعلاقة عقدية مع المرجعية الدينية الإيرانية، والملتزم بولاية الفقيه. فالحزب في واقعه ذراع عسكرية قوية لإيران، وقد مارس فعليا المقاومة المسلحة، ضد "إسرائيل". وأثبت قدرته وفعاليته في حرب يوليو / تموز عام 2006. وتشير تقارير عديدة إلى أنه عوض عن خسائره من السلاح الذي فقده في تلك الحرب، كما تلقى أسلحة بتقنيات عالية من إيران.

وكما كان قادراً من قبل على إلحاق الأذى بالمدن الواقعة في شمال فلسطين، بما في ذلك حيفا والناصرة وتل أبيب، فضلاً عن المستوطنات "الإسرائيلية " القريبة من الحدود اللبنانية، فإنه سيكون أكثر قدرة على تحقيق ذلك في حالة نشوب حرب بين "إسرائيل" وإيران.

جملة هذه الأوراق ربما كانت السبب في تردد إدارة الرئيس الأمريكي السابق، بوش، في القيام بأية مواجهة حقيقية ضد إيران، رغم ما عرف عن إدارته من قسوة مفرطة وتشدد خلال دورتين رئاسيتين. لكنها في صراعها المعلن مع إيران اكتفت بتكرار الخطابات والتصريحات النارية، بديلاً عن الفعل.

ولعل وعي القيادة الإيرانية للأوراق التي بحوزتها، هي التي جعلتها تتشدد في مواقفها، وتوسع من دائرة حركتها في العراق المحتل، وتدفع بها لتبني سياسات عدائية، إن كان فيما يتعلق باستمرار الاستيلاء على الجزر الإماراتية، أو تهديد مملكة البحرين، ومحاولة نشر الفوضى إلى عموم الجزيرة العربية، وعدم الخضوع للضغوط الأمريكية والأوروبية، ومواصلة أنشطتها بعناد وتحد، فيما يخص الملف النووي الإيراني.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن إدارة أوباما تختلف عن إدارة سابقه بوش من ناحية أساسية هي واقعيتها ومحاولتها تعميق الفجوات السياسية داخل إيران، وبين إيران وتحالفاتها باستخدام وسائل القوة الناعمة، أما إدارة بوش الابن فقد أمنت بالقوة العسكرية وسيلة لتغيير الواقع السياسي في الشرق الأوسط. وفي حين أوقع بوش واشنطن في أوحال المنطقة وخدم -من حيث لم يحتسب- إيران بتحييد خصومها، فإن أوباما يدعو إلى الحوار معها، ولكنه لا يريد أن يعطيها ثمناً لقاء مكاسب تحصلت عليها من طريق استثمار أخطاء سلفه.

ومع التسليم بالفارق الكبير بين الشخصيتين والإدارتين يبدو أنهما يشتركان في تكتيك واحد هو استخدام الرسائل الإعلامية لتحقيق أهداف سياسية معاكسة، حيث أفرط بوش في التلويح بضربات عسكرية لطهران بهدف جعلها أكثر ليونة وتعاوناً في العراق وليس لضربها فعلاً، وهو ما وعته إيران جيداً وأفشلته دائماً. أما الآن فإن أوباما يدعو للحوار مع طهران ليس لتقنين وضعها الإقليمي كما

كان يعتقد، بل بهدف الضغط عليها بقفاز من حرير؛ وصولاً إلى فرض مهل زمنية تقود إلى شكل من أشكال العقوبات الدولية، وكل ذلك مع محاولة تفعيل التناقضات الداخلية لإيران. وبالتالى يؤكد عدد من الباحثين ان صيف هذا العام لن يكون حاراً بمعنى استخدام الآلة العسكرية ضد إيران، ولكنه سيكون حاراً بمعنى تسخين وإنضاج خيارات متعددة تستهدف إيران ومكاسبها الإقليمية والنووية.

كما ان الرئيس أوباما واثق، كما يبدو ، من أن سياسته في الإصرار على التفاوض من جهة، والتهديد من دون عصا من جهة أخرى، ستؤتي ثمارها، لكن القيادة الإيرانية في حالة صراع داخلي بين المتشددين الذين يريدون الحفاظ على خط الثورة الإسلامية على طريقتهم، والمتشددين الآخرين الذين لديهم تصور آخر للحفاظ على الثورة التي أرسى قواعدها آية الله الخميني، وبانتظار أن ينتصر فريق متشدد على فريق متشدد آخر ، فمن المستبعد أن يكون بمقدور أي منهما الجلوس والتفاوض جدياً مع أمريكا.

ومستقبل الثورة الآن على المحك: فالوضع الاقتصادي سيئ، وأسعار النفط إلى هبوط، وربما التلويح بتطبيع العلاقات بين واشنطن وطهران، مع الوعد بمشاركة أمريكية لتطوير إيران، يمكن أن يكون منفذاً لمفاوضات مستقبلية. مثل هذه الأطروحات تخيف القيادة الإيرانية، إنها دائماً في حاجة إلى تهديد خارجي كي تظل متحكمة في الداخل .المهم أن تظل يد أوباما ممدودة فقد يلتقطها إيراني يكون مستقبل إيران معقوداً عليه.

رابعا: العلاقات الايرانية الإسرائيلية

احتلت القضية الفلسطينية منذ اندلاع الثورة الإسلامية مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى منظومة القيم الأيديولوجية وعلى مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها. لقد كان عرفات أول مسؤول أجنبي يزور طهران وتحول مبنى السفارة الإسرائيلية إلى مقر لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن قطعت القيادة الإيرانية الثورية علاقاتها مع إسرائيل ثم بعد ذلك مع مصر بسبب معاهدة السلام المبرمة بين الدولتين. ظلت فلسطين والدعوة للجهاد من الأبعاد الثورية الهامة في الخطاب الأيديولوجي الرسمي بالرغم من انفصام عرى العلاقة بين السياسة الخارجية الإيرانية وكثير من المبادئ الأيديولوجية الثورية مثل تصدير الثورة وغيرها، فالحل النهائي لمشكلة الفلسطينيين عند خامنئي ما زال يكمن في الجهاد الكامل ضد النظام الصهيوني.

لقد استمرت إيران في عدم الثقة في النهج السلمي وقدرة الاتفاقيات المبرمة على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين أصحاب الحق، لقد أعلن خرازي في 10 أكتوبر / تشرين الأول 2000 أن "السلام مع إسرائيل ليس إلا سرابا". بل كان أسلوب المواجهة العسكرية هو المعتمد لديها وكانت المساندة الإيرانية لحزب الله في لبنان أبرز دليل على ذلك. كما كونت الجمهورية الإسلامية الإيرانية علاقة خاصة بحماس والتي تعد أحد أهم أدوات السياسة الخارجية الإيرانية في تعاملها مع قضايا الصراع العربي الإسرائيلي حتى وإن اقتصر الدعم على البعد المعنوي كما يؤكد الطرفان.

وجاء نجاح حزب الله في فرض الانسحاب على قوات الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان في الوقت الذي تعثرت فيه اتفاقيات السلام العديدة المبرمة منذ اتفاق أوسلو وتفجر الانتفاضة الثانية أو ما عرف بانتفاضة الأقصى ليزيد من

نبرة الثقة في الخطاب الرسمي الإيراني معلنا في أكثر من موضع صواب وحكمة موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الصراع العربي الإسرائيلي. وفي المقابل على الجانب العربي أشادت بعض الأطراف العربية مثل كل من سوريا ولبنان في أكثر من مناسبة بالموقف الإيراني من جنوب لبنان.

لقد أوضح خاتمي الرؤية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية وحل الوضع الحالى المتأزم في الأراضى المحتلة في قمة الدوحة الأخيرة والتي تدور حول مفهوم الدولة الفلسطينية متعددة الأديان multi-faith state التي كانت قائمة قبل 1948، فقد نادى خاتمي في 13 نوفمبر / تشرين الثاني 2000 "بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين" وباستفتاء ديمقراطي للسكان الأصليين سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهودا لتقرير الشكل المستقبلي للحكم. ويتلخص الهدف هنا في إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية على كل فلسطين التاريخية وتكون عاصمتها القدس؛ وعلى الدولة المستقلة أن تحدد من يعيش فيها. فوفق تصريحات خاتمي فإن "النظام الصهيونى، الذي تأسس على مذابح الفلسطينيين واحتلال أراضيهم وتوسيع احتلالها من خلال دعم القوى الاستعمارية، هو نظام غير شرعي" وأن مساندته يعد خرقا لحقوق الإنسان التي طالما رفعتها الولايات المتحدة لأنها تقف في مواجهة أصحاب الحق الحقيقيين. وقد أشار خاتمي إلى إسرائيل باعتبارها "أكبر عدو للعالمين العربي والإسلامي". واعتادت إيران أن تصف إسرائيل بأنها نموذج "للإرهاب الحكومي" ربما يكون التأكيد على هذا الوصف نوعا من الرد على ما تتهم به إيران من كونها دولة إرهابية.

بل وأكثر من ذلك أعلنت إيران على لسان زعيمها آيات الله خامنئي أن النظام الصهيونى لإسرائيل هو المصدر الرئيسي للأزمة في الشرق الأوسط ولذا لا بد من محوها، فالهدف الرئيسي وراء خلق إسرائيل في المنطقة هو زرع

الخلاف بين المسلمين. وليس هناك قوة تستطيع محو فلسطين من التاريخ والحضارة الإنسانية. ومن ثم فعلى مستوى الخطاب الأيديولوجى الرسمي الذي يمثله المرشد ما زال هناك أهداف مثالية مثل القضاء على إسرائيل وهي الأهداف التي تخلى عنها العرب أنفسهم سواء دول مواجهة أو غيرها منذ فترة بعيدة، وهو التصور الذي يضفي خصوصية على الرؤية الإيرانية حتى ولو انحصرت على مستوى الخطب الرسمية. وتعد إيران معارضا رئيسيا وسط الدول الإسلامية لأي تحسين للعلاقات مع إسرائيل التي لا تعترف بوجودها.

وربطت إيران مثلها مثل معظم الدول العربية والإسلامية بين العدوان الإسرائيلي الفظ على الشعب الفلسطيني الأعزل والتمادي فيه وبين الموقف الأميركي المتخاذل أمام حليفه الإستراتيجي الأول في منطقة الشرق الأوسط. وفي وضع آخر كثر الهجوم الإيراني على الولايات المتحدة بالنظر لما تدعيه من كونها المدافع الأول عن حقوق الإنسان في وقت تتجاهل فيه عمليات القتل المنظمة التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، فهي الازدواجية الأميركية التي شاركت فيها إيران العالم العربي انتقاده للموقف الأميركي، كما هاجم كل من العرب وإيران التأثير الإسرائيلي الفعال على الادارة الأميركية باعتبار أن السياسات الأميركية ليست إلا انعكاسا لضغوط اللوبى الصهيونى في الولايات المتحدة.

ولعل الموقف من القضية الفلسطينية يعد أحد المحاور الهامة لاستمرارية إيران في لعب دورا هام كقوة إقليمية كبرى في المنطقة. ومن ناحية أخرى ارتبط ترتيب الحلفاء الإقليميين وتقوية العلاقة بين الشركاء بالموقف من الصراع العربي الإسرائيلي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك العلاقة الإيرانية السورية، حيث تتقارب الرؤى والسلوك. ولعل التقارب المصري الإيراني المرتقب يعود في جزء منه إلى تداعي الإحداث الدامية في المنطقة خاصة داخل الأراضي الفلسطينية

بشكل يجعل من الموقف الإيراني المعادي لإسرائيل غير مستهجن بنفس الدرجة التي كانت في السابق وأصبح له ما يبرره خاصة في ظل قيام الأخيرة بتعليق المفاوضات السلمية مع الفلسطينيين.

خامسا: العلاقات الايرانية الاسيوية

أقدم المسؤولون الإيرانيون مرات عديدة على طرح سياسة "التوجه إلى آسيا"، فالجمهورية الإسلامية تنظر إلى مسألة تنمية العلاقات بمختلف جوانبها مع القارة الأسيوية باعتبارها تحظى بأهمية قصوى وأولوية كبيرة، بالنظر إلى أن آسيا حققت أعلى نسبة في معدلات النمو الاقتصادي، كما أنه في ظل الموقع الجغرافي المناسب لتجارة الترانزيت ووجود طاقة وفيرة وعمالة رخيصة وسوق استهلاكية مناسبة فإنها سرعان ما ستسعى لتتخذ مكانتها اللائقة في ظل التحولات السريعة التي تمر بها قارة آسيا. وفي هذا السياق اكتسبت العلاقة الوثيقة التي تسعى لأن تبنيها إيران مع كل من اليابان والصين أهمية قصوى.

وجاءت زيارة خاتمي للصين لتعبر عن أهمية هذا التوجه في السياسة الخارجية الإيرانية" خاصة وأن الدولتين تشتركان في رؤيتهما لكثير من الشؤون الدولية ومنها الموقف من الهيمنة الأميركية في النظام الدولي الجديد، حيث تساند الدولتان التعددية في النظام العالمي. ومن ناحية أخرى تمتلك إيران احتياطات نفط كبيرة في وقت تعد الصين من كبار مستوردي الطاقة ومن ثم أقامت الدولتان علاقات اقتصادية وثيقة في عدة مجالات منها الطاقة والطرق والنقل والصلب وبناء السفن وارتبطا أيضا بمشاريع مشتركة كبيرة من أهمها تمويل مشروع مترو طهران. كما ساعدت الصين إيران في الحصول على

التكنولوجيا النووية. ولا يجب إغفال ما تخشاه الصين من امتداد التطرف الأصولي إلى الحركة الانفصالية الإسلامية في إقليم زنجيانج كمصدر إضافي لترحيب الصين بأي علاقات وثيقة مع إيران.

وقد تأثرت العلاقة الاقتصادية بين إيران واليابان في عقد التسعينيات حيث وقع الاقتصاد الياباني تحت الضغط الأميركي وانزوى عن التنافس في إيران مع شركائه الأوروبيين، مما أثر سلبيا على علاقة اليابان بإيران بالمقارنة بالثمانينيات، ولكن عادت العلاقات لتقوى من جديد ومثلت زيارة خاتمي لليابان دليلا هاما على ذلك وعلى رغبة إيران في عدم خسارة اليابان كشريك تجاري ممتاز. وتحتل إيران المرتبة الثالثة في قائمة الدول المصدرة للبترول لليابان الشريك الاقتصادي الأول لإيران على المستوى الدولي. وفي الواقع فإن كلا من إيران واليابان يكمل أحدهما الآخر اقتصاديا.

أما عن سياسة إيران الخارجية تجاه المشكلة الأفغانية فسرعان ما زال تفاهم إيران مع باكستان بوصول حلفائها طالبان لكابل وسيطرتهم على معظم أراضي أفغانستان. كما فجر سقوط مدينة "مزار الشريف" عام 1998 عاصمة الجبهة المتحدة المعارضة لطالبان في الشمال الأفغاني ومقتل الدبلوماسيين الإيرانيين الأزمة بين طالبان وطهران. وتعود جذور هذا الخلاف إلى بدايات ظهور حركة طالبان التي اعتبرتها إيران مؤامرة أميركية باكستانية للضغط على حدود إيران الشرقية. وتأكدت هذه المخاوف بعد مقتل زعيم حزب الوحدة الشيعي الأفغاني في مارس/ آذار 1995 بيد قوات طالبان في رسالة واضحة إلى طهران حول موقف الحركة من الأقلية الشيعية في أفغانستان، وقد دفع الموقف المعادي لها إيران إلى تقديم العون المادي والمعنوي لتحالف المعارضة ضد طالبان.

وترجع بعض التفسيرات هذا الخلاف للاختلاف المذهبي حيث تنتمي طالبان إلى الباشتون وهم سنة. ولكن الأمر المؤكد أن إيران تسعى لتجنب اقامة نظم معادية لها في أفغانستان فهي من دول الجوار الجغرافي المباشر لها ويمس هذا الوضع ليس فقط أمنها القومي ولكن مصالحها الاقتصادية خاصة وأن إيران تسعى لإحياء طريق الحرير الذي يجعل من طهران حلقة وصل بين جمهوريات آسيا الوسطى والجانب الغربي من الكرة الأرضية وترى إيران أن وصول طالبان للحكم والسيطرة على أقاليم أفغانستان سيقلل من فرصة طهران في إحياء هذا المشروع. في الوقت نفسه لا تشعر إيران بتهديد خطير مباشر لأمنها القومي نظرا لتفاوت ميزان القوة العسكرية بدرجة كبيرة لصالح طهران بالإضافة إلى ما حققته السياسة الخارجية الإيرانية من تقدم إقليمي ودولي يحجم من مخاطر طالبان لها.

ولأن الصراع الأفغاني لم يحسم بالكامل، فما زال له أثر على علاقات إيران مع روسيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز بل والهند التي لم يعد أمامها بعد النجاح الباكستاني في أفغانستان سوى تقوية علاقاتها مع إيران لتكون بمثابة بوابة الهند على الأسواق الخارجية خاصة الأسيوية وبسبب خشية نيودلهي من انتقال عدوى طالبان إلى كشمير أيضا. ولذا فبالرغم من إعادة فتح نقاط مرور التجارة بين إيران وأفغانستان فإن هذا التحسن الطفيف مهدد بالانهيار في أي لحظة.

بشكل عام تحاول إيران أن تتخذ مداخل اقتصادية وثقافية في التعامل مع دول آسيا، غالبا ما تتركز المشاريع الاقتصادية الضخمة المتبادلة في مجالات الطاقة، مثل ما وقع من اتفاقية في مارس/ آذار 2000 لإنشاء خط أنابيب الغاز الإيراني لباكستان والهند.

أما عن تركيا المنافس التقليدى لإيران في منطقة آسيا الوسطى؛ فقد تذبذبت العلاقات الإيرانية التركية خلال 22 عاما منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران ما بين مهادنة وصراع خفي ومعلن. فعلى الرغم من رجوع سفراء كلا البلدين إلى طهران وأنقرة بعد انقضاء فترة استدعاء طويلة فإنه ظلت هناك مشكلات جوهرية تعترض مستقبل العلاقات بين البلدين مثل توتر العلاقات السورية التركية بين الحين والآخر وهجمات الجيش التركي على شمال العراق، والأهم في التحالف العسكري الإستراتيجى التركي الإسرائيلي. ومن ثم احتلت تركيا مكانة لها خصوصيتها في الرؤية الإيرانية، فهي ليست بالدولة المعادية كما كان الحال مع العراق في السابق وليست بالشريك الإستراتيجي كما هو الحال مع سوريا. في عهد أوزال قام الإيرانيون بخطوات واسعة في اتجاه تطبيع العلاقات مع تركيا بسبب ظروف الحرب العراقية الإيراينة وحاجة إيران الماسة لطرق تجارية غير خليجية. ولكن مع بداية التسعينيات عاد الفتور من جديد بسبب انتهاء هذه الحرب وازدياد قوة السياسيين الأتراك ذوي التوجهات الغربية وتوالت الأزمات الدبلوماسية والاتهامات التركية بتأييد حزب العمال الكردستاني والجماعات الإسلامية التركية فضلا عن الحرب الإعلامية على صفحات الجرائد. ومع تولي أربكان رئاسة الوزارة راود الإيرانيين الأمل في توطيد العلاقات مع تركيا، وبالفعل في أول زيارة خارجية له وقع أربكان في طهران عقدا قيمته 23 مليار دولار لشراء الغاز من إيران. ولكن بعد تولي يلماز الوزارة تنصل من تنفيذ هذا الاتفاق بحجة ارتفاع التكاليف، ولكن المعارضة الأميركية كانت السبب الحقيقي وراء ذلك. كما عمل أربكان على إحياء آلية التنسيق السوري التركي الإيراني الخاصة بشمال العراق، وهو التنسيق الذي ولا شك بتدعيمه كان سيغير موازين القوة في المنطقة لغير صالح إسرائيل.

رفضت المؤسسة العسكرية التركية القوية التوجه الإسلامي لحكومة أربكان، ومن ثم لعب عامل التباين في أيديولوجية نظم الحكم دورا هاما في تحديد مسار العلاقات الإيرانية مع تركيا، وهو الأمر الذي يبرهن على استمرار أهمية المكون الأيديولوجى ليس فقط في صياغة السياسة الخارجية الإيرانية بل الأهم في ردود أفعال الأطراف الدولية التي تتعامل معها إيران بعد الثورة.

ولكن يجب الإشارة إلى استمرار عمل اللجنة الأمنية المشتركة للحفاظ على العلاقات في حدها الأدنى. وأمام توطد العلاقة التركية الإسرائيلية في ظل المباركة الأميركية، توجهت الحكومة الإيرانية إلى تقارب أكثر مع الدول العربية في محاولة للضغط على محور أنقرة-تل أبيب الذي هو من وجهة النظر الإيراينة محور لتغيير المحيط السياسي الأمني بالشرق الأوسط، خاصة وأن المحاولات الإيرانية الكثيرة لتقوية العلاقات مع تركيا لم تؤت ثمارها المرجوة.

وتأتى منطقة آسيا الوسطى مجالا حيويا لكسر طوق الحصار الأميركي المفروض على الدور الإيراني ولتفعيل عوامل تاريخية وثقافية تربط بين إيران ودول آسيا الوسطى بوصفها "دولا بكرا" تشهد تنافسا دوليا محموما للاستفادة بموارد الطاقة بها من نفط وغاز طبيعي بالإضافة إلى كونها دولا حبيسة، مما يفتح مجالا واسعا أمام التجارة وطرق المرور في إيران، خاصة وأن لإيران ميزة جيوبولتيكية داخل المنطقة لأن لها حدودا مع معظم هذه الدول.

وهناك تيار داخل الخارجية الإيرانية يؤمن بضرورة توجه إيران شمالا أكثر من التوجه جنوبا نظرا لأنها أكثر قبولا هناك حيث توجد عناصر مشتركة في اللغة (جمهورية طاجكستان) وفي القومية (أذربيجان) ولضخامة مصالحها في هذا الإقليم.

وقد أيدت إيران انضمام هذه الدول في منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو) والتي تضم إلى جانب إيران كلا من تركيا وأفغانستان وباكستان كإطار للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء كما ضمت الدول المطلة على بحر قزوين في منظمة تحمل هذا الاسم بغية التعاون والتنسيق في ما يخص بحر قزوين.

مرت إيران في تعاملها مع الجمهوريات المستقلة حديثا بعدة مراحل، بدأت المرحلة الأولى في ظل عدم معرفة حقيقية بهذه الدول فكان التركيز على البعد الديني والثقافي على حساب العلاقات الاقتصادية حيث آمنت إيران من منظورها الخاص بها أن هذه الدول تميل لأن تعود إلى جذورها وتؤسس دولها الإسلامية. فبدأت في توفير الدعم المعنوى لجماعات لا تتسق بالضرورة مع المصالح الإيرانية، مثال ذلك مساندة الحكومة في طاجيكستان عقب استقلالها والتي لها شعار إسلامي إلا أن الواقع أثبت بعد ذلك أنها ليست إلا تحالف بعض الإسلاميين مع المثقفين والأكاديميين وأنها حكومة موالية لروسيا واتبعت مسلكا مضادا للإسلام وأنها بعيدة تماما عن غالبية مواطني هذه الدولة وتعارض التوجهات القومية في طاجيكستان. فأثبت التعامل مع هذه الدولة عدم معرفة الطرف الإيراني معرفة دقيقة بمجريات الأمور في هذه المنطقة. وفي المقابل ساد التخوف من قبل هذه الدول من النوايا الإيرانية وأنها ستكون مصدرا لتهديد استقرار المنطقة بمحاولة إحياء الحركة الإسلامية بها.

وجاءت المرحلة الثانية بعد أن أدرك صانع السياسة الخارجية الإيرانية أنه لا يوجد حماس جماهيري وخاصة حكوميا تجاه إنشاء دولة إسلامية، وأن روسيا بنفوذها القوي في المنطقة لن تسمح بقيام مثل هذه الدول. فلم تجد إلا التوجه إلى روسيا كقوة رئيسية في المنطقة واعترفت بالمصالح الروسية فيها بل ودافعت عن الوجود الروسى في آسيا الوسطى فعام 1996 أعلن رفسنجانى أن

احتياجات هذه الدول من طرق وصناعات والخبرة الأكاديمية توجد في روسيا وعلى هذه القوى الناشئة ألا تحاول خلق صراع معها بل تعمل على القضاء على مثل هذه الخلافات إن وجدت.

وقد بدأت الرؤية الإيرانية تتسم بالواقعية فكان التركيز على حفظ السلم والأمن في المنطقة خاصة وأن إيران كانت أول من عانى من الحرب الأهلية في طاجيكستان في شمالها بسبب تدفق اللاجئين على حدودها؛ وتطوير التعاون الاقتصادي والثقافي. وركزت إيران في مشاريعها الاقتصادية على تسهيلات الترانزيت والطرق ومن أمثلة ذلك بناء خط سكك حديدية تربط وسط آسيا بشبكة الطرق في إيران وبميناء بندر عباس في الخليج. لقد أعطى موقع إيران الجيوبولوتيكي ميزة في مسألة نقل نفط المنطقة عبر خطوط أنابيب والتي تتنافس مع تركيا على عقود إنشائها.

ولكن لأن إيران أقصر الطرق فتكلفة إنشاء خط أنابيب نفط يمر من إيران يقل بليون دولار عن مثيله الذي يمر من تركيا. بل إن إيران في الوقت الحالي تنفذ اتفاقية هامة لنقل نفط كل من تركمنستان وكازاخستان بمقتضاه تستقبل إيران نفطهما في حدودها الشمالية وتوزعه بأنابيبها الموجودة بالفعل للاستخدام المحلي وتقوم بتصدير النفط الإيراني في الجنوب بالنيابة عن هذه الدول. وتقف خصوصية التحالفات في المنطقة عائقا أمام تنفيذ اتفاق مماثل مع أذربيجان.

ومن ثم بعد خبرة قصيرة في التعامل مع هذه الجمهوريات حديثة الاستقلال اتبعت إيران النهج البراجماتي في التعامل مع دول آسيا الوسطى مركزة على البعد الاقتصادي دون الدخول لهذه الدول من المدخل الديني الذي من شأنه أن يثير المخاوف من الدور الإيراني والتركيز على العلاقات الثقافية والتاريخ المشترك. وتباينت درجة الاهتمام الإيراني لدول المنطقة بحسب أهميتها لإيران،

فحظت طاجيكستان باهتمام أكبر نسبيا نظرا للغتها الفارسية بالرغم من انخفاض الفرص الاقتصادية فيها بسبب الحرب الأهلية. في حين زادت العلاقات الاقتصادية مع تركمنستان، فمع نهاية عام 1996 تقابل رئيسا الدولتين حوالى 14 مرة خلال خمس سنوات ووقعا حوالى مائة اتفاق.

وحظيت أوزبكستان بأقل درجة انفتاح إيراني نظرا للمخاوف القومية والدينية لحكومة أوزبكستان –بسبب الأقلية الكبيرة الطاجكية الناطقة بالفارسية وتاريخ مدينة بخارى.

بالرغم من النشاط الدبلوماسى الإيراني المكثف في هذه المنطقة حيث ما بين 1992 و1995 –على سبيل المثال– تمت حوالي 60 زيارة بين رؤساء الدول أو الوزراء وقع فيها اتفاق أو عقد بروتوكول، إلا أن النتيجة لم تكن ذات شأن حيث لم تتخط هذه الأنشطة مستوى المراسم والاحتفالات الرسمية. بل إن منظمة الإيكو التي ترتكن عليها إيران كمحرك للتعاون وكسب النفوذ، لم تحقق الآمال كمنظمة إقليمية تحقق الاندماج الاقتصادي لدولها طالما أن أعضاءها يفضلون التفاعل على مستوى العلاقات الثنائية سواء مع روسيا أو أي من الدول الغربية المتقدمة.

وتواجه إيران الكثير من العقبات في مد نفوذها إلى هذه المنطقة بالشكل الذي ترضاه. فقد ظهر دعم القوى الكبرى للأطراف الإقليمية، فكان الدعم الأميركي لتركيا والدفع الروسي لإيران. إلا أن مساندة الشركات الأميركية للدور التركي تفوق ولا شك التأييد الروسي لإيران نتيجة للمشكلات الاقتصادية التي تواجهها روسيا. كما تشجع الولايات المتحدة تكوين المحور التركي الإسرائيلي الأذربيجاني في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى (ففي ظله استطاعت طائرات

التجسس الإسرائيلية التحليق فوق المناطق الحدودية الإيرانية وهددت أقاليم أذربيجان الإيرانية).

وافتقدت إيران لسياسة خارجية متناسقة أمام النظرة التقليدية للغرب التي ما زالت سائدة في بعض أوساطها الهامة، ولأدوات معاصرة لتنفيذ سياستها. كما لم تنجح إيران في كسب ثقة زعماء هذه الدول والقضاء على صورة إيران كمصدر لعدم الاستقرار ودعم مد الإسلام الراديكالي، وهي الصورة التي روجت لها وسائل الإعلام الغربية.

وعانت السياسة الخارجية الإيرانية في آسيا الوسطى من السلبيات التي فرضتها الأعراض الثورية التي ما زالت تلقي بظلالها على عملية صنع السياسة داخليا وبالطبع خارجيا أيضا. وظهر هذا التأرجح في السياسة الإيرانية للتصدير والاستيراد تجاه هذه المنطقة، فبعد مكاسب رجال الأعمال الإيرانيين في أسواق الملابس والطعام، جاء القرار المفاجيء لتخفيض العملة في 1995 ليضرب التواجد التجاري الإيراني في آسيا الوسطى في شهور قليلة. بالإضافة إلى أنه لم ينجح القطاع الخاص الإيراني بأن يكون سمعة طيبة له في هذه البلدان بسبب جريه وراء الأرباح قصيرة المدى أو قيامه بمشاريع فاشلة خاصة وأن التنظيمات الثورية الاقتصادية التي اضطلعت بالعبء الأكبر من هذه العلاقات التجارية الاقتصادية تفتقر للخبرة والكفاءة اللازمة.

في ظل ما بدا حتى الآن من قوة التيار المحافظ بزعامة المرشد خامنئي لا يجب أن نعول كثيرا على أن الانتخابات القادمة حتى وإن نجح فيها الإصلاحيون واحتل خاتمي منصب الرئيس لولاية ثانية ستحدث تغييرا كبيرا في سياسة إيران الخارجية، فانفتاح خارجي محسوب وانتقائي لا يهدد منظومة قيم وأهداف المحافظين، بل لعلهم يستغلون تلك الدرجة المدروسة من الحرية التي يعمل في إطارها المعسكر الإصلاحي بشكل يسمح بتطوير التعاون مع بعض

القوى الغربية والآسيوية بما يخدم مصالح إيران الاقتصادية ويخفف من وطأة مشاكلها الداخلية.

إن ظهور إيران بمظهر ديمقراطي تسود فيها انتخابات نزيهة وينجح فيها الإصلاحيون أمر حيوي لتحسين صورة إيران الخارجية ودرء اتهامات التطرف والإرهاب عنها ويفتح لها مزيدا من المداخل للساحة الدولية حتى تواجه وتخترق الحصار الأميركي. ولكنها الديمقراطية الإيرانية التي لا تهدد أسس النظام الإيراني كما رسمته الثورة وحمته بسياج دستوري قوي يضمن استمراره ويترك مساحة لحرية الحركة يعتد بها لمن سيباشر السياسات الإيرانية اليومية التي من اختصاص الرئيس وليس الإستراتيجية طويلة الأجل والتي يختص بها رمز الثورة المرشد.

وهنا لا يضير التيار المحافظ الذي يسيطر على مفاتيح النظام السياسي أن يلعب الاصلاحيون في المنطقة المسموح بها، بل ويشجعوه أيضا لما يحققه من مكاسب داخلية ممثلة في تجنب مخاطر كبت أي معارضة "معقولة" وأخرى خارجية تخفف من قيود البيئة الدولية المفروضة على الثورة منذ قيامها.

ومن ثم من الممكن القول إن نجاح عنصر من المحافظين أو من الإصلاحيين في انتخابات الرئاسة القادمة لن يغير كثيرا من توجه النظام الخارجي، حيث من المتوقع استمرار العمل على تدعيم التحالف مع روسيا والصين وغيرها من الدول القليلة التي لا ترتمي بالكامل في أحضان الزعيم الجديد لعالمنا المعاصر، مع استمرار السياسة الحذرة المترقبة في عودة العلاقات مع الولايات المتحدة ومحاولة كسب نفوذ أكبر في منطقتي الخليج وآسيا الوسطى، بل لعله ليس في المبالغة في شيء القول إن انتصار رمز إصلاحي في هذه الانتخابات يخدم التيارين الرئيسيين في إيران المحافظين والإصلاحيين

على السواء بل ويدعم استقرار النظام الإيراني بتحقيق درجة مقبولة من الرضاء لمعسكريه الرئيسيين.

مصادر الكتاب

أولا: الوثائق

1. دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية. تم التصديق عليه أول مرة فى عام 1979 وتم اتصديق عليه بعد التعديل عام 1989.
2. دستور جمهورية إيران الإسلامية، طهران، وزارة الإرشاد الاسلامى بمساعدة اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمى لائمة الجمعية والجماعة، 1403هـ.

ثانيا: الكتب

1. د. أحمد الرشيدى، الانعكاسات الإقليمية والدولية لازمة الخليج، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراست السياسية، 1991.
2. امال السبكى، تاريخ ايران السياسى بين ثورتين 1906-1979، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب، 1999.
3. رفعت سيد أحمد، ايران ما بعد الخومينى، القاهرة، الدار الشرقية، 1989
4. محمد السعيد عبد المؤمن، الفقه السياسى فى ايران وابعاده، القاهرة، هجر للطباعة الو النشر، 1989.
5. عبد الشلام فهمى، البرنامج النووى الايرانى، القاهرة، بدون ناشر، 1999.
6. فهمى هويدى، ايران من الداخل، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ط2، 2000.
7. محمد حسنين هيكل، مدافع أية الله. قصة ايران والثورة، القاهرة. دار الشروق، 2000.
8. د. عمر الحسن وآخرون، البرنامج النووى الايرانى. الابعاد والتحديات، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2004.
9. على الدين هلال واخرون، العلاقات العربية الايرانية، القاهرة، مركز الدراسات الاسيوية، 2001.

10. محمد عبد الإله واخرون، العلاقات الايرانية الخليجية واشكاليات المستقبل، بيروت، 2003.

11. انتونى زينى، تأثير السياسة الامريكية فى أمن الخليج، الامارات، مركز الامارات البحوث والدراسات الاستراتيجية، 2005.

12. د. فهد بن عبد الرحمن ال ثانى، السيناريوهات المحتملة لامن الخليج العربى، الدوحة، 2004.

13. عبد اللطيف مهنا، إيران تحت طائلة ذريعة برنامجها النووى، القاهرة، دار الشروق، 2004.

14. احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووى الايرانى، القاهرة، مركز الدراسات الساسية والاستراتيجية بالاهرام، 2005.

15. انور قرقاش، ايران الخليج والبحث عن الاستقرار ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

ثالثا: الرسائل العلمية

1. مثنى تانوينى، العلاقات الامريكية الايرانية 1989-1999، رسالة دكتوراه غير منشورة، بغداد، كلية العلوم السياسية، 1999.

2. باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الايرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993.

3. ـــ، قوة الدولة الايرانية وبرامج التكيف الهيكلى، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000.

4. خالد العواملة، الثورة الايرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992.

5. حمد عبد العزيز الكوارى، عملية صنع القارا فى مجلس الامن والحرب العراقية الايرانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلـم السياسية، 2000.

رابعا: الندوات والمؤتمرات

1. سمعان بطرس فرج الله، ندوة مستقبل الترتيبات الاقليمية فى منطقة الشرق الاوسط وتأثيراتها على الوطن العربى، القاهرة، مركز البحوث والدراسا العربية، 27-29 ديسمبر 1997.
2. المؤتمر القومى العربى السابع، حال الامة العربية. الوثائق - القرارات - البيانات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آذار. مارس 1997.
3. المؤتمر القومى العربى الثامن، حال الامة العربية. الوثائق - القرارات - البيانات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان. ابريل 1998.
4. المؤتمر القومى العربى التاسع، حال الامة العربية. الوثائق - القرارات - البيانات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آذار. مارس 1999.
5. المؤتمر القومى العربى العاشر، حال الامة العربية. الوثائق - القرارات - البيانات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان. ابريل 2000.
6. العلاقات العربية الايرانية، الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، بيروت، ط2، 2002.

خامسا: الصحف والدوريات

1. أحمد مختار الجمال، استراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية والصفقة، مجلة شؤون عربية، العدد (126)، صيف 2006.
2. عبد الله كمال، استراتيجية التحرك الإيراني، صحيفة روز اليوسف، 6-4-2009.
3. سمير زكي بسيوني، كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (165)، يوليو 2006.
4. حسام سويلم، الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب على غزة، مختارات إيرانية، عدد فبراير 2008.

5. إيران: استعراض قوة وتصدير أزمات، سعد بن عبدالقادر العويفي، صحيفة الجزيرة، العدد (13291)، 12-2-2009.

6. وليد عبدالناصر، إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (113)، يوليو 1993.

7. خالد فياض، العلاقات العربية الإيرانية من الصراع إلى التعاون، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)، يناير 1997.

8. محمد السعيد إدريس، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (165)، يوليو 2006.

9. وليد محمود عبدالناصر، ثلاث دوائر للسياسة الخارجية الإيرانية، كراسات استراتيجية، العدد (38)، السنة (6)، 1996.

10. سعيد بن عبدالقادر القويعي، إيران: استعراض قوة وتصدير أزمات، صحيفة الجزيرة، العدد (13291)، 17-2-2009.

11. محمد سعد أبو عامود، إيران ودول الخليج العربية، علامات متوترة، مجلة السياسة الدولية، العدد (176)، أبريل 2009.

سادسا: مواقع على شبكة الإنترنت

وزارة الخارجية الايرانية www.mfa.gov.ir

الجزيرة نت www.aljazeera.net

اسلام اونلاين www.islamonline.net

صحيفة الوفاق الايرانية www.al-vefagh.com

مجلة الملك خالد العسكرية www.kkmaq.gov.sa

موقع مقاتل الصحراء www.moqatel.com

موقع جريدة الأهرام www.ahram.org.eg

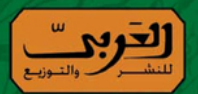
الفهرست


إيــــران
بحر قزوين
تركمنستان
مشهد
طهران
أصفهان
الصحراء الملحية الكبرى
صحراء لوط
كرمان
أفغانستان
باكستان
العراق
بغداد
البصرة
الكويت
البحرين
قطر
الدوحة
الإمارات العربية المتحدة
السعودية
الخليج العربي
خليج عُمان
بحر العــرب
حدود دولية
طريق
سكك حديدية
خطوط أنابيب نفط
بحيرات مالحة
عاصمة وطنية
مدن وبلدان أخرى
مواقع قديمة
الارتفاع فوق مستوى سطح البحر

لقد ثار الإيرانيون على نظام الشاه قبل ثلاثين سنة أملا في حياة أفضل.. الطبقة الوسطى كانت ترغب بالمزيد من الحريات والحقوق الديمقراطية، والفقراء (المستضعفون) كانوا يتطلعون إلى نهاية سريعة لجوعهم وجهلهم وتخلّفهم .. وبعد ثلاثين سنة فقدت الطبقة الوسطى الإيرانية، حتى الهامش المحدود لحرياتها وحقوقها في زمن الشاه، أما المستضعفون فازدادوا ضعفا واستضعافا وعلى الرغم من كل شيء فقد كان للشاه الراحل محمد رضا بهلوي، ميزة كبيرة على حكام إيران الحاليين، فهو أدرك أن مشكلة نظامه لا تُحل بالقوة، فسمح بأن يجري التغيير على نحو سلس لتجنيب بلده وشعبه مصيرا غير محمود .. بخلافه تصرّف الرئيس الراحل صدام حسين، الذي عاند واستكبر وحال دون أي إمكانية لتغيير سلس لنظامه الذي بلغ أرذل عمره، فكان أن خلّف للعراق الخراب والدمار والإستعمار.

إن ايران دولة تموج بالمتناقضات والإختلافات، ليس فى الجانب الدينى فقط - بل على الصعيد السياسى ايضا خاصة بعد فوز الرئيس الحالى احمدى نجاد بفترة رئاسة اخرى حيث شكك المعارضين له فى نزاهة العملية الانتخابية وقامت العديد من المظاهرات والاشتباكات والتى نجم عنها حركة اعتقالات واسعة فى الشارع السياسى الايرانى.

ومن هنا يمكن القول بأن المشهد العام فى ايران لا تكفيه صورة واحدة لتعبر عنه، بل هو زخم تاريخى امتد لما يقرب من قرن كامل من الزمان حيث تراكمت خطايا انظمة سابقة ورثتها انظمة اخرى حتى جاءت الثورة والتى لم تفلح فى التعامل مع المواطن الايرانى البسيط ولم تستغل الدين كما ينبغى فى اصول الحكم، بل فرضت نظرية ولاية الفقيه وما يعرف بالمهدية تأثيراتها على الداخل الايرانى وكانت النتيجة كما هو واضح للعيان. انها محاولة للخوض فى الألغام الإيرانية عسى أن نعرف ألى أين تتجه ايران؟



٦٠ شارع القصر العيني (١١٤٥١) - القاهرة
تليفون: ٢٧٩٥٤٥٢٩ - ٢٧٩٢١٩٤٣ - فاكس: ٢٧٩٤٧٥٦٦
٤٢ ميدان البصرة - أول شارع دجلة - المهندسين
تليفون: ٣٧٤٩٢١٤٥ - ٣٧٦١٨٣٨١ - فاكس: ٣٧٦١٨٣٨١
email: alarabi@link.net



غلاف: حاتم عرفة